العدد 48 السنة 92 الأحد 29 تشرين الثاني 2026
No. 48 Year 92 Sunday 29 November 2026
TAREEK AL SHAAB
www.tareeqashaab.com www.iraqicp.com

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير
مفيد الجزائري

2 و11 الناقدة د. نادية هناوي.. وداعاً



أخبار وتقارير
2 لماذا استمرار الفشل في بناء دولة القانون والمؤسسات؟

أخبار وتقارير
3 شراء البحوث يفضح هشاشة التعليم الجامعي

أخبار وتقارير
4 تقادم أنابيب النفط والغاز يكشف ضعف البنية التحتية

الشيوعي العراقي يدعو إلى حماية الثروة الوطنية وصيانة النظام الاتحادي الديمقراطي

يؤكد حزبنا الشيوعي العراقي موقفه الثابت بشأن ضرورة وقف جميع عمليات تهريب النفط ومنع العبث بالثروة الوطنية، ومحاسبة الفاسدين والمهربين أيا كانت مواقعهم والجهات التي تقف وراءهم وتدعمهم، والقضاء على ظاهرة السلاح المنفلت وحصره بيد مؤسسات الدولة الدستورية.

ومن هذا المنطلق، نجدد التأكيد على أهمية استمرار الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة الاتحادية في جرف الصخر (النصر) وغيرها من مناطق العراق، وندعو إلى مواصلتها واستكمالها وفقا للدستور، بعيدا عن الانتقائية والتوظيف السياسي.

وقد أثارت الإجراءات الحكومية مخاوف واعتراضات لدى حكومة إقليم كردستان والعديد من الأطراف السياسية فيها، بشأن حقوق الإقليم وصلاحياته الدستورية، وهي مخاوف يتعين التعامل معها باهتمام كبير.

غير أن ما يدعو للقلق هو أن يؤدي تصاعد حدة المواقف والتصريحات المتقابلة والتعبئة الإعلامية، واللجوء إلى لغة التهديد والتلويح بالقوة، وتأجيج الخطاب العنصري والتعصب القومي والكراهية، إلى انحراف مسار القضية من مكافحة الفساد والتهريب وسد منافذه ومحاسبة المتورطين فيه، إلى تجدد التنازع بشأن الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

وفي هذه الظروف يدعو الحزب الشيوعي العراقي إلى استثمار فرصة ما جرى الاتفاق عليه في اجتماع الرئاسات الأربع بشأن دعم جهود مكافحة الفساد والتهريب ودعوة رئيس مجلس القضاء الأعلى للحوار الوطني ووقف التصعيد السياسي والإعلامي والميداني، وإبعاد حقوق المواطنين واستحقاقاتهم المعيشية عن دائرة الخلافات السياسية، كما يشدد الحزب على تجنب أية خطوات، غير مدروسة جيدا من قبل جميع الأطراف، ومن شأن الإقدام عليها أن تصب في تعقيد الازمة التي ستنعكس تداعياتها على المواطنين في العراق ككل، كما في الإقليم.

ونخلص إلى أن حماية الثروة الوطنية ومكافحة الفساد والتهريب وترسيخ سيادة الدولة والقانون وحصر السلاح بيدها، وصيانة النظام الاتحادي واحترام الحقوق الدستورية لإقليم كردستان، أهداف وطنية متكاملة، يتعين على الجميع العمل من أجل تحقيقها والتمسك بها، بما يعزز بناء العراق الاتحادي وأمن البلد واستقراره، ويصون مصالح شعبه بكل أطيافه.

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي
27تشرين الثاني 2026



شعب فلسطين يستحق الحياة والسلام والكرامة 7

كتب المحرر السياسي

مجداً انتفاضة تشرين 1952!

قبل ٧٤ عاماً، وفي السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني، تحوّل إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد إلى حراك احتجاجي للمطالبة بحقوقهم المهنية والاجتماعية، وحدث ذلك حين انضم إليهم الطلبة الآخرون، بقيادة اتحاد الطلبة العراقي العام، وبدعم من الأحزاب الوطنية، وفي طليعتها الحزب الشيوعي العراقي. وسرعان ما تطور هذا الحراك إلى انتفاضة شعبية، بعد أن تبنى المنتفضون أهدافاً وطنية، تمحورت حول حرية البلاد وخلاصها من الاستعمار البريطاني، واجتماعية تتعلق بالحريات الديمقراطية والخدمات الأساسية، وأخرى اقتصادية ترتبط بالخروج من أسر التبعية، وتحرير الثروة الوطنية، وتوفير مستلزمات العيش الكريم، وتقليص التفاوت الطبقي.

وكان من الأسباب الرئيسية للانتفاضة، الاتفاقية التي أبرمتها حكومة نوري السعيد مع الشركات النفطية، والتي غبنت حقوق العراق وضمنت مصالح الدول الإمبريالية لنحو ٧٥ عاماً. وأمام رفض الجماهير لهذه الاتفاقية، أعلنت الحركة الوطنية الإضراب العام مطالبةً بتعديلها. كما أسهم تدهور الأجور، وارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات البطالة، وحملات القمع واعتقال المحتجين، في تأجيج جذوة الانتفاضة وتوسيع دائرة المشاركين فيها. وقد حدد المنتفضون مطالبهم بإلغاء اتفاقيات النفط الجائرة، وإطلاق الحريات الديمقراطية، وتأليف حكومة وطنية مخلصة، ومنح المرأة حق المشاركة في الانتخابات، وإنصاف الفلاحين والاستجابة لمطالبهم التي عبّروا عنها في انتفاضات مختلفة في الريف.

ورغم نجاح الانتفاضة في إسقاط حكومتين، وفي تنمية الوعي بأهمية توحيد قوى المعارضة الشعبية، وهو ما تجسّد لاحقاً في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧، فقد أدى رفض السلطة لمطالب الناس، وتشريعها قانوناً للانتخابات يمهّد للتزوير وفرض الدكتاتورية، إلى تعزيز الكفاح من أجل الخلاص النهائي من الاستبداد والتخلف والتبعية، وهو ما تحقق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

واليوم، وإذ تعكس انتفاضة تشرين ١٩٥٢ سمات متشابه مع انتفاضة تشرين ٢٠١٩، من أبرزها قوة الإرادة السياسية وبسالة الشبيبة، فإنهما تشتركان أيضاً في مواجهة نظامين مأزومين، معزولين عن المجتمع، وعاجزين عن تحقيق مطالب الشعب، وفي لجوئهما إلى القمع عوضاً عن الإصلاح الجدي.

وكما أسقطت انتفاضة ١٩٥٢ حكومتي العمري ونوري الدين محمود، المتورطتين في قتل المدنيين، أسقطت انتفاضة ٢٠١٩ حكومة المحاصصة التي تسببت في قتل مئات الشباب المنتفضين، فيما كان التغيير الشامل، ومكافحة الفساد، من أبرز أهدافهما المشتركة.

وأخيراً، وفي الوقت الذي تشترك فيه الانتفاضتان في تنمية وعي الناس بحقوقهم، وتعزيز ثقتهم بقدرتهم على إنجاز التغيير، تؤكد دروسهما أن القدرة على توحيد الجهود ضد الأنظمة المأزومة لا تفضي بالضرورة إلى تحقيق البديل المرتجى، لأن ذلك يستلزم بناء تحالف سياسي واجتماعي طويل الأمد، يطور الرغبة الشعبية في التغيير إلى قوة منظمة، قادرة على التأثير في التشريعات وآليات الحكم، وضمان استقلال القضاء والهيئات الرقابية والمؤسسات الأمنية والإدارية، وحماية الثوار من الاضطهاد، والثورة من النكوص، وتغيير موازين القوى لصالح القوى المتطلعة الى التغيير وفرض إرادة الشعب.

تضخم الإنفاق التشغيلي على حساب فرص الاستثمار ديون متزايدة واقتصاد عاجز عن تنويع الإيرادات

بغداد - طريق الشعب

تواجه المالية العامة تحديات هيكلية تتعلق بكفاءة إدارة الموارد وتوزيع الإنفاق، في ظل محدودية التنويع الاقتصادي وضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، ما يضع خيارات الاصلاح المالي وتمويل التنمية أمام اختبارات متزايدة.

اختلال هيكل الإنفاق وتحديات تنويع الإيرادات

وتعتمد الموازنة بصورة رئيسية على الإيرادات النفطية، في وقت تستحوذ فيه النفقات التشغيلية على حصة كبيرة من الإنفاق العام، مقابل محدودية التخصيصات الاستثمارية وضعف الإيرادات غير النفطية.

وتتمثل أبرز التحديات في اتساع الالتزامات الحكومية الثابتة، وتعثر عدد من المشاريع الإنتاجية، ومحدودية قدرة القطاعات الاقتصادية الأخرى على توفير موارد مالية بديلة، الأمر الذي يجعل إصلاح هيكل الإنفاق وتنويع مصادر الدخل من أبرز الملفات المطروحة أمام السياسة المالية.

ارتفاع الدين الحكومي

في هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي علي دعدوش إن ارتفاع الدين العام العراقي لا يرتبط بعامل واحد، بل يعكس اختلالات هيكلية في إدارة المالية العامة، تتمثل في اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات، والتوسع في الإنفاق التشغيلي الذي يصعب تقليصه على المدى القصير، ولا سيما الرواتب والأجور والتقاعد والرعاية الاجتماعية.

وأوضح في حديث لـ"طريق الشعب" أن بيانات تنفيذ الموازنة حتى نهاية أيلول ٢٠٢٦ تكشف حجم هذا الاختلال، إذ بلغت الإيرادات نحو ٥٢,٨ تريليون دينار، مقابل نفقات وصلت إلى ٨٥,٧ تريليون دينار، ما أدى إلى فجوة تمويلية بنحو ٣٢,٩ تريليون دينار خلال تسعة أشهر فقط، الأمر الذي يعكس استمرار اعتماد المالية العامة على الاقتراض لتغطية العجز في ظل محدودية الموارد المتاحة.

وأضاف أن تقييم قدرة العراق على تحمل الدين لا ينبغي أن يستند إلى نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي وحدها، مبيناً أن بلوغ هذه النسبة ٤٠ في المائة لا يمثل بحد ذاته مؤشراً على الإفلاس أو العجز عن السداد، كما لا توجد عتبة موحدة يمكن اعتمادها للحكم على استدامة الدين، إذ تتوقف القدرة على خدمة الالتزامات على حجم الإيرادات العامة وإمكانية تحويل النشاط الاقتصادي إلى موارد مالية قادرة على تغطية أصل الدين وفوائده.

وأشار إلى أن الاقتصاد العراقي، رغم امتلاكه موارد نفطية كبيرة، يعاني محدودية التنويع الإنتاجي وضعف الإيرادات الضريبية واتساع القطاع العام وارتفاع الالتزامات الثابتة، ما يجعل الخطر الأساسي مرتبطاً بتسارع نمو الدين مقارنة بنمو الإيرادات الحكومية، محذراً من أن استمرار الاقتراض لتمويل النفقات الجارية قد يجعل خدمة الدين تنافس بصورة مباشرة الإنفاق الاستثماري والتمويل المخصص للخدمات والبنى التحتية.

وفي ما يتعلق بتقديرات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، لفت دعدوش إلى ضرورة تحديد أساس الاحتساب، موضحاً أن تقديرات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر تشرين الأول ٢٠٢٦ تضع نسبة الدين الإجمالي للحكومة العامة في العراق عند ٧١,١ في المائة من الناتج المحلي لعام ٢٠٢٦، وهي نسبة تتضمن، بحسب توضيحه، الديون البغيضة أو الكريهة المقدرة بنحو ٤٢ مليار دولار، ما يرفع إجمالي الدين والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبيّن أن اعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية يمثل أحد أبرز مصادر الاختلال، إذ شكلت هذه الإيرادات نحو ٧٦ في المائة من إجمالي الإيرادات، في حين بلغت الإيرادات غير النفطية قرابة ١٢,٦ تريليون دينار، وهو ما يعكس محدودية قدرة الاقتصاد على توفير موارد مالية مستقرة خارج القطاع النفطي، ويزيد تعرض الموازنة لتقلبات أسعار النفط والإيرادات المتأتية من تصديره.

وفي سياق متصل، حذر دعدوش من تنامي الاعتماد على التمويل النقدي، ولا سيما مطالبات وزارة المالية لدى البنك المركزي، التي بلغت نحو ٨٠,٥ تريليون دينار، بما يمثل قرابة ٦٨,٧ في المائة من الدين الداخلي في نهاية أيلول ٢٠٢٦، عاداً ذلك مؤشراً على أن جانباً مهماً من الاقتراض الداخلي يرتبط بتمويل فجوات الإنفاق والالتزامات الحكومية، وليس بتمويل مشاريع استثمارية منتجة.

أما بشأن الاقتراض الخارجي، فرأى أنه يمكن أن يشكل أداة تمويل مجدية إذا وُجّه إلى مشاريع إنتاجية وبنى تحتية تحقق عوائد اقتصادية، وتسهم في زيادة الناتج المحلي وتوسيع الإيرادات العامة، لكنه يتحول إلى مصدر للمخاطر عندما يُستخدم لتغطية العجز التشغيلي أو تمويل الالتزامات الحكومية المتكررة.

وشدد دعدوش على أهمية ربط الاقتراض بأهداف إنتاجية واضحة، مقترحاً اعتماد موازنة البرامج والأداء في موازنة عام ٢٠٢٧، بما يتيح توجيه الموارد نحو المشاريع ذات العائد الاقتصادي، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، والحد من تراكم الالتزامات المالية دون تحقيق مردود اقتصادي مستدام.

اين تكمن مشكلة العراق؟

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي عبد الرحمن الشيخلي إن ارتفاع الديون لا يمثل بحد ذاته مؤشراً على ضعف الأداء الحكومي أو تراجع الوضع الاقتصادي، مبيناً أن تقييم الاقتراض يرتبط بطبيعة استخدام الأموال والعوائد المتحققة منها، وليس بحجم الدين وحده.

واضاف في حديثه مع "طريق الشعب"، أن الاقتراض يمكن أن يشكل أداة اقتصادية إيجابية عندما يُوجّه الى مشاريع تنموية واستثمارية تحقق عوائد تفوق كلفة الفائدة المترتبة عليه، مستشهداً بإمكانية الحصول على قروض بفوائد تتراوح بين ٢ و٣ في المائة، واستثمارها في مشاريع تحقق عوائد تصل إلى ٩ أو ١٠ في المائة، ما يجعل الاقتراض في هذه الحالة وسيلة لتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق إيرادات إضافية.

وتابع أن عدداً من أكبر الاقتصادات العالمية، بينها الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، تعتمد على الاقتراض وتمتلك مستويات مرتفعة جداً من الديون، الا أن الإشكالية تظهر عندما تُستخدم الأموال المقترضة في غير الأغراض المخصصة لها، أو تُوجّه إلى نفقات لا تحقق عوائد اقتصادية تتناسب مع كلفة التمويل.

4

تصحيح

نشرت "طريق الشعب" في عددها السابق تنويهاً بشأن مسودة التقرير السياسي المقدمة إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر لحزبنا.

ونتيجة خطأ تقني، ظهر البريد الإلكتروني المخصص لاستقبال الملاحظات بصورة غير صحيحة. لذا، نعيد نشر البريد الإلكتروني، ونؤكد مجدداً استمرار استقبال الملاحظات حتى ١٥ كانون الأول المقبل، عبر العنوان التالي:

icpconference12@gmail.com

"طريق الشعب"

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

يُصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير مفيد الجزائري الإدارة والتحرير بغداد ـ ساحة الاندلس ص.ب 55429
التحرير: 07809198542 الإدارة: 07709807363 التوزيع: 07904297133 الإعلانات: 07902147060
رقم الإعتماد في نقابة الصحفيين 599 مسجلة بدار الكتب والوثائق برقم 59 لسنة 1974 الطباعة: دار الرواد المزدهرة

TAREEK AL SHAAB
يومية
سياسية
www.iraqicp.com
tareekalshaab@gmail.com

اتحاد الطلبة العام يدعو إلى تحرك عاجل للوقاية من مرض السحايا

بغداد. طريق الشعب

دعا اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق الجهات المعنية والصحية إلى التحرك العاجل واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة، في ظل المعلومات المتداولة عن تسارع انتشار حالات الإصابة بالتهاب السحايا في عدة مناطق جنوب العراق، ما دفع إلى إيقاف الأنشطة والفعاليات المدرسية في عدد من المحافظات.

وأعرب الاتحاد، في بيان عن قلقه البالغ إزاء هذه التطورات، مطالباً بتوفير مستلزمات الرعاية الصحية، وتعزيز إجراءات الفحص والمتابعة في جميع المدارس، للحد من انتشار المرض والحفاظ على سلامة الطلبة والملاكات التربوية.

وحمّل البيان الجهات المسؤولة عن ملف الأبنية المدرسية مسؤولية تفاقم المخاطر الصحية في المؤسسات التعليمية، نتيجة سنوات من الإهمال والتقصير في بناء المدارس وتوفير بيئة تعليمية صحية وآمنة، فضلاً عن العجز عن معالجة ظاهرة الاكتظاظ الطلابي، التي تزيد المخاطر الصحية وترفع احتمالات انتقال الأمراض بين الطلبة. وأكد أن هذه الأسباب مجتمعة تضع المؤسسات التعليمية أمام مخاطر صحية متزايدة.

وشدد الاتحاد على أن سلامة الطلبة حق لا يمكن التفريط به، وأن توفير بيئة مدرسية آمنة وصحية مسؤولية حكومية لا تحتمل التأجيل أو التهاون، داعياً إلى أن تكون حماية الطلبة والملاكات التربوية في صدارة أولويات الجهات المعنية في هذه المرحلة الحساسة.

ومضة

لماذا استمرار الفشل في بناء دولة القانون والمؤسسات؟

صبحي الجميلي

بعد مرور ٢٣ عاما على التغيير، ما زال بلدنا يعاني من اختلالات بنيوية عميقة، وبعيدة عن كونه بلد مؤسسات راسخة، تضمن خضوع السلطات والافراد الى احكام القانون وتحقق المساواة بين المواطنين، وتوظف موارد البلد على وفق أولويات التنمية والمصلحة الوطنية.

وعلى الرغم من تعاقب الحكومات وتعدد البرامج المعلنة واطلاق الوعود، ظلت الازمات تترى، فيما راحت تتراجع ثقة قطاعات شعبية واسعة بقدرةذ المنظومة الحاكمة على بناء دولة قادرة، وذات سيادة كاملة، تلبي تطلعات المواطنين وتوفر لهم الحياة الكريمة. كما اتسعت الفجوة بين مواد الدستور وروحه، وبين واقع الممارسة السياسية والإدارية.

السؤال هنا: لماذا الإخفاق المتواصل في بناء دولة المؤسسات والقانون؟

ان الذهاب الى العمق بحثا عن أسباب ذلك سيقود الى التوقف عند طبيعة منظومة الحكم التي تشكلت بعد ٢٠٠٣ ، والنهج الذي اتُبع في إدارة السلطة وتوزيع النفوذ والمال. وهنا يتوجب القول ان التمسك بالمحاصصة متعددة الأنواع، قاد الى اضعاف مفهوم الدولة الوطنية، وتحويل مؤسساتها المختلفة الى مجالات ومواقع لتقاسم النفوذ والمصالح بين القوى المتنفذة، فيما يُفترض ان تكون مؤسسات مستقلة، تعمل على وفق معايير الكفاءة والمهنية والوطنية والانطلاق من المصلحة العامة، وان تكون متاحة للمواطنين وتستجيب لحاجاتهم ومتطلباتهم.

وهذا لا يعني غياب هذه المؤسسات، بل جرى التوسع الكبير في عناوينها، وتضخم التوظيف الزبائني فيها، لكنها لم تصبح مؤسسات دولة بمعنى الكلمة. بل ان استقلاليتها وحياديتها امام المواطنين جميعا من دون تمييز، قد قضمتا وغدتا "اقطاعيات" لهذه الجهة المتنفذة او تلك، وأصبحت اعتبارات التوازنات ومصالح تلك القوى، تتقدم وتسبق مقتضيات القانون واحترام قواعده واحكامه والإدارة الرشيدة للمؤسسات.

واضعف تداخل المصالح السياسية والتدافع للهيمنة على تلك المؤسسات، والنشاط المحموم لما يسمى "المكاتب الاقتصادية" للمتنفذين، عمل الهيئات الرقابية والقضائية، وقدرتها على أداء مهامها باستقلالية وكفاءة وفاعلية. وأدى ضعف المساءلة، والافلات من العقاب، الى تفشي الفساد المالي والإداري ثم تفاقمه، رغم كل الاجراءات المتخذة، فهي على ما يبدو لم تغُص بعد عميقا الى الجذور.

ولا شك ان من إدامة الازمة وتعمقها، طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد بصورة رئيسية على واردات النفط، والتي هي كبيرة ويُعتمد عليها أساسا في توفير موارد الدولة، رغم التهريب وثقب انابيب النفط ، التي تعد مصدر تمويل للكثير من الجهات، وتعبر الى خارج حدود بلدنا أيضا .

وفي ظل هذا النموذج الاقتصادي تراجعت كفاءة الإدارة العامة، وضعفت ان لم نقل تدهورت القطاعات الإنتاجية، وهو ما كرس الاعتماد على الدولة ومواردها االرئيسي، كمصدر للتوظيف والدخل. وبالطبع صار واضحا الآن، وخاصة في الفترة الأخيرة، وما أقدمت عليه الحكومة من إجراءات بشان فرض هيمنة الدولة والتصدي للفساد والسلاح المنفلت، ان لا هيبة للدولة ومؤسساتها، ولا سيادة للقانون، مع تعدد مراكز القرار ووجود قوى مسلحة خارج مؤسسات الدولة الدستورية، كذلك مع استمرار التدخلات الخارجية المؤثرة في استقلال القرار الوطني العراقي. فاحتكار الدولة للسلاح، وامتلاكها ناصية قرار الحرب والسلم، وخضوع جميع التشكيلات الأمنية والعسكرية للسلطة الدستورية والقانونية، تمثل شروطا أساسية لترسيخ السيادة وإنفاذ القانون على الجميع.

وفي هذا السياق أيضا يسهم عدم التمكن حتى الآن من بناء معارضة فاعلة وقوية للنهج المتبع في إدارة الدولة، والتضييق على الحريات العامة ومحاربتها، في تمادي المتنفذين، وبضعف قدرة المجتمع على المراقبة والمساءلة والتصدي والمعارضة.

ان تجاوز هذا الواقع، كما تشير تجربة ٢٣ عاما، لا يتحقق باجراءات إدارية منفردة هنا وهناك، ما دامت الأسباب البنيوية للازمة قائمة. فالمطلوب هو انهاء نهج المحاصصة، وتعزيز استقلال القضاء، والفصل بين السلطات، وإخضاع جميع القوى والمؤسسات لسلطة الدولة وفق الدستور، والعمل على تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدة الإنتاج، واسناد الوظيفة العامة وفق معايير النزاهة والكفاءة والمهنية، وان يعاد بناء مؤسسات الدولة على وفق المواطنة والعدالة. فإذا تحقق هذا كله وغيره، أمكن فعلا الحديث عن دولة مؤسسات وقانون

تظاهرات تطالب بالتعيين والسكن وبحقوق معيشية

بغداد – طريق الشعب

خرج محتجون في محافظات كركوك ونينوى وميسان والبصرة، للمطالبة بتوفير فرص العمل وضمان حقوق ذوي الشهداء ومنح العوائل الفقيرة مساكن واطئة التكلفة.

خريجو هندسة النفط

وشهدت محافظة كركوك، تظاهرة لعدد من خريجي كليات وأقسام هندسة النفط أمام بوابة شركة نفط الشمال، للمطالبة بتوفير فرص عمل وتعيينهم ضمن القطاع النفطي، بالتزامن مع وجود وزير النفط باسم محمد خضير داخل الشركة.

وطالب المشاركون في التظاهرة، بالتعيين واستيعاب خريجي الاختصاصات النفطية، مؤكدين أن تخصصهم يرتبط بشكل مباشر بالقطاع النفطي، وأن استمرار بقائهم من دون فرص عمل رغم حاجة المؤسسات والشركات النفطية إلى الكوادر الهندسية يمثل مشكلة تتطلب حلولاً عاجلة.

واكد المتظاهر محمود حسن، ان "خريجي هندسة النفط يطالبون بحقهم الطبيعي في الحصول على فرص عمل ضمن القطاع النفطي، بعد سنوات من التخرج والانتظار من دون أن تتوفر لهم فرص حقيقية للتعيين".

وأضاف حسن أن "التظاهر أمام شركة نفط الشمال جاء لإيصال صوت الخريجين إلى وزير النفط والجهات المعنية، خصوصاً مع وجود الوزير داخل الشركة، أملاً في أن يحظى ملفهم بالاهتمام وأن يتم وضع حلول جدية لمعاناتهم".

ذوو ضحايا الارهاب

وفي محافظة نينوى، نظم ذوو ضحايا العمليات الإرهابية في محافظة نينوى، وقفة احتجاجية في مدينة الموصل، تنديداً بقرارات هيئة المساءلة والعدالة ومؤسسة الشهداء التي قضت بشمول عدد من الضحايا بإجراءات الهيئة وحجب الامتيازات والمخصصات عن عوائلهم.

ويتحدث المشاركون في الوقفة عن استغرابهم من قرار مؤسسة الشهداء شمول بعض ضحايا الإرهاب في نينوى بإجراءات المساءلة والعدالة، ما أدى إلى حجب مخصصاتهم وامتيازاتهم، واعتبارهم غير مشمولين بحقوق الشهداء رغم تضحيتهم بأرواحهم ودمائهم الزكية دفاعاً عن أرض نينوى والعراق.

وقالوا إن "هذا الإجراء يمثل غبناً كبيراً بحق تضحيات أبنائنا"، متسائلين "أين كانت هذه الإجراءات عندما قاتل الشهداء الإرهاب وضحوا من أجل الوطن؟ وهل يُقابل إحسانهم وتضحياتهم بحجب الحقوق عن عوائلهم؟".

ميسان والبصرة

ونظم سكنة كرفانات المهجرين في مدينة العمارة وقفة للمطالبة بشمولهم بتخصيص منزل ضمن مجمعات واطئة الكلفة التي تنفذها محافظة ميسان.

ويؤكد المشاركون في الوقفة، انهم "يمرون بأسوأ حال خلال سكنهم في كرفانات ومنطقة تخلو من الخدمات؛ كون أغلبهم مهجرين من غير محافظات، والعدد الأكبر منهم كانوا يسكنون منازل التجاوزات، وقد انتقلوا إلى الكرفانات مجبرين بسبب سوء وضعهم المعيشي، ويطالبون بشمولهم بتوزيع المنازل واطئة الكلفة التي تنفذها الحكومة المحلية".

واشاروا إلى أن هناك مجمعاً يضم ألف وحدة سكنية، ويطالبون بإدراجهم ضمن العائلات التي ستسكن تلك المنازل؛ كونهم لا يملكون لا عقارات ولا أراضي سكنية أو منازل تقيهم من حر الصيف وبرد الشتاء.

وفي البصرة، نظم تجمع كفاءات ونخب ناحية الشافي شمالي البصرة، وقفة تضامنية لدعم ومساندة أصحاب عقود التربية .

وطالب المحتجون بإنهاء الملفات الخاصة بالعقود (١٩، و٣٨، والصادق) كما دعوا مجلس الوزراء، من خلال وزارة المالية، الى ايجاد حلول سريعة لهذه الملفات المهمة والتعامل مع هذا الموضوع مهنيا وانسانيا وابعاده عن المناكفات والتجاذبات السياسية.

التيار الديمقراطي في الشرطة يعقد مؤتمره السابع



الشرطة – أحمد طه

عقدت تنسيقية التيار الديمقراطي العراقي في قضاء الشرطة، أول أمس الجمعة، مؤتمرها السابع، بمشاركة شخصيات مدنية وديمقراطية واجتماعية.

ويأتي هذا المؤتمر لمناقشة واقع العمل السياسي والتنظيمي، واستعراض التحديات الراهنة وآفاق تعزيز حضور التيار الديمقراطي في المجتمع، إلى جانب انتخاب لجنة تنسيقية جديدة.

حفل الافتتاح الذي أداره السيد حسين الغالبي، استهل بكلمة ألقاها ممثل اللجنة التنسيقية للتيار الديمقراطي العراقي، د. يسر حمود، وأكد فيها أهمية انعقاد المؤتمر في تعزيز العمل المدني والديمقراطي وتوحيد جهود القوى المدنية، مشدداً على ضرورة مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، والعمل من أجل دولة المواطنة والمؤسسات والعدالة الاجتماعية، مع الاهتمام بحقوق المرأة وقضايا الشباب والطلبة.

ثم ألقى منسق التيار الديمقراطي في الشطرة، رزاق التميمي (أبو صوفيا)، كلمة أشار فيها إلى اعتزاز التيار بالمواقف الوطنية والجهود الرامية إلى بناء عراق حر وديمقراطي، وترسيخ مبادئ المواطنة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، ومواصلة العمل لمواجهة الفساد والمحاصصة والتعصب، وضمان حرية المواطن وأمنه وكرامته.

وثمّن التميمي جهود المساهمين في الإعداد للمؤتمر، مشيداً على وجه الخصوص باللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في الشطرة، ودورها في توفير مستلزمات انعقاده ودعم أعماله.

وشهد حفل الافتتاح فقرة شعرية. إذ ألقى الشاعر د. حازم هاشم قصيدة وطنية تتغنى بالعراق وتضحيات أبنائه. بعد ذلك، انطلقت أعمال المؤتمر بانتخاب هيئة الرئاسة ولجنة الاعتماد ولجنة كتابة المحضر. ثم جرت مناقشة التقريرين الإنجازي والسياسي، اللذين استعرضا مسيرة عمل التنسيقية ونشاطاتها ومواقفها السياسية خلال المرحلة الماضية، فضلاً عن تشخيص أبرز التحديات والمهام المستقبلية.

وعقب مناقشات ومداخلات ساهم فيها المؤتمرون، تم التصويت على التقريرين وإقرارهما. ثم فتح باب الترشيح وإجراء انتخابات لاختيار قيادة جديدة للتنسيقية.

وفي ختام المؤتمر، أكد المشاركون فيه أهمية تعزيز التواصل والتنسيق والعمل المشترك بين القوى المدنية والديمقراطية والشخصيات الوطنية والاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وجمع الطاقات المدنية تحت إطار التيار الديمقراطي، بما يسهم في ترسيخ قيم الديمقراطية والتعددية والمواطنة وسيادة القانون.

في شارع المتنبي

رابطة المرأة تُعرّف بـ «حملة الـ 16 يوما»

بغداد – طريق الشعب



نظمت رابطة المرأة العراقية صباح أول أمس الجمعة في شارع المتنبي، جولة إعلامية ميدانية للتعريف بالحملة العالمية السنوية "١٦ يوما لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني – ١٠ كانون الأول"، فضلا عن نشر الوعي بأهمية حماية حقوق النساء والفتيات ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز.

وخلال الجولة جرى توزيع بيان الرابطة الصادر في مناسبة الحملة، على العديد من المواطنين، فضلا عن توزيع الشريط البرتقالي، كرمز عالمي للتضامن مع النساء والفتيات من ضحايا العنف. كما رفعت الرابطة شعارات في المناسبة وبالونات برتقالية.

ويأتي هذا النشاط ضمن نشاطات الرابطة الهادفة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بمفاهيم حماية حقوق المرأة وصون كرامتها وترسيخ ثقافة المساواة والاحترام والسلام.

في ساحة الأندلس

مبادرة توعوية لمناهضة العنف ضد المرأة

بغداد – طريق الشعب

نظّمت رفيقات لجنتي المثقفين والكرخ المحليتين في الحزب الشيوعي العراقي، بمشاركة مجموعة من الشبان والشابات، صباح الأربعاء الماضي، طاولة إعلامية توعوية قرب مقر قيادة الحزب في ساحة الأندلس وسط بغداد، وذلك في مناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات ٢٥ تشرين الثاني.

وتضمّن النشاط توزيع بيان المكتب السياسي للحزب الصادر في المناسبة، إلى جانب توزيع "الشريط البرتقالي" على العديد من النساء والمارة، بوصفه شارة عالمية ترمز إلى الأمل بمستقبل خال من العنف، مع التعريف بدلالات إحياء هذه المناسبة وأهميتها. كما وُزعت حلوى وبالونات برتقالية كُتب عليها تاريخ ٢٥ تشرين الثاني وشعار "لا للعنف ضد المرأة". وشهدت الطاولة تفاعلاً إيجابياً من المارة، لا سيما طلبة الجامعات القريبة من مقر الحزب، الذين أبدوا اهتماماً بمضمون البيان ورمزية الفعالية، مثمنين هذه المبادرة التوعوية.

تهنئة

الرفيق العزيز علي رفيق (أبو فينوس)

نحييك في عامك الثمانين على ما قدمت لحزبك وشعبك، نصيرا ومخرجا وموثّقا سينمائيا وفنانا مسرحيا، ومواصلاً بهمة شيوعية نشاطاتك في المقهى الثقافي بلندن.

إن نشاطك الدؤوب طيلة عقود بحس الفنان المرهف يذكّرنا بأن الفن الحقيقي هو الذي ينتصر للإنسان.

دمت بوافر العافية وكل عام وأنت بخير

المكتب السياسي
الحزب الشيوعي العراقي
27 تشرين الثاني 2026

مواساة

اسرة الفقيدة الأستاذة نادية هناوي المحترمين

بألم وأسف بالغين تلقينا نبأ رحيل الباحثة والنّاقدة والكاتبة الأستاذة الدكتورة نادية هناوي، بعد صراع مرير ومفعم بالشجاعة مع المرض الخبيث الغدار.

فبرحيلها فقدنا شخصية ثقافية وطنية بارزة، نذرت نفسها للثقافة والمعرفة، ووهبت الثقافتين العراقية والعربية خلاصة عطائها الغزير، وأغنتهما ومكتبتيهما بثمار دراساتها الجادة المتنوعة، وتركت بسعيها المثابر الى كشف الحقيقة وإعلاء شأنها، وبمجمل إنجازها الأكاديمي والعلمي والتنويري، أثرا عميقا في ثقافتنا العراقية المعاصرة.

لقد فارقتنا في وقت نحن فيه وثقافتنا وجهدنا الوطني عموما، أحوج ما نكون اليها والى امثالها من المثقفين الوطنيين المتفانين.

خالص مواساتنا لعائلة الفقيدة الراحلة، ولزميلاتها وزملائها في الوسطين الادبي والاكاديمي، وللمثقفين كافة وسائر محبيها ومقدري فضلها.

وتبقى ذكرى الأستاذة الكبيرة نادية هناوي عاطرة في كل حين، ويبقى إرثها الأدبي والمعرفي مرجعاً متميزاً للباحثين والدارسين.

المكتب السياسي للحزب
الشيوعي العراقي
27/ 11/ 2026

طريق الشعب
TAREEK AL SHAAB
www.tareeqashaab.com www.iraqicp.com

شراء البحوث يفضح هشاشة التعليم الجامعي
طلبة يصلون إلى الدراسات العليا بلا أدوات بحثية!

بغداد – تبارك عبد المجيد



من مقاعد الدراسة الأولى، حيث يتقدم الحفظ والتلقين على التفكير والاستنتاج، إلى قاعات الجامعات التي يفترض أن تكون فضاءً لإنتاج المعرفة والبحث العلمي، تتراكم اختلالات المنظومة التعليمية في العراق، لتظهر إحدى نتائجها المقلقة في انتشار ظاهرة شراء البحوث الجامعية والاعتماد على الأعمال الجاهزة، وصولاً إلى الاستعانة المتزايدة بأدوات الذكاء الاصطناعي لإعداد نصوص بحثية قد لا يمتلك مقدموها القدرة على فهمها أو مناقشتها.

ولا تقف خطورة هذه الظاهرة عند تجاوز الطلبة متطلبات دراسية بجهد محدود، بل تمتد إلى جوهر العملية التعليمية وقيمة الشهادات الأكاديمية، خصوصاً مع انتقال بعض الممارسات إلى مراحل الدراسات العليا، ووصولها، بحسب مختصين، إلى أوساط أكاديمية يُفترض أن تكون مسؤولة عن إنتاج المعرفة وصون معايير الرصانة العلمية.

التلقين يضعف المهارات البحثية

ويحمل د. أحمد الظفيري، الناقد والأكاديمي، انتشار ظاهرة شراء البحوث العلمية في الجامعات العراقية مسؤولية خلل بنيوي في منظومة التعليم، يبدأ من المراحل الدراسية الأولى ويمتد إلى الدراسات العليا، مؤكداً أن اعتماد أساليب التلقين والحفظ، بدلاً من تنمية التفكير النقدي ومهارات البحث والاستقصاء، أسهم في تخريج طلبة لا يمتلكون الأدوات اللازمة لإعداد بحوث أكاديمية رصينة.

ويقول الظفيري لـ"طريق الشعب" إن الطالب العراقي، منذ المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية، لا يُكلّف بإنجاز بحوث أو القيام بجهد معرفي يتطلب الاستنباط والتحليل، بل تقوم العملية التعليمية أساساً على حفظ المعلومات وتدوينها في الدفتر الامتحاني، من دون إتاحة مساحة كافية للتفكير وإعمال العقل.

ويضيف أن هذا الأسلوب انتقل، خلال السنوات العشرين الماضية، إلى بعض الجامعات، مع اتجاه عدد من التدريسيين إلى التعامل مع الطلبة بالطريقة ذاتها المعتمدة في المدارس، من خلال مطالبتهم بحفظ المادة الدراسية واسترجاعها في الامتحانات، بدلاً من تدريبهم على التفكير والتحليل.

ويوضح أن هذا المسار يحرم الطلبة من اكتساب أساسيات البحث الأكاديمي، حتى مع وجود مادة منهج البحث العلمي ضمن المناهج الجامعية، إذ تُدرّس في كثير من الأحيان بصورة نظرية تعتمد على الحفظ، من دون تكليف الطلبة بتطبيقات عملية أو إعداد بحوث فعلية بإشراف التدريسيين. ونتيجة لذلك، يصل الطالب إلى المرحلة الرابعة من دراسته الجامعية وهو يفتقر إلى مهارات البحث عن المصادر، والتعامل مع المراجع وتوثيق الاقتباسات، وكتابة الهوامش، وصياغة الأفكار وفق الأصول الأكاديمية.

ويشير الظفيري إلى أن ضعف هذه المهارات، إلى جانب انتشار المكاتب التي تقدم خدمات إعداد البحوث مقابل مبالغ مالية، جعلا اللجوء إلى شراء البحوث خياراً سهلاً أمام كثير من الطلبة، ولا سيما مع تراجع كلفة هذه الخدمات، بحسب ما يتردد في الأوساط الجامعية.

ويبيّن أن الطالب يجد نفسه أمام خيارين؛ إما أن يبذل جهداً في البحث والقراءة والاستنباط والتحليل، ويتحمل احتمال الخطأ والتعلم منه، أو يلجأ إلى شراء بحث جاهز ينهي به متطلباته الدراسية من دون عناء.

الظاهرة تغزو الدراسات العليا

ولا تتوقف تداعيات هذه الظاهرة، بحسب الظفيري، عند مرحلة البكالوريوس، بل تمتد إلى الدراسات العليا، بما فيها الماجستير والدكتوراه. ويكشف أنه يحرص، خلال تدريسه طلبة الماجستير، على تكليفهم بإعداد أكثر من بحث خلال الفصل الدراسي، فضلاً عن إخضاعهم لاختبارات شفوية للتحقق من امتلاكهم المعرفة الفعلية بمحتوى البحوث التي يقدمونها، مشيراً إلى أن هذه التجربة كشفت له ضعفاً كبيراً في مستوى الكتابة البحثية لدى الطلبة.

ويضيف أن نسبة تصل إلى ٩٩ في المائة من البحوث التي اطّلع عليها في هذا السياق لم تكن، بحسب تقديره، نتاج جهد بحثي مستقل للطلبة، إذ ظهرت مؤشرات على الاستعانة ببحوث جاهزة من المكتبات، أو مواد مأخوذة من الإنترنت، أو نصوص مولّدة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، فيما اتسم بعضها بضعف شديد في المستوى العلمي.

ويرى أن المشكلة لا تتعلق بمجرد استخدام هذه الأدوات أو الاستعانة بالمصادر الإلكترونية، بقدر ما ترتبط بعجز الطالب عن إنتاج بحثه وفهمه والدفاع عن مضمونه.

ويحذر الظفيري من أن اتساع الظاهرة داخل الجامعات يؤدي إلى إعادة إنتاج الخلل نفسه في مراحل التعليم المتقدمة، لافتاً إلى أن المشكلة باتت تشمل بعض الأساتذة الجامعيين أيضاً، مع اعتماد بعضهم على شراء البحوث العلمية واستخدامها لأغراض الترقية الأكاديمية، بدلاً من إنتاج بحوثهم بصورة مستقلة.

ويصف ذلك بأنه تحول خطير في مسار الظاهرة، إذ لم تعد مقتصرة على الطلبة، بل امتدت إلى الوسط الأكاديمي نفسه، وأسهمت في ظهور جيل من التدريسيين لا يمتلك بعض أفراده مهارات كتابة البحث العلمي وفق المعايير الأكاديمية.

ويؤكد أن معالجة هذه المشكلة لا يمكن أن تبدأ من الجامعة وحدها، بل تتطلب مراجعة شاملة لأساليب التعليم منذ المرحلة الابتدائية، عبر الانتقال من التعليم القائم على الحفظ والتلقين إلى تعليم يشجع الطلبة على التفكير والاستنتاج والبحث.

كما يشدد على ضرورة تعريفهم بالمصادر والمراجع وطرق التعامل معها في مراحل مبكرة، وعدم حصر معرفتهم بالكتاب المدرسي، لأن الطالب الذي لا يعتاد الاطلاع على مصادر متنوعة وقراءتها وتحليلها لن يتمكن لاحقاً من فهم طبيعة البحث العلمي أو اكتساب أدواته.

الذكاء الاصطناعي يضاعف التحديات

من جانبه، يتحدث د. حيدر ناصر، المختص في التكنولوجيا، عن ارتباط انتشار ظاهرة شراء البحوث العلمية في الجامعات العراقية بجملة من العوامل، في مقدمتها ضعف المهارات البحثية لدى الطلبة، وغياب آليات التقييم التي تقيس قدرتهم على التفكير والتحليل وإنتاج المعرفة، بدلاً من الاكتفاء بتقديم بحث يستوفي المتطلبات الشكلية للحصول على الدرجة العلمية.

ويقول ناصر لـ"طريق الشعب" إن التطور التكنولوجي، على الرغم من أنه أتاح للطلبة فرصاً واسعة للوصول إلى المعلومات والمصادر العلمية، فإنه أسهم في الوقت نفسه في تسهيل عمليات نسخ البحوث وإعادة صياغتها وتداولها، ولا سيما مع انتشار المنصات الرقمية التي تقدم خدمات إعداد البحوث الجامعية مقابل مبالغ مالية.

ويضيف أن سهولة الوصول إلى هذه الخدمات جعلت بعض الطلبة يتعاملون مع البحث العلمي بوصفه واجباً يمكن شراؤه، وليس عملية معرفية تتطلب القراءة والاستقصاء والتحليل.

ويشير إلى أن دخول أدوات الذكاء الاصطناعي إلى المجال التعليمي أضاف تحدياً جديداً أمام الجامعات، إذ بات بإمكان الطالب إنتاج نصوص بحثية متكاملة خلال وقت قصير، من دون أن يمتلك بالضرورة المعرفة الكافية بموضوعها أو القدرة على مناقشة مضامينها.

ويوضح أن المشكلة لا تكمن في استخدام الذكاء الاصطناعي بحد ذاته، فهذه الأدوات يمكن أن تكون وسائل مساعدة في تنظيم المعلومات وتحليل البيانات وتطوير الكتابة، وإنما في استخدامها بديلاً عن الجهد العلمي للباحث، ونسب مخرجاتها إليه من دون مراجعة أو تحقق.

ويؤكد ناصر أن برامج كشف الانتحال العلمي لا تمثل حلاً شاملاً لهذه الظاهرة، لأنها تركز غالباً على اكتشاف التشابه بين النصوص، في حين أن بعض البحوث المشتراة أو المولّدة باستخدام الذكاء الاصطناعي قد تكون مصاغة بطريقة لا تظهر فيها نسب اقتباس مرتفعة.

لذلك، يرى أن الاعتماد على البرامج التقنية وحدها لا يكفي لضمان أصالة البحوث، ما لم يترافق مع تقييم علمي مباشر لقدرات الطالب.

ويلفت إلى أن من أبرز الإجراءات التي يمكن أن تتبناها الجامعات اعتماد المناقشات الشفوية للبحوث، وإلزام الطلبة بشرح المنهجية التي اتبعوها، ومصادر المعلومات التي اعتمدوا عليها، والنتائج التي توصلوا إليها، فضلاً عن متابعة مراحل إعداد البحث بدلاً من الاكتفاء باستلام النسخة النهائية.

ويبيّن أن قدرة الطالب على تفسير اختياراته البحثية ومناقشة النتائج والدفاع عنها تمثل مؤشراً مهماً على مدى مشاركته الفعلية في إعداد العمل.

ويضيف أن مواجهة الظاهرة تتطلب أيضاً وضع ضوابط واضحة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية، تتضمن تحديد الاستخدامات المسموح بها، وإلزام الطلبة بالإفصاح عن الاستعانة بهذه الأدوات، مع تعزيز الوعي بأخلاقيات البحث العلمي وحقوق الملكية الفكرية.

ويختتم ناصر بالقول إن التحول الرقمي في التعليم ينبغي ألا يقتصر على إدخال التقنيات الحديثة إلى القاعات الدراسية، بل يجب أن يترافق مع تغيير في فلسفة التعليم نفسها، من خلال الانتقال من قياس قدرة الطالب على استرجاع المعلومات إلى تقييم مهاراته في البحث والتحليل والاستنتاج وإنتاج المعرفة، لأن قيمة الشهادة الجامعية لا تتحدد بامتلاكها، وإنما بالكفاءة العلمية والمهنية التي تعكسها.

عين على الأحداث

موازنة سِلَف!!

كشفت مسودة مشروع قانون الموازنة لسنة ٢٠٢٧، عن نفقات تتجاوز ٢١٧ تريليون دينار، وعجز مخطط يزيد على ٤٢ تريليون دينار، فضلاً عن استحداث وزارة وهيئة وصندوقين للأجيال والتسليح، والتعاقد مع ١٢٠ ألف شخص، وفرض رسوم جديدة. وتشير المعطيات إلى أن الصندوقين سيمُوّلان من الأموال المستردة من الفاسدين، ومن خصخصة بعض الشركات العامة، ومن الضرائب على السفر الداخلي والخارجي، ورواتب الأمنيين، وواردات الجمعيات الثقافية والاجتماعية، ورسوم المعاملات الجمركية، وإيرادات الجامعات والمدارس والمستشفيات والعيادات ومراكز التجميل، وشركات الاتصالات والإنترنت، وتسجيل المركبات، وجباية الكهرباء والمياه، ورسوم تأشيرات الدخول والإقامة، ومبيعات الوقود، وعقود الشراكة مع القطاع الخاص.

خو ما تحتاجون دليل!

وصل عدد منتسبي القوات الأمنية في بلادنا إلى ١,٢٥ مليون شخص، من بينها منتسبو وزارة الداخلية وقوات مكافحة الإرهاب وجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات والفرقة الذهبية. هذا وفي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة عدد القوات المسلحة ٠,٣٥، ٠,٢٣، ٠,٣، ٠,١، و ٠,٣٥ في المائة في أوزبكستان والارجنتين وأثيوبيا والمكسيك والبرازيل على التوالي، بلغت النسبة لدينا ٢,٧ في المائة، بما يعادل أكثر من عشرة أضعاف، مؤكدة مبدأ مهماً في السياسة الرشيدة، مفاده أن تضخم المؤسسة الأمنية لأي بلد على حساب اقتصاده لا يفضي إلا إلى دولة قوية عسكرياً، وضعيفة في الإنتاج والمؤسسات والخدمات.

ربع قرن ولم تتعظوا!

استحوذ قطاع الكهرباء على ٩٠ في المائة من موازنة البرامج والأداء، بقيمة تقارب ٣٨ تريليون دينار، منها نحو ٢٤,٦ تريليون دينار لشراء واستيراد الطاقة والوقود، وأكثر من تسعة تريليونات دينار لإنتاج الطاقة الكهربائية، فضلاً عن تخصيصات لتأهيل شبكات النقل والتوزيع وصيانتها، فيما أحيل تمويل مشاريع في قطاعات المياه والصحة والتربية والزراعة والإسكان والنقل إلى الاقتراض الخارجي. هذا، ويرى الناس إن أزمة الكهرباء ليست أزمة إنتاج فحسب، وإنما أزمة إدارة منظومة الطاقة بأكملها، من استخراج الغاز والوقود، مروراً بالإنتاج والنقل والتوزيع، وانتهاءً بالجباية والاستهلاك، وإن حلها لا يتطلب زيادة مخصصاتها المالية.

مِمَّن أنتم خائفون؟!

دعا مراقبون سياسيون إلى إعادة النظر في النفقات المخصصة لحماية المسؤولين، بالتزامن مع تراجع الموارد جراء تداعيات الحرب الإقليمية، واضطراب منافذ التصدير، وتغوّل الفساد. إذ بلغت الكلفة السنوية لحماية رئاسة البرلمان وأعضائه ومسؤوليه ٩٨ مليار دينار، فيما تبلغ الكلفة السنوية لحماية الوزراء ونوابهم ومديريهم العامين الحاليين ٢٢ مليار دينار، والسابقين ١٥ مليار دينار. كما بلغت نفقات رئاسة الجمهورية، بما في ذلك تكاليف الحماية ٥٢,٤ مليار دينار، ورئاسة الحكومة ٩,٣٧ تريليون دينار، ورئاسة مجلس القضاء الأعلى نحو ١٠ تريليونات دينار، أي مامجموعه ١٩,٣ تريليون أو حوالي ١٠ في المائة من موازنتنا.

ألم تسأموا التكرار؟

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أكد المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان تسجيل ٤٨٧٤٥ حالة عنف أسري خلال ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١٤ ألف حالة عام ٢٠٢٤، بينها ٢٣,٠٨٧ حالة عنف ارتكبها الأزواج بحق زوجاتهم، فيما حسمت المحاكم ١١,٦٣٥ قضية في عموم العراق، بما فيه إقليم كردستان. هذا، وفي الوقت الذي تمتنع فيه الحكومات والبرلمانات عن تشريع قانون يحمي العراقيات، أكتفت بالإعلان، في هذه المناسبة، عن وعد "بتوفير بيئة آمنة تكفل حق المرأة في التعليم والعمل والقيادة، وتحميها من جميع أشكال العنف، عبر تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وإشراكها في جهود الإصلاح ومكافحة الفساد"!

العراق في الصحافة الدولية

ترجمة وإعداد: طريق الشعب

نُذر الخطر.. تجوب سماء كردستان

نشر مجلس الشرق الأقصى للشؤون الدولية على موقعه مقالاً كتبته نجاة عزيز إبراهيم، وذكرت فيه أن الخلافات الحادة بين الأتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، عقب نجاح الأخير في تأمين أكثرية سمحت له بعقد جلسات برلمان أقليم كردستان وانتخاب رئيس له، هددت بإنهاء نظام تقاسم السلطة بين الحزبين والعودة لنظام الإدارتين لحكم الإقليم، في تكرار خطير لما كان سائداً في التسعينيات وأفضى إلى اقتتال أهلي، رغم ما أُحرز من تقدم في ملف توحيد قوات البيشمركة، بضغط ورعاية أمريكية وأوروبية.

منطقة النفوذ الرمادية

وأعربت الكاتبة عن قلقها تجاه المستجدات التي شهدها الإقليم، وما تثيره من تساؤلات بشأن قدرة القيادات السياسية على تجاوز الأزمة التي باتت تهدد بقيام إقليمين منفصلين، وضرب ما تحقق من منجزات ومن أبرزها توحيد قوات البيشمركة، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى اتفاقات داخلية، من جهة، وبين الإقليم وبغداد من جهة أخرى، بشأن إدارة الثروات النفطية والموازنة الاتحادية وضبط الترتيبات الأمنية والاقتصادية في المنطقة.

ورأت الكاتبة أن لا خيار لدى الكرد الا بصيانة إقليمهم موحداً، فالمسائل القانونية، التي تبقى مجرد إجراءات بيروقراطية وروتينية، ستواجه عقبات سياسية كبيرة وتحديات أشد تعقيداً، منها صعوبة التنسيق، وغياب التكييف القانوني، وتقنين الوضع القانوني لقوات البيشمركة والأجهزة الأمنية، إضافة إلى ضبط النفقات التشغيلية، وإدارة الشؤون البلدية والمنافذ الحدودية. كما قد تتحول السليمانية وحلبجة إلى منطقة نفوذ تُدار بنظام الإدارتين ضمن إطار هجين وغير واضح المعالم، بحيث تبقى محافظتا السليمانية وحلبجة تابعتين اسمياً وحدودياً لإقليم كوردستان، دون الالتزام بقراراته وقوانينه الداخلية، مع المطالبة بحصتهما المالية لتغطية التزامات الرواتب والمشاريع الخدمية. وبذلك، تصبح المنطقة غير تابعة لأربيل إدارياً وسياسياً وأمنياً، في حين ترتبط ببغداد في الملفات السياسية والاقتصادية، مع الاحتفاظ بخصوصيتها الأمنية والإدارية.

وماذا تقول بغداد؟

وتوقعت الكاتبة أن تضع هذه التطورات الحكومة الاتحادية أمام موقف معقد، ففيما يشكّل الاتحاد الوطني شريكاً استراتيجياً لبغداد وللقوى الرئيسية في الإطار التنسيقي والساحة السياسية، تحرص بغداد على الحفاظ على علاقاتها مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ولا سيما مسعود بارزاني، الذي يتمتع بنفوذ وازن محلياً وإقليمياً، وعلاقات وثيقة مع واشنطن. ورأت الكاتبة أن إصرار الطرفين على فرض سياسة الأمر الواقع لا يهدد المكتسبات الدستورية للإقليم فحسب، بل يُعيد تفعيل معادلة الانقسام الداخلي، التي أثبتت تجارب التاريخ القريب والبعيد ارتفاع كلفتها على الأمن والاستقرار الاقتصادي، معربة عن أملها في أن يسود خيار العودة إلى طاولة التفاوض لتحديث اتفاق الشراكة، ومنع انزلاق الإقليم نحو تفكك إداري وأمني موجّه قد تستغرق معالجته عقوداً.

تطورات خطيرة

ولصحيفة Forbes كتب بول إيدون مقالاً ذكر فيه أن العلاقات بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في أربيل شهدت، خلال الأيام القليلة الماضية، توتراً، إثر قرار رئيس الوزراء تكليف الجيش بالسيطرة على الحدود، سواء التي تفصل الإقليم عن الجوار، أو التي تفصله عن باقي المحافظات العراقية، من دون تنسيق مسبق ومدروس، مما أنذر بخطر إشتعال فتيل مواجهات عسكرية، على غرار ماً حدث قبل عقد من الزمان، حين أبدت قوات البيشمركة صموداً قوياً في المواجهة، قبل أن يحتكم الطرفان إلى لغة العقل.

وذكر الكاتب، استناداً إلى دراسة نشرها "معهد الشرق الأوسط" في أب ٢٠٢٦، أن الجيش الاتحادي استفاد من تعاونه مع البيشمركة في مواجهة الإرهاب والقضاء عليه، حيث حيّدت هذه القوات ما يتراوح بين ٨٠٠ إلى ٩٠٠ عنصر من داعش، فيما تكبدت هي خسائر ٥٠ فرداً من قوامها في تلك المعارك.

ورغم أن لا أحد يتوقع اندلاع اشتباكات بين الطرفين في الوقت الراهن، فإن فشل بغداد في حصر السلاح بيد الدولة، وانكشاف الجوهر الرمزي للعملية التي نفذتها في "جرف الصخر" مؤخراً، قد يدفعها لتنفيذ خطوة شعبوية ضد الإقليم، بما يبرر إلى حد ما، مخاوف الكرد من آثار الإنسحاب الأمريكي، الذي ربما كان يوفر لهم بعض الدفاعات الجوية والحماية ضد الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة التي تستهدفهم.

لا رابح من الخلاف

وإذا كان كثيرون مقتنعين بأن أي خلاف بين أربيل وبغداد، مهما بلغ مستواه، لن يخدم كردستان والعراق، فإن خطوة كهذه قد تنقلب بسهولة ضد بغداد أيضاً. وفي هذا السياق، ذكر الكاتب أن انسحاب القوات الأمريكية قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالقدرات العسكرية العراقية، التي ربما تفقد الدعم الفني الذي تقدمه واشنطن لسلاح الجو والقوات المدرعة العراقية، كما قد يعرقل حصول بغداد على اثنتي عشرة طائرة من طراز "داسو رافال" الفرنسية، ومثلها من طائرات "جي إف-١٧ ثاندر" الباكستانية، وهي صفقات مهمة للبلاد في ظل تصاعد التوترات في المنطقة.

من الهارثة إلى كركوك.. تقادم أنابيب النفط والغاز يكشف ضعف البنية التحتية ومخاطرها



بغداد -طريق الشعب

لا تتوقف مخاطر البنية التحتية النفطية عند احتمالات تعطل الإنتاج أو خسارة الموارد، بل تمتد إلى تهديد حياة السكان عندما تعمل شبكات نقل النفط والغاز لعقود من دون وضوح بشأن حالتها الفنية ومستوى سلامتها. وفي العراق، حيث تتقاطع مسارات هذه الشبكات مع التوسع العمراني، تفرض حوادث الانفجار والتسرب سؤالاً عن كلفة تأجيل تحديثها، وعن مسؤولية وزارة النفط في مراقبتها وصيانتها واستبدال الخطوط التي لم تعد آمنة. فهل تمتلك الوزارة صورة دقيقة عن حجم المخاطر التي تنطوي عليها هذه الشبكات، أم أن سلامتها لا تحظى بالاهتمام إلا بعد وقوع الحوادث؟

الكوارث لا تتوقف

أعاد انفجار أنبوب الغاز المغذي لمحطة كهرباء الهارثة شمالي البصرة، فجر ٢١ تشرين الثاني الجاري، تسليط الضوء على مخاطر تقادم شبكات نقل النفط والغاز، ولا سيما الخطوط التي تمر بمحاذاة المناطق السكنية. وأسفر الحادث عن سقوط قتلى وعشرات المصابين، فضلاً عن أضرار لحقت بمنازل ومركبات قريبة، فيما امتدت النيران إلى محيط المنطقة، وأوقفت تداعيات الحادث تشغيل المحطة مؤقتاً.

وتكتسب الحادثة خطورة إضافية من عمر الأنبوب الذي يعود إلى عام ١٩٧٨، بحسب ما أوردته لجنة النفط والغاز والثروات الطبيعية النيابية، فضلاً عن قرب مجمع سكني من مساره. وخلال جلسة استضافة ممثلي وزارتي النفط والكهرباء، طالبت اللجان النيابية بتحديد الأسباب الفنية والإدارية للانفجار، والتحقق من إجراءات الصيانة ومراقبة الضغط، ومدى توافر أجهزة الاستشعار والإنذار المبكر، كما أشارت إلى ضرورة فحص خطوط أخرى، بينها أنبوب غاز جنوب بغداد. ولم تتضح الأسباب النهائية للانفجار حتى الآن؛ إذ أشار وكيل وزارة النفط لشؤون الغاز، خلال الجلسة النيابية، إلى استمرار التحقيقات الفنية. وفي المقابل، تحدث سكان من المنطقة عن وجود تسرب سابق في الأنبوب لم يُعالج، فيما نقلت نائبة عن إبلاغ مسؤولين بارتفاع الضغط قبل ساعات من الحادث، وهي روايات ومعلومات تستدعي التحقق ضمن التحقيق الرسمي، ولا يمكن اعتبارها أسباباً مثبتة للانفجار قبل إعلان نتائجه.

ولا تقتصر المخاطر على حادثة الهارثة؛ ففي نيسان ٢٠٢٦، انفجر أنبوب نفطي في منطقة باي حسن الجنوبي شمالي كركوك، إثر ضغط زائد أثناء الضخ، وفق مصدر أمني، ما أدى إلى تسرب النفط من دون تسجيل خسائر بشرية. وتكشف هذه الحادثة جانباً آخر من المخاطر المرتبطة بتشغيل خطوط النقل، يتمثل في تجاوزات الضغط واحتمالات حدوث خلل فني مفاجئ.

وسبق أن شهدت مناطق عراقية حوادث انفجار وتسرب في خطوط الأنابيب، من بينها انفجار أنبوب قرب بيجي عام ٢٠١٤، أدى إلى تسرب النفط ووصوله إلى نهر دجلة، وإن كان ناجماً عن عمل تخريبي، ما يوضح أن أسباب هذه الحوادث متعددة ولا يمكن إرجاعها جميعاً إلى تقادم الأنابيب.

وزارة النفط.. لا تعليق

وفي محاولة للحصول على إجابات رسمية، تواصل مراسلنا مع المتحدث باسم وزارة النفط، سليم الركابي، وطرح عليه جملة من الأسئلة بشأن العمر التشغيلي لأنابيب النفط والغاز، ومدى امتلاك الوزارة قاعدة بيانات تحدد مواقعها ومساراتها وأعمارها وحالتها الفنية.

فضلاً عن عدد الخطوط التي تجاوزت عمرها الافتراضي، والمخصصات المالية المرصودة لتأهيلها واستبدالها، والإجراءات المعتمدة لرصد مؤشرات التسرب والانفجار قبل وقوع الحوادث. إلا أن الركابي اكتفى بقراءة الرسالة من دون تقديم أي رد أو توضيح.

ويثير غياب الرد الرسمي تساؤلات بشأن موقف الوزارة من مخاطر تقادم شبكات الأنابيب، ومدى استعدادها للكشف عن واقع هذه البنية التحتية التي تديرها. فليس من المقبول أن تظل أعمار الأنابيب وحالتها الفنية ومستويات المخاطر المرتبطة بها معلومات غائبة عن الرأي العام، فيما تتصل مباشرة بسلامة المواطنين وممتلكاتهم. كما أن مسؤولية الوزارة لا تقتصر على إصلاح الأضرار بعد وقوع الحوادث، بل تبدأ بالكشف عن مواطن الخطر ومعالجتها قبل أن تتحول إلى كوارث جديدة.

طبيعة الغاز تحدد العمر التشغيلي للأنابيب

في هذا الصدد، قال الخبير النفطي حمزة الجواهري إن تحديد العمر التشغيلي لأنابيب نقل النفط والغاز لا يمكن حسمه بعدد محدد من السنوات، لارتباطه بطبيعة المواد المنقولة ومواصفات الأنبوب الفنية، موضحاً أن ارتفاع نسبة الشوائب والمواد الكبريتية في النفط أو الغاز قد يسرّع تآكل الأنابيب ويقلص عمرها التشغيلي.

وأضاف في حديثه مع "طريق الشعب"، ان تقييم حالة الأنابيب يتطلب معرفة سمك جدرانها ونوعية المواد المصنوعة منها ومستوى جودتها، إلى جانب إخضاعها للصيانة والفحوص الدورية، ولا سيما اختبارات الضغط التي تقيس قدرتها على تحمل الضغوط التشغيلية.

وأوضح أن عمليات الفحص تشمل استخدام أجهزة إلكترونية متخصصة تُعرف باسم (PIG)، تمر داخل الأنابيب لرصد مواقع التآكل والتلف وتحديد الأجزاء التي تحتاج إلى الاستبدال، مؤكداً أن نتائج هذه الفحوص ينبغي أن تكون أساساً لقرارات الصيانة والإحلال.

وفي ما يتعلق بأنبوب غاز الهارثة، أشار الجواهري إلى أن استمرار تشغيله يرتبط بصعوبة إجراء الفحوص والصيانة التي تستلزم إيقاف ضخ الغاز، الأمر الذي يؤدي إلى توقف محطة الهارثة الكهربائية ذات الأهمية الكبيرة في تجهيز محافظة البصرة بالطاقة.

وبيّن أن نوعية الغاز المنقول عبر الأنبوب، بحسب معلوماته، أسهمت في إطالة عمره، لكونه يأتي من حقل الرميلة الجنوبي، وتحديداً من منطقة الزبير، ويحتوي على مستويات منخفضة من الشوائب الكبريتية، فضلاً عن خضوعه لمعالجة وفصل للمياه في المنشآت النفطية قبل نقله.

وشدد على أن هذه العوامل لا تلغي ضرورة إخضاع الأنبوب للفحوص والصيانة الدورية، واستبدال الأجزاء التي تعرضت للتآكل أو اقتربت من الوصول إلى مراحل خطرة.

وعن استمرار مرور الأنابيب بالقرب من المناطق السكنية، قال الجواهري إن خط الهارثة أُنشئ في وقت لم تكن فيه المناطق المحيطة به مأهولة بالسكان، وإن التوسع العمراني اللاحق أدى إلى اقتراب المباني والتجمعات السكنية من مساره.

ولفت إلى أن المسافة الآمنة ينبغي أن تبلغ نحو ٨٠ متراً من جانبي الأنبوب، من دون أنشطة سكنية أو صناعية أو تجارية، لكنه أقر بصعوبة تطبيق ذلك على الخطوط التي أصبحت محاطة بالمناطق الحضرية.

وأضاف أن تغيير مسار الأنبوب يتطلب تنفيذ مشروع لإنشاء خط جديد، وهو أمر بالغ الصعوبة بالنسبة إلى محطة تقع داخل النسيج الحضري لمدينة البصرة، مرجحاً أن تكون الصيانة الدورية واستبدال المقاطع المتآكلة حلاً أكثر قابلية للتطبيق في الوقت الراهن.

وفي ما يتعلق بالتمويل، ذكر الجواهري أن المخصصات المتاحة تركز، بحسب معلوماته، على أعمال الإصلاح المعتادة والأنابيب الجديدة، ولا تتضمن موازنات مخصصة للحالات الطارئة المشابهة للأنابيب القديمة التي تحتاج إلى مشاريع إحلال واسعة.

ووصف المشكلة بأنها خلل موروث، معتبراً أن وزارة النفط تواجه واقعاً أصبحت فيه بعض الأنابيب تمر ضمن مناطق سكنية، في ظل توسع عمراني وتوزيع للأراضي خارج نطاق سيطرتها المباشرة.

وفي ختام حديثه، دعا الجواهري إلى دراسة نقل محطة الهارثة إلى موقع آخر بعيد عن التجمعات السكنية، أو إنشاء محطة جديدة تحل محلها، مشيراً إلى أن المحطة قديمة جداً، وأنها كانت تعمل قبل مباشرته العمل في القطاع النفطي عام ١٩٧٢.

ورأى أن إحالة المحطة الحالية إلى التقاعد، وإنشاء محطة بديلة مرتبطة بأنبوب جديد لا يمر بالمناطق السكنية، يمثلان حلاً ينبغي أخذه بنظر الاعتبار، بالنظر إلى قدم المنشأة والتحديات المرتبطة باستمرار تشغيلها.

الكلف الاستثمارية تعرقل استبدال الأنابيب

من جانبه، قال الخبير في مجال الطاقة د. بلال الخليفة إن العمر التشغيلي الافتراضي لأنابيب نقل النفط والغاز يتراوح عادة بين ٣٠ و٥٠ عاماً، وفقاً للمواصفات الفنية المعتمدة من معهد البترول الأمريكي (API)، ولا سيما المواصفة (API 5L) الخاصة بأنابيب نقل النفط والغاز.

وأوضح لـ"طريق الشعب"، أن العمر التشغيلي لا يرتبط بمدة الاستخدام وحدها، ويتأثر بعدة عوامل فنية وبيئية، من بينها طبيعة تركيب الأنبوب، سواء كان مدفوناً تحت الأرض أو ممتداً فوقها، ووجود أنظمة الحماية الكاثودية من عدمها، فضلاً عن تعرضه للتآكل والعوامل الطبيعية، ونوعية المواد العازلة والواقية المستخدمة في تغليفه.

وتابع أن أنبوب غاز الهارثة، الذي يعود تاريخ تشغيله إلى عام ١٩٧٨، تجاوز وفق المعايير الاعتيادية العمر التشغيلي الافتراضي، مشيراً إلى أن تقادم البنية التحتية لا يقتصر عليه، بل يشمل عدداً من الأنابيب النفطية، بينها خطوط التصدير والأنابيب الممتدة باتجاه ميناء جيهان التركي، والتي وصف بعضها بالقديمة والمتهالكة.

وبيّن الخليفة أن من المشكلات التي كشفتها حادثة الهارثة اقتراب التجمعات السكنية من مسارات الأنابيب النفطية والغازية، لافتاً إلى أن جزءاً من هذه التجاوزات يرتبط بالظروف الاقتصادية وضعف القدرة على توفير السكن، ولا سيما في محافظة البصرة، رغم كونها من أبرز المحافظات المنتجة للنفط في العراق.

وأشار إلى أن الأنابيب النفطية والغازية وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والطرق لها حرمات ومسافات أمان ينبغي عدم التجاوز عليها، مبيناً أن معالجة هذه المشكلة تتطلب توفير بدائل سكنية للأسر التي تقطن بالقرب من تلك المسارات، وإبعادها عن المناطق الخطرة.

وعزا تأخر استبدال الأنابيب القديمة أو تغيير مساراتها إلى ارتفاع الكلف المالية، وصعوبة تخصيص الأموال اللازمة للشركات الوطنية ضمن الموازنات الاستثمارية، في وقت تحظى فيه الشركات الأجنبية بتخصيصات مالية كبيرة، بحسب قوله.

ولفت إلى أن ضعف التمويل يحول دون امتلاك الشركات الوطنية الإمكانات الكافية لتنفيذ مشاريع تحديث شبكات الأنابيب واستبدال الخطوط المتهالكة.

وفي ما يتعلق باستمرار مرور الأنابيب بالقرب من المناطق السكنية، قال الخليفة إن المشكلة لا تقتصر على مسارات الأنابيب، بل تتصل أيضاً بتمدد البناء والتجاوزات باتجاهها، محذراً من أن إزالة المنازل القريبة منها قد تفتح باباً لمطالبات بالتعويض والتعيين والاحتجاجات، ما يستدعي تنسيقاً بين وزارة النفط والجهات الحكومية الأخرى، ولا سيما الجهات المعنية بالإدارة المحلية والدفاع.

وأكد أن تحديد الأنابيب القديمة والمناطق السكنية القريبة منها ورصد مستويات المخاطر أمر ممكن فنياً، بالاستناد إلى أعمار الأنابيب ومساراتها ومواقع التجمعات السكنية، مشدداً على ضرورة تفعيل إجراءات إزالة التجاوزات ومنع إقامة مساكن جديدة بالقرب من هذه الخطوط.

ديون متزايدة واقتصاد عاجز عن تنويع الإيراد

وبيّن أن جوهر المشكلة المالية في العراق يتمثل في تضخم الموازنة التشغيلية، التي تستحوذ على الجزء الأكبر من الإنفاق العام، نتيجة الالتزامات المتعلقة برواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية والبطاقة التموينية والأدوية والنفقات الطبية وأشكال الدعم الحكومي المختلفة، مشيراً إلى أن هذه الالتزامات قد تستنزف ما بين ٦٠ و٧٠ في المائة من إجمالي الموازنة، وفق تقديراته.

ولفت إلى أن عدد المستفيدين من الرواتب والإعانات الحكومية يتجاوز ١٠ ملايين مواطن، بينهم نحو ٤,٥ مليون موظف، إضافة إلى قرابة مليون من المتعاقدين والأجراء، وأكثر من ٣ ملايين متقاعد، وما يزيد على ٣ ملايين مشمول بالرعاية الاجتماعية، فضلاً عن التزامات الدعم الأخرى، الأمر الذي يضع ضغوطاً مستمرة على الانفاق العام ويحد من قدرة الحكومة على توجيه موارد كافية نحو الاستثمار.

وأشار الى أن إضافة نحو ١٢٠ الف موظف جديد الى الملاك الحكومي، كما هو مقرر ضمن موازنة عام ٢٠٢٧، ستزيد الأعباء التشغيلية، متسائلاً عن مصادر تمويل رواتبهم في ظل حجم الالتزامات القائمة، ومؤكداً ضرورة البحث عن آليات بديلة لاستيعاب العمالة بدلاً من توسيع التوظيف الحكومي بصورة مستمرة.

وطرح الشيخلي إعادة تأهيل المشاريع الحكومية المتوقفة، والتي قدّر عددها بنحو ٣٥ الى ٤٠ ألف مشروع، وتطويرها بما يتلاءم مع التحولات الصناعية والتكنولوجية، بهدف تحويلها الى منشآت قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين وتعزيز الإنتاج المحلي.

وزاد بالقول أن من بين الحلول الممكنة نقل جزء من العمالة الحكومية إلى القطاع الخاص عبر إشراك مستثمرين محليين وأجانب في إعادة تشغيل تلك المشاريع، مع وضع شروط تضمن الاحتفاظ بالموظفين والمهندسين والعمال وعدم تسريحهم، والمحافظة على مستويات رواتبهم، وربط أي زيادات مستقبلية بتحسن الإنتاجية وتقديم الحوافز، بما يسهم في تخفيف الأعباء عن الموازنة التشغيلية وتنشيط القطاع الخاص.

وفي ما يتعلق بالإنفاق الاستثماري، أشار الشيخلي إلى أن العراق يعاني تراجعاً في تنفيذ المشاريع الاستثمارية خلال السنوات الماضية، موضحاً أن جداول الموازنة الثلاثية شهدت إشكالات وتأخراً في إصدار بعض التخصيصات والتعليمات التنفيذية، فضلاً عن عدم صدور جداول موازنات، ما انعكس على استمرار التعثر في تمويل المشاريع وتنفيذها.

وحذر من أن استمرار استحواذ الإنفاق التشغيلي على نحو ٨٠ في المائة من الموازنة، وفق تقديره، يترك حيزاً محدوداً للإنفاق الاستثماري، ويضعف قدرة الدولة على بناء قاعدة إنتاجية توفر إيرادات بديلة عن النفط، مشدداً على ضرورة التخطيط المالي طويل الأمد وإنشاء صناديق سيادية تتيح تكوين احتياطيات مالية لمواجهة الأزمات وتقلبات أسواق الطاقة.

وأوضح أن الصناديق السيادية تمنح الدول قدرة أكبر على التعامل مع الصدمات الاقتصادية وتراجع الإيرادات النفطية، مستشهداً بتجارب دول خليجية تمتلك أصولاً واستثمارات سيادية توفر لها مصادر دخل إضافية، وتقلل اعتمادها المباشر على عائدات النفط عند حدوث اضطرابات في أسواق الطاقة أو طرق التصدير.

وفي تقييمه لقدرة العراق على مواجهة الأزمات المالية، رأى الشيخلي أن هامش المناورة المتاح أمام الحكومة بات شبه معدوم ان لم يكن معدوماً، بسبب الاعتماد الكبير على النفط مصدراً رئيسياً للإيرادات، وضعف البدائل التمويلية والإنتاجية، فضلاً عن عدم كفاية البنى التحتية اللازمة لضمان استمرار التصدير في الظروف الطارئة.

وأشار إلى أن العراق يفتقر إلى طاقات تخزينية نفطية كافية تتيح له مواصلة الإنتاج والتصدير عند تعطل حركة الناقلات أو إغلاق المنافذ البحرية، موضحاً أن اضطراب حركة الملاحة في الخليج أو تعذر وصول الناقلات إلى الموانئ قد يؤدي إلى توقف الصادرات لأيام، وبالتالي انقطاع جزء أساسي من الإيرادات التي تعتمد عليها الموازنة في تمويل التزاماتها.

وقارن ذلك بامتلاك دول أخرى، بينها إيران، خزانات نفطية برية وعائمة تتيح لها الاحتفاظ بكميات من النفط وتسويقها عند الحاجة، معتبراً أن تطوير قدرات التخزين والنقل والتصدير يمثل جزءاً أساسياً من تعزيز المرونة المالية والاقتصادية للعراق وتقليل تعرضه للصدمات الخارجية.

أما بشأن الدين الخارجي، فأشار إلى أن جانباً من الالتزامات العراقية يعود إلى ديون سابقة على عام ٢٠٠٣، ولا يزال بعضها قائماً أو مجدولاً، في حين تتم تسوية ديون أخرى وفق برامج زمنية محددة ضمن الموازنات وبفوائد منخفضة، مبيناً أن طبيعة هذه الالتزامات وشروط سدادها تختلف عن القروض الجديدة التي قد تلجأ إليها الحكومة لتمويل عجزها.

وشدد الشيخلي على أن معالجة أزمة الدين لا تتحقق بمجرد الحد من الاقتراض، وإنما تتطلب تغيير طبيعة الإنفاق العام، وتوسيع الاستثمار المنتج، وإعادة تشغيل المشاريع المتوقفة، وتخفيف الاعتماد على التوظيف الحكومي، إلى جانب بناء احتياطيات مالية وبنى تحتية تضمن استقرار الإيرادات، مؤكداً أن الاقتراض يصبح عبئاً عندما يُستهلك في النفقات الجارية، بينما يمكن أن يتحول إلى أداة للنمو إذا وُجّه إلى مشاريع تحقق عوائد مستدامة.

الارتهان النفطي وتفاقم الدين العراقي

الى ذلك، قال الخبير الاقتصادي صالح الهماشي إن الإشكالية الأساسية في إدارة الدين العام العراقي، تكمن في طبيعة النموذج الاقتصادي الذي يجعل الإيرادات النفطية مورداً لتمويل الاستهلاك والالتزامات المالية أكثر من كونها قاعدة لتكوين رأس مال إنتاجي قادر على توليد دخل مستدام.

واشار في حديثه مع"طريق الشعب"، الى أن الاقتصاد العراقي يواجه اختلالاً في العلاقة بين الثروة النفطية والقدرة الإنتاجية، إذ إن الإيرادات المتحققة من تصدير النفط لا تنعكس بالضرورة على زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يبقي المالية العامة مرتبطة بمورد واحد، ويجعل أي توسع في الالتزامات الحكومية عرضة لمخاطر تقلبات السوق النفطية.

وأضاف أن استمرار هذا النموذج يؤدي إلى تآكل ما يمكن تسميته بالحيز المالي المتاح أمام الدولة، إذ تتحول الإيرادات المستقبلية تدريجياً إلى موارد محجوزة لتغطية التزامات قائمة، قبل أن تصل إلى مرحلة تخصيص الأموال للاستثمار أو تنفيذ مشاريع جديدة. وهذا يعني أن المشكلة لا تقتصر على حجم الدين الحالي، بل تمتد إلى تقلص قدرة الحكومات المقبلة على اتخاذ قرارات مالية مستقلة.

وأشار إلى أن من التداعيات الاقتصادية المهمة لهذا المسار إضعاف تكوين رأس المال المحلي، لأن الموارد التي كان يمكن توجيهها إلى البنى التحتية والصناعة والزراعة والخدمات الإنتاجية تصبح مرتبطة بتغطية احتياجات مالية آنية، ما يحد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل خارج القطاع الحكومي.

وبيّن أن استمرار الاعتماد على النفط دون بناء قطاعات قادرة على إحلال جزء من الواردات وتعزيز الصادرات غير النفطية يبقي الاقتصاد في دائرة محدودة من النشاط، تتوسع فيها النفقات مع ارتفاع الإيرادات النفطية، ثم تواجه ضغوطاً تمويلية عند تراجعها، وهو ما يعيد إنتاج العجز واللجوء إلى الاقتراض.

وشدد الهماشي على أن الإصلاح المالي ينبغي أن يتجاوز الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتقليص النفقات أو زيادة الإيرادات، وأن يتجه نحو تغيير بنية الاقتصاد، من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي، وتعزيز دور الاستثمار الخاص، وربط التوسع في الالتزامات الحكومية بمعدلات نمو حقيقية في الإيرادات والإنتاجية.

وأكد أن المعيار الأهم لقياس نجاح إدارة الدين هو مدى مساهمة السياسة المالية في بناء اقتصاد يستطيع تمويل احتياجاته من موارده المتنوعة، بدلاً من الاعتماد على الإيرادات النفطية والاقتراض لتغطية التزامات تتزايد بمرور الوقت.

موعد التسليم مرّ قبل شهور والمُنجز لا يتعدى النصف

متى يكتمل مجسّر شارع 60 في الدورة؟

بغداد – أحمد علي عبد الله



منذ تموز ٢٠٢٥، وسكان منطقة الدورة يواجهون ازدحامات مرورية خانقة في الشوارع الضيقة القريبة من شارع ٦٠، بعد إغلاق نهايته لغرض تنفيذ مشروع مجسر يقع عليه، والذي يُفترض أن يساهم في فك الاختناقات المرورية وتسهيل حركة التنقل بين أحياء المنطقة.

ورغم مرور نحو ١٦ شهراً على المباشرة بالمشروع، لا تزال الأعمال مستمرة، متجاوزةً الموعد التعاقدي المحدد للإنجاز بشهور. وفيما يواصل إغلاق هذا الجزء من شارع رئيس حيوي، فرض أعباء يومية على السكان وسائقي المركبات وأصحاب المحال التجارية، تبقى نسبة ما أُنجز من المشروع متدنية، إذ لم تتعدَ النصف.

ووفق ما أعلنته الجهات المعنية، فإن المجسر يهدف إلى ربط حي الوادي بشارع ٦٠، والمساهمة في تخفيف الاختناقات المرورية التي تشهدها المنطقة.

وبحسب المعلومات المُعلنة، فإن وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة باشرت المشروع بتاريخ ١٣ تموز ٢٠٢٥، فيما أُسندت أعمال التنفيذ إلى تحالف شركتي "الصافي" و"كونكورد" للمقاولات العامة، بكلفة كلية معلنة تبلغ ٣٣ مليارا و٧٧٧ مليونا و٥٠٠ ألف دينار عراقي.

ويبلغ طول المجسر مع مقترباته ٦٣٠ متراً، وعرضه الكلي يصل إلى ١٧,٦ متراً، ويتكون من ١١ فضاءً إنشائياً ترتكز على ١٠٥ ركائز كونكريتية و٩٠ رافدة.

وبحسب بيانات المشروع، فإن الموعد التعاقدي المحدد للإنجاز، هو يوم ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٦، إلا أن المشروع تعثّر وشهد توقفات ولم ينجز ضمن الموعد المحدد، ثم استؤنف العمل فيه قبل نحو شهرين، ولا يزال مستمرا.

وكانت دائرة الطرق والجسور في وزارة الإعمار والإسكان، قد أعلنت في أيلول الماضي، استئناف العمل في المشروع، الذي يأتي ضمن الحزمة الثانية من مشاريع فك الاختناقات المرورية في العاصمة، مبيّنة في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية، إن الاستئناف جاء لمعالجة تعارضات، تمثلت في تغيير مسار أنبوب ماء.

وأضافت أن العمل شمل إنجاز حفر وصب ٨٤ ركيزة كونكريتية من أصل ١٠٥ ركائز، وصب وتجهيز جميع الرافدات الكونكريتية. أما بيانات الدائرة الأخيرة بشأن المشروع، والتي نُشرت يوم ٢٣ تشرين الثاني الجاري، فقد أظهرت أن نسبة الإنجاز الكلية بلغت ٤٥ في المائة، بعد استكمال صب الركائز.

ما الذي يؤخر إنجاز المجسّر؟

بحسب ما أعلنته وزارة الإعمار والإسكان، يعود أحد أسباب تأخير الإنجاز إلى وجود تعارضات خدمية مع مسار المجسر، تمثلت في أنابيب مياه بقطري ٨٠٠ و٢٠٠ ملم، الأمر الذي استدعى تحويل مساراتها قبل استكمال أعمال الركائز الكونكريتية.

وأثارت هذه المعوقات تساؤلات بشأن أسباب عدم معالجة التعارضات الخدمية قبل المباشرة بالمشروع، ومدى التنسيق المسبق بين الجهات المعنية، لا سيما دوائر الماء والجهات المشرفة على التنفيذ.

ورغم معالجة التعارضات واستكمال صب الركائز، فإن نسبة الإنجاز الكلية المعلنة بقيت متدنية عند ٤٥ في المائة، الأمر الذي يطرح تساؤلات إضافية بشأن وتيرة العمل، والأعمال المتبقية، والموعد الجديد المتوقع لإكمال المشروع.

ويشكك عدد من المواطنين في دقة نسبة الإنجاز المعلنة من قبل الوزارة، معتبرين أنها تبدو مبالغاً فيها قياساً بما يشهده موقع المشروع من أعمال على أرض الواقع. ويشيرون إلى أن تقديرهم لنسبة الإنجاز الفعلية لا يتجاوز ٣٥ في المائة، متسائلين عن الأسس التي استندت إليها الوزارة في احتساب النسبة المعلنة.

الكلفة مقابل مدة الإنجاز

تثير الكلفة الكلية المعلنة للمشروع تساؤلات بشأن العلاقة بين حجم الإنفاق والمدة التي استغرقها التنفيذ. إذ تجاوز المشروع موعد إنجازه الأصلي المحدد في ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٦، فيما لم تتعدَ نسبة إنجازه الكلية ٤٥ في المائة حتى تشرين الثاني الجاري، أي بعد انتهاء الموعد بنحو ١٠ شهور.

ويتساءل مراقبون ومواطنون عن مبررات تخصيص أكثر من ٣٣ مليار دينار لإنجاز مجسر بطول ٦٣٠ متراً وعرض ١٧,٦ متراً، وعن الكيفية التي جرى فيها توزيع هذه الكلفة بين الأعمال الإنشائية والمقتربات وتحويل الخدمات.

وتزداد أهمية هذه التساؤلات عند سماع ما يتم تداوله بشأن المشروع. إذ يعتقد عدد من المواطنين أن عدم توفر التخصيصات المالية الكافية، قد يكون أحد أسباب تعثر التنفيذ وعدم سيره بوتيرة ثابتة.

معاناة يومية وسخرية على مواقع التواصل

في حديثه لـ"طريق الشعب"، يذكر المواطن رضا سلمان، أحد سكان المنطقة، أن "استمرار إغلاق نهاية شارع ٦٠ تسبب في معاناة يومية للأهالي، لا سيما في أوقات الذروة. إذ يضطرون إلى سلك طرق جانبية ضيقة لا تستوعب حجم حركة المركبات".

ويشير إلى ان "استمرار الأعمال طوال هذه المدة، من دون إنجاز ملموس، زاد من استياء السكان"، مطالباً الجهات المعنية بتوضيح أسباب التأخير والإعلان عن موعد محدد لإنجاز المشروع.

وتحول المشروع إلى مادة للتعليقات الساخرة على مواقع التواصل الاجتماعي. إذ شبّه بعض المواطنين مدة تنفيذه بمشاريع الجسور الكبرى، ومنها "جسر البوسفور" في تركيا، ضمن تعليقات عكست حجم الاستياء من استمرار الأعمال وتأخر الإنجاز.

وبينما يُفترض أن يساهم المشروع، بعد اكتماله، في تخفيف معاناة المواطنين، فإن استمرار الأعمال وتأخر الإنجاز يطرحان أسئلة تتطلب إجابات واضحة من الجهات المعنية: ما أسباب تجاوز المدة المحددة؟ وما مبررات الكلفة المرصودة قياساً إلى حجم الأعمال المنجزة؟ ومتى سيتمكن سكان الدورة من استخدام المجسر والتخلص من الاختناقات المرورية التي رافقت تنفيذه؟

فوضى الحفريات والمجاري المكشوفة .. إلى متى؟!

حفرة مائية تبتلع شقيقين وسط البصرة

متابعة – طريق الشعب

فُجعت مدينة البصرة عصر أول أمس الجمعة، بمصرع طفلين شقيقين توأمين غرقاً، إثر سقوطهما في حفرة مملوءة بالمياه في منطقة ياسين خريبط، في حادثة أعادت إلى الواجهة ملف الإهمال في تأمين مواقع العمل الخدمية.

وقال شهود عيان من أهالي المنطقة، في أحاديث صحفية، إن الحادث وقع في حفرة تابعة لمديرية الماء موجودة منذ أكثر من عام، وتبعد نحو ٢٠٠ متر عن إحدى المدارس ضمن منطقة سكنية مأهولة يمر بها الناس باستمرار، مبينين أنهم أبلغوا الجهات المسؤولة بوجود الحفرة أكثر من أربع مرات دون اتخاذ أي إجراءات للسلامة في محيط موقع العمل، مثل وضع الأشرطة التحذيرية أو الحواجز.

من جهته، أوضح أحد أقارب عائلة الطفلين (كاظم وأمير – ١٠ سنوات)، في حديث صحفي، أن الطفلين سقطا في الحفرة وحاول أشقاؤهما إنقاذهما دون جدوى، مؤكدا أن ذوي الضحيتين والأهالي لا يتهمون شخصا بعينه، لكنهم يحمّلون الدائرة المعنية مسؤولية ما حدث، مطالبين بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة للوقوف على ملابسات الفاجعة ومحاسبة المقصرين.

وتعيد هذه الحادثة إلى الأذهان وقائع مماثلة شهدتها محافظات عدة، نتيجة تحول فتحات الصرف الصحي المكشوفة أو المسروقة أغطيتها، فضلا عن حفريات الشركات والمشاريع المتعثرة، إلى مصائد تهدد حياة المواطنين. إذ شهد قضاء هيت في محافظة الأنبار، مساء الأحد الماضي ٢٢ تشرين الثاني، مصرع ثلاثة شباب اختناقا بالغازات السامة، إثر سقوطهم داخل فتحة للصرف الصحي.

ويجدد المواطنون مطالباتهم الجهات المسؤولة، بتشديد الرقابة وتطبيق إجراءات السلامة في جميع مواقع العمل والحفريات، وتأمين فتحات المجاري المكشوفة داخل الأحياء السكنية، لمنع تكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة.



كاظم هاشم حميد أمير هاشم حميد

وسط تساؤلات شعبية بشأن الإنفاق في ظل عجز مالي

تطوير «شارع الروّاد» يثير جدلا حول أولويات الخدمات

بغداد – طريق الشعب

أثارت المباشرة بأعمال قلع أرصفة شارع الرواد في منطقة المنصور، موجة واسعة من التفاعل والجدل المتباين على منصات التواصل الاجتماعي. إذ انقسمت الآراء بين من يرى في المشروع هدرا للمال العام في ظل الحديث عن أزمة اقتصادية، وبين من يعتبره خطوة تنظيمية ضرورية لأحد أهم المراكز التجارية في البلاد.

وعبّر مدونون ومواطنون عن استغرابهم من توقيت المشروع وطبيعته، مشيرين إلى أن الأرصفة التي جرى قلعها في الشارع كانت تبدو بحالة جيدة ولا تعاني أي تهالك يستدعي استبدالها بالكامل، رابطين بين هذه الأعمال والتصريحات الحكومية المتكررة حول وجود عجز مالي وضائقة اقتصادية، ومعتبرين أن توجيه التخصيصات نحو مشاريع تجميلية يمثل نوعا من الرفاهية غير المبررة في الوقت الراهن.

وسلطت ردود أفعال بعض المدونين والمعلقين، الضوء على ما وُصف بتفاوت المعايير في توزيع الخدمات. إذ يشكو سكان العديد من الأحياء السكنية في بغداد منذ سنوات، من تردي البنى التحتية وغياب التبليط وتكرار مشاهد غرق الشوارع والأزقة مع كل موسم أمطار، دون استجابة مماثلة من قبل الجهات المعنية، مطالبين بتوجيه الأموال لإنقاذ المناطق المحرومة من الخدمات الأساسية قبل إعادة تأهيل الشوارع المخدومة أصلا.

في المقابل، بررت دائرة بلدية المنصور إقدامها على هذا المشروع باعتبارات فنية وتنظيمية، موضحة أن آخر عملية تطوير وإعمار شهدها شارع الرواد تعود إلى عام ٢٠١٦، ما يستدعي إطلاق مرحلة جديدة للارتقاء بواقعه الخدمي والحضري.

وأوضحت البلدية في بيان نشرته مديرتها المهندسة فاطمة الخفاجي على صفحتها في فيسبوك، أن الأعمال تُنفذ بتوجيه من أمين بغداد، وأنها تهدف إلى إعادة تنظيم الأرصفة وفق نماذج حديثة، وإنشاء ممرات نظامية للمشاة بعد حملات رفع التجاوزات، فضلا عن تنفيذ أعمال تشجير وتجميل تواكب الأهمية التجارية والحيوية للمنطقة.

وبين الموقف الشعبي المطالب بالتركيز على المناطق السكنية المحرومة والموقف الرسمي الساعي إلى تحديث واجهات المدينة، يتجدد النقاش في الشارع البغدادي حول آلية تحديد الأولويات، ومدى إمكانية تحقيق توازن يضمن تطوير المراكز التجارية دون إهمال الاحتياجات اليومية الملحة للمواطنين.

محلة في الثعالبة تعاني من انعدام الخدمات

متابعة – طريق الشعب

ناشد أهالي المحلة ٣٧١ في منطقة الثعالبة شرقي بغداد، الجهات الحكومية وأمانة العاصمة، التدخل العاجل لإنقاذ منطقتهم التي وصفوها بـ"المنكوبة"، من أزمة انعدام الخدمات الأساسية بشكل تام، محذرين من مخاطر غرق المنطقة مع تصاعد وتيرة الأمطار خلال فصل الشتاء.

وذكر عدد من أهالي المحلة في حديث صحفي، أن منطقتهم الملاصقة لمدينة الشعب، تُعد من المناطق النظامية (طابو صرف)، وتصل نسبة البناء والسكن فيها إلى نحو ٧٠ في المائة، مستغربين استمرار الإهمال الحكومي وغياب مشاريع البنى التحتية عنها، في الوقت الذي حظيت فيه مناطق زراعية وعشوائية مجاورة بكامل الخدمات، رغم انخفاض الكثافة السكانية فيها.

وطالب السكان بالإسراع في شمول المحلة بحملات الإعمار والخدمات البلدية، ووضع حلول عاجلة لـ"البزل" الذي يحاصر المنطقة من ثلاث جهات، مبدين مخاوفهم من انهياره أو فيضانه مع اشتداد موجة الأمطار، وما قد يسببه ذلك من أضرار جسيمة بمنازلهم وممتلكاتهم.

مكب نفايات عشوائي في «منطقة رئاسة المعلمين»

متابعة – طريق الشعب

تحوّل أحد المواقع المفتوحة في المحلة ٧٥١ بمنطقة رئاسة المعلمين شرقي بغداد، إلى مكب عشوائي للنفايات والأنقاض، ما أثار استياء واسعا بين السكان جراء المخاطر الصحية والبيئية المتفاقمة.

ويقول عدد من سكان المحلة في حديث صحفي، إن الموقع بات يستقبل كميات متزايدة من المخلفات التي ينقلها ويرميها أشخاص بشكل عشوائي، الأمر الذي تسبب في انتشار الروائح الكريهة والحشرات والقوارض، وألحق أضرارا مباشرة بالأهالي.

ودعا السكان أمانة بغداد والدوائر البلدية المعنية إلى التحرك الفوري لتنظيف الموقع ورفع النفايات المتراكمة فيه، واتخاذ إجراءات رادعة بحق المتجاوزين.

تلكؤ مشروع بنى تحتية يشل الحياة في منطقة موصلية

متابعة – طريق الشعب

يعيش أهالي منطقة "شارع ٦٠" في حي الانتصار بالجانب الأيسر من مدينة الموصل، معاناة خدمية متواصلة منذ قرابة ثمانية شهور، جراء توقف مشروع البنى التحتية والتبليط وترك الشوارع محفورة، ما تسبب في تراكم المياه والأوحال وشل حركة السكان والطلبة بشكل شبه تام.

ولم تقتصر تداعيات هذا التلكؤ على السكان والطلبة فحسب، إذ يشتكي أصحاب المحال التجارية على طول "شارع ٦٠" من توقف حركة البيع والشراء وتضرر أعمالهم نتيجة إغلاق الطرق وصعوبة وصول المواطنين إليهم، وسط انتقادات لطريقة عمل الآليات والفرق الفنية التي تكتفي بالحضور لساعات محدودة ثم تغادر دون إنجاز فعلي، في مشهد يصفه الأهالي بأنه "تخريب وليس عملا خدميا" – حسب ما نقلته وكالات أنباء عن عدد منهم.

ودفع هذا الواقع المتردي العشرات من أهالي المنطقة إلى تنظيم وقفة احتجاج، الأربعاء الماضي، للمطالبة باستئناف أعمال التبليط المتوقفة وإنهاء الأزمة التي تعيق حياتهم اليومية.

وجدد المحتجون مطالباتهم محافظ نينوى والجهات الخدمية المعنية، بضرورة النزول ميدانيا للاطلاع على حجم المعاناة، والإسراع في إكمال المشروع دون مزيد من التأخير.

مواساة

• تنعى اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي في صلاح الدين الرفيق بديع حالوب السامرائي، الذي توفي إثر نوبة قلبية مفاجئة.

للفقيد الذكر الطيب ولأهله وأقاربه ورفاقه في سامراء وديالى، الصبر والسلوان.

دعوة الهيئة العامة لحضور الاجتماع الاعتيادي

استناداً إلى الطلب المقدم من السيد رئيس الهيئة الإدارية، وبناءً على الصلاحيات المخولة للهيئة الإدارية بموجب أحكام القانون تدعو الهيئة الإدارية لنادي دجلة الجامعة الرياضي السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين إلى حضور الاجتماع الاعتيادي المقرر عقده يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/١٢/١٥، في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً وذلك في قاعة الاجتماعات بالمصرف الوطني الإسلامي.

وسيتضمن الاجتماع مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً لأحكام القانون وكما يأتي:

١. مناقشة تقرير الهيئة الإدارية للنادي عن نشاطها للعام ٢٠٢٦.
٢. المصادقة على خطة النشاط السنوية للنادي للعام ٢٠٢٧.
٣. المصادقة على الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٢٦.
٤. الموافقة على الموازنة التخمينية للنادي للعام ٢٠٢٧.
٥. الموافقة على فتح باب الانتساب إلى عضوية نادي دجلة الجامعة الرياضي، وفقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها قانون الاندية
٦..مناقشة والموافقة على منح رئيس نادي دجلة الجامعة صفة عضو شرف.

وعليه نهيب بالسادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين الحرص على الحضور في الموعد والمكان المحددين، لما للاجتماع من أهمية في مناقشة شؤون النادي واتخاذ القرارات التي تسهم في تطوير مسيرته الإدارية والرياضية

الهيئة الإدارية لنادي دجلة الجامعة الرياضي

صربيا.. الطلبة يرشحون كيميائياً لانتخابات الرئاسة

بلغراد – وكالات

رشح الحراك الطلابي في صربيا، أستاذ الكيمياء رادومير سايتشيتش للانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٧ كانون الأول القادم، بعدما فازت قائمة الطلاب بأغلبية مطلقة في الانتخابات التشريعية الشهر الماضي، وتعهد الأكاديمي سايتشيتش بإحداث تغيير دائم.

وساند سايتشيتش الحراك منذ انطلاقه، وبعد انتخابه نائباً عن الحركة أشار بشجاعتهم وقال: "أمامنا اليوم فرصة لتحويل الحرية التي ناضلنا من أجلها إلى تغيير دائم".

واتهم سايتشيتش الرئيس السابق ألكسندر فوتشيتش بأنه "استخدم منصب الرئاسة لتعميق الانقسامات وتجاوز" صلاحياته الدستورية"، وتعهد برد الاعتبار إلى منصب رئيس الجمهورية.

أوكرانيا تعرض هدنة في البحر الأسود

كييف - وكالات

قال وزير الخارجية الأوكراني أندريه سيبيها، إن "بلاده عرضت وقفا لإطلاق النار في منطقة البحر الأسود لإتاحة المجال لتصدير المواد الغذائية"، مشيرا إلى أن كييف أبلغت حلفاءها الدوليين بذلك.

ونقلت هيئة الإذاعة العامة عن سيبيها قوله: إن "كييف مستعدة لوقف إطلاق النار، وممتنة للهند وتركيا ومصر لدورها في تخفيف حدة التوتر في البحر الأسود وجهود وساطاتها" وأضاف: نحن الآن في انتظار رد من روسيا.

وقال الوزير الأوكراني إن موسكو اقترحت على بلاده تعليق هجماتها على قطاع النفط الروسي في إطار الهدنة، لكن كييف لن تنظر في هذا الاقتراح إلا في سياق اتفاق أوسع لوقف إطلاق النار في مجال الطاقة.

إيران تحاكم الولايات المتحدة وإسرائيل

طهران – وكالات

قال مساعد رئيس السلطة القضائية للشؤون الدولية ناصر سراج إن "إيران أعدت ٢٤١ لائحة اتهام ضد الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي" وأحالتها إلى المحاكمة الجنائية في إيران.

وبحسب شبكة أخبار الطلبة الإيرانية، إن سراج ينسق مع المؤسسات المعنية لمتابعة القضايا المتعلقة بهذه الجرائم، موضحاً بان الأدلة والوثائق التي تم الحصول عليها أُحيلت إلى السلطات القضائية المختصة.

وأضاف: "جميع الجرائم تقريبا التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الصهيوني بحق بلادنا انتهت برفع دعاوى أمام النيابة العامة، وقد أصدرت النيابة حتى الآن ٢٤١ لائحة اتهام، وأحالتها إلى المحاكم الجنائية".

واشار إلى أن الوثائق والأدلة التي جُمعت ستُستخدم لبدء الإجراءات القانونية وطرح مطالب الضحايا على الصعيدين الوطني والدولي.

باريس تعد خطة جديدة بعد انتهاء مهمة يونيفيل

بيروت: ننتظر تشكيل حكومة الاحتلال الجديدة لاستئناف المفاوضات



بيروت - وكالات

شن جيش الاحتلال لإسرائيلي، ٣ غارات جوية جديدة ونفذ عمليات تفجير عنيفة طالت ٥ بلدات جنوبي لبنان، وذلك بحسب وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية، التي أكدت استهدف الطيران الحربي ٣ بلدات بمحافظة النبطية، فيما نفذت قوات إسرائيلية تفجيرات عنيفة في بلدتين أخريين.

وفي بيروت يستمر الحراك السياسي مع اقتراب انتهاء ولاية "اليونيفيل" حيث تتكثّف المشاورات الدولية بشأن مستقبل الوجود الأممي في الجنوب، فيما يدخل لبنان مرحلة العدّ العكسي للتوافق على صيغة بديلة.

أهداف لبنان

وأكد الرئيس اللبناني جوزيف عون أن "بلاده تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في إطار معالجة الوضع في الجنوب أبرزها، انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي وانتشار الجيش اللبناني وعودة النازحين، وتحرير الأسرى وحصر السلاح بيد الدولة وإنهاء حالة العداء مع الاحتلال".

ويقول عون إن بلاده تنتظر تشكيل حكومة الاحتلال الجديدة لمعرفة السياسة التي ستنتهجها، معتبرا أن إنهاء حالة العداء مع إسرائيل يمثل أمرا مهما للبنان، لما يمكن أن يترتب عليه من انعكاسات إيجابية على البلاد والمنطقة، فضلا عن مساهمته في تسريع عملية حصر السلاح بيد الدولة.

لكنه أشار إلى أن الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم باتفاق الإطار المبرم معه حتى الآن.

وتوافق رئيس حكومة لبنان مع رئيس الجمهورية بخصوص المفاوضات، التي أكد أنها معلقة بسبب الانتخابات في إسرائيل وعدم وضوح تركيبة الحكومة المقبلة.

صيغة بديلة عن يونيفيل

وأعلن رئيس الحكومة نواف سلام أن "فرنسا تعد مشروع قرار في مجلس الأمن يسمح ببقاء قوات اليونيفيل بعد انتهاء ولايتها"، وأكد أن "واشنطن منفتحة على دراسة المقترح" نفافياً بالوقت انهيار المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح أن "المقترح سيمنح لبنان وقتاً إضافياً للاتفاق على منظومة جديدة في الجنوب"، مؤكداً أن "أي قوة تُنشر هناك يجب أن تحظى بموافقة مجلس الأمن".

وتتكثف المشاورات الدولية بشأن مستقبل وجود القوات الأممية في جنوب لبنان، مع دخول العد العكسي للتوافق على صيغة بديلة.

ويشير مراقبون إلى أهمية ترتيب الأولويات في تنفيذ الإطار الثلاثي، على وقع التصعيد الميداني الإسرائيلي المتواصل، الذي تمثّل في سلسلة غارات جوّية وعمليات قصف مدفعي طالت مناطق جنوبيّة عدّة.

وتؤكد مصادر فرنسية وجود مساع لإيجاد صيغة بديلة عن اليونيفيل لم تصل إلى نتيجة نهائية، فيما لم يستقر الموقف اللبناني على رأي موحّد رغم التفاهم على التمسك بالقرار ١٧٠١ كمنطلق لأي صيغة جديدة.

وأبلغت المصادر عن وجود اتصالات مستمرة بين فرنسا وأمريكا بهذا الصدد، فيما يتوجه وفد عسكري وأمني فرنسي إلى إسرائيل للبحث المعمق مع القيادة العسكرية والأمنية الإسرائيلية بالمشروع الفرنسي.

ونقلت صحيفة اللواء عن مسؤول رسمي مطّلع أن لبنان لم يتلقَ بعد اي دعوة أو معلومات حول استئناف المفاوضات حضورياً في واشنطن، ولا معلومات رسمية عن اجتماع عسكري عبر تطبيق زوم. وهناك كلام عام لكن لا شيء ثابتاً.

وبالنسبة لموضوع الاقتراح الفرنسي حول بديل اليونيفيل قال المسؤول: إن الاتصالات قائمة بين الفرنسيين والدول الأخرى المعنية في الأمم المتحدة، ولم يتوصلوا إلى أي صيغة بعد، وستحصل جلسات مناقشة الأسبوع المقبل.

"لن نرهن مستقبلنا لأحد"

وفي مقابلة مع وكالة أسوشيتد برس، قال رئيس وزراء لبنان إن "حزب الله بات أكثر اعتمادا على إيران، ولا يزال يتلقى دعما عسكريا وماليا منها"، مؤكدا أن "الحكومة لن تسمح بأن يكون مستقبل لبنان رهنا برغبات طهران".

وأضاف أن حكومته لا تسعى المواجهة مع حزب الله لكنها لن تخضع لترهيبه، وتحدث عن وجود قنوات اتصال مفتوحة مع الحزب ومع إيران.

الأمم المتحدة: السودان واليمن تتصدران بؤر الجوع الساخنة عالمياً

متابعة – طريق الشعب

قالت الأمم المتحدة، إن "أزمة الجوع قد تتفاقم في بؤرة خلال النصف الأول من السنة المقبلة" وأكد أن السودان واليمن اللتين تمران في أزمة الحروب يأتيان ضمن دول تواجه المخاطر الأشد حدة.

وتعزو الوكالات الأممية المعنية هذا التدهور إلى النزاعات المستمرة وارتفاع تكاليف الوقود المرتبط بالحرب في الشرق الأوسط، والتقليص الحاد في المساعدات الإنسانية.

وغطى تقرير بؤر الجوع الساخنة، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، المدة بين كانون الأول أيار ٢٠٢٧، ووضع كلا من السودان واليمن وجنوب السودان والصومال وشمال نيجيريا في أعلى مستويات القلق؛ وهي دول ظهرت جميعها بشكل متكرر في هذه القائمة منذ عام ٢٠٢٢.

وعلى الرغم من تراجع فلسطين درجة واحدة على مؤشر الخطورة فإنه لا يزال ٦٧ في المائة من سكان غزة يواجهون مستويات أزمة الجوع أو ما هو أسوأ، وحذّر التقرير من أن التحسن المسجل يظل هشا.

ويشير التقرير إلى استمرار خطر المجاعة في السوداني حتى نهاية السنة المقبلة، ويواجه نحو ٤١ في المائة من السكان أزمة الجوع أو ما هو أسوأ.

اما في اليمن، فيؤكد التقرير ان "حصار مدينة تعز جنوب غرب اليمن أدى إلى خلق ظروف تشبه الحصار العسكري، كما نزح أكثر من ٣٠٠ ألف شخص منذ بدء التصعيد، تركز معظمهم في محافظات تعز ولحج وعدن".

ويشير التقرير إلى أن ١,٨ مليون شخص يواجه مستويات طارئة من الجوع، فيما لا توجد تقييمات في المناطق التي تسيطر عليها حركة انصار أله الحوثية.

السفير الروسي في برلين.. حول مفاوضات السلام المفترضة والموقف الأوربي

متابعة – طريق الشعب

دعا السفير الروسي لدى ألمانيا الأوروبيين إلى القدوم إلى موسكو لإجراء محادثات، قبل المشاركة في أي مفاوضات تهدف إلى إنهاء الحرب في أوكرانيا. وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية نُشرت الأربعاء الفائت، قال السفير سيرغي نيتشايف بأن روسيا ترغب أولاً في معرفة "نواياهم الدقيقة" فيما يتعلق بهذا النزاع. وأشار إلى أن الأوروبيين قابلوا دعوةً الرئيس بوتين، "بشيء من التحفظ". كما اتهم الدبلوماسي الروسي أوروبا بعدم الرغبة في تحقيق السلام، منتقداً في الوقت ذاته "عسكرة" ألمانيا المتزايدة".

ويطالب الأوروبيون منذ فترة طويلة بالمشاركة في المحادثات التي تجريها الولايات المتحدة وأوكرانيا مع روسيا حول الحرب وقضايا الأمن الأوروبي. ويتهمون الرئيسين الأمريكي والروسي بالسعي لاتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل الأمني لأوروبا دون الرجوع إليهم. وحتى في جولة المفاوضات الأخيرة التي عُقدت يومي ١٠ و١١ تشرين الثاني في أبو ظبي، كان الدور الأوربي هامشيا.



السفير: جهود الولايات المتحدة "صادقة"

قال السفير: " سمعنا من بروكسل أن الأوروبيين لا ينوون السفر إلى موسكو". وأضاف: "أما بالنسبة لنا، فنحن مستعدون لمواصلة الحوار، على الأقل في إطار الصيغة الثلاثية التي تضم روسيا وأوكرانيا والولايات المتحدة". ووصف السفير جهود ترامب ومفاوضيه، جاريد كوشنر وستيف ويتكوف، الرامية إلى حل النزاع بأنها "صادقة"، مشيراً في المقابل إلى أنه "لا يوجد ما يضاهي ذلك" من الجانب الأوروبي.

وأكّد السفير أنه ينبغي للأوروبيين، أن يشاركوا في المحادثات المتعلقة بالأمن الأوروبي، مضيفاً: "لكن علينا أن نفهم ما يريدونه". وخاطب السفير الأوروبيين، قائلاً: "أخبرونا ما إذا كنتم تريدون حلاً سلمياً. في الوقت الراهن، لسنا متأكدين من ذلك".

المستشار الألماني: الأوروبيون مستعدون للتفاوض

وكان بوتين قد أشار في الأسبوع الفائت، عقب القمة الثلاثية التي جمعته بالرئيسين الصيني والأمريكي في مدينة شينزين الصينية، بأنه دعا الأوروبيين إلى إجراء محادثات تمهيدية في موسكو. وأضاف أنه لن يُتخذ قرار بشأن "الصيغة التي ستُستأنف بها المحادثات" إلا بعد ذلك.

فيما أكد المستشار الألماني ميرتس، أن الأوروبيين "مستعدون لإجراء محادثات مع روسيا". وفي سياق قمة حول أوكرانيا عُقدت في برلين بالتزامن مع القمة الثلاثية في شينزين، أشار ميرتس إلى أن هذه المحادثات "قد تُعقد قريباً". وأوضح أنه يجري البحث عن مكان للمفاوضات "على أرض محايدة"، مشيراً إلى الإمارات العربية المتحدة كخيار محتمل.

موسكو تتمسك بمطالبها

لم تُبدِ موسكو أي تنازلات خلال المفاوضات التي جرت حتى الآن؛ إذ تتمسك، من بين أمور أخرى، بتنازل أوكرانيا بالكامل عن منطقة دونباس في شرق البلاد، وهو أمر ترفضه كييف رفضاً قاطعاً. لكن العديد من المتابعين، يرون ان المطلب الروسي يندرج في سياق الأمر الواقع.

وطالب السفير الروسي بأن يأخذ أي مشروع أمن أوربي مستقبلي الرؤية الروسية بجدية.. وتدفع روسيا باتجاه إعادة ترتيب المشهد الأمني في أوروبا، كما تعارض انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو. وتعتبر موسكو أن أي نشر محتمل لقوات غربية في أوكرانيا، بعد انتهاء الحرب، يشكل تهديداً لأمنها القومي.

وأشار السفير إلى وجود "تسوية" كانت مطروحة على الطاولة، وقد جرى تأكيدها خلال قمة ألاسكا. ولم يوضح تفاصيلها. وكان ترامب قد استقبل بوتين في ألاسكا في آب ٢٠٢٥، وقوبل اللقاء بانتقادات في الغرب.

غياب الاستعداد الألماني للحوار

وانتقد السفير الموقف الألماني: "للأسف، نسمع من برلين أنهم لا يرغبون في الوقت الراهن في الدخول في حوار مع موسكو". وأضاف أنه إلى جانب "التصريحات الحربية" الصادرة عن برلين، فقد تم إغلاق خمس قنصليات عامة روسية، بالإضافة إلى المعهد الثقافي الروسي.

وكانت المانيا قد حمّلت روسيا، في مطلع أيلول الفائت، مسؤولية محاولة تنفيذ هجوم بمسيرات في مطار لايبزيغ، وفرضت عقوبات على موسكو. وشملت الإجراءات، إغلاق آخر قنصلية عامة روسية في بون، وإنهاء العقد المبرم مع "البيت الروسي" في برلين.

نقد العسكرة الالمانية

وانتقد السفير العسكرة المتزايدة في المانيا. واستشهد بخطوات تعزيز الجيش الألماني، التي أعلن عنها المستشار ميرتس، ونشر لواء ألماني في ليتوانيا.

وأكد السفير أنه في حال وقوع نزاع، فإن هذا "اللواء لن يصمد طويلاً"، مشدداً على أن روسيا لا تخطط لأي هجوم. وقال: "نؤكد أننا لا نرغب بأي حال من الأحوال في خوض حرب ضد أوروبا أو حلف الناتو".

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

فلسطين تستحق السلام والكرامة وغزة ستنهض من جديد!

قاسم علي خضر*



في التاسع والعشرين من تشرين الثاني من كل عام، يقف العالم أمام مناسبة إنسانية وسياسية مهمة، هي اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي يشكل محطة لتجديد الاهتمام بمعاناة الشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقه في الحياة الكريمة والأمن والاستقرار، والعيش بحرية وكرامة على أرضه. وذلك استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ بتخصيص "٢٩ تشرين الثاني يوماً دولياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني".

وتكتسب هذه المناسبة هذا العام أهمية خاصة في ظل المعاناة الإنسانية القاسية التي يعيشها سكان قطاع غزة، حيث تركت الحرب آثاراً عميقة على حياة المدنيين الفلسطينيين، وألحقت أضراراً واسعة بالمنازل والمنشآت والبنية التحتية، وأثقلت كاهل العائلات التي وجدت نفسها أمام واقع بالغ الصعوبة، في ظل فقدان المأوى وتراجع الخدمات الأساسية وشح مقومات الحياة.

إن غزة ليست مجرد مساحة جغرافية على خريطة العالم، بل هي وطن تسكنه حكايات الناس وأحلام الأطفال وذكريات العائلات. وخلف صور الدمار والأنقاض، هناك أمهات ينتظرن الأمان، وأطفال يتطلعون إلى مدارسهم، وأسر تحلم بالعودة إلى منازلها، وشباب يريدون استعادة حقهم في مستقبل طبيعي. ومن هنا، فإن التضامن مع غزة لا ينبغي أن يقتصر على كلمات التعاطف، بل يجب أن يتحول إلى مواقف عملية ومبادرات إنسانية تلامس احتياجات أهلها وتخفف معاناتهم.

إن الأولوية الإنسانية اليوم تتمثل في مواصلة تقديم المساعدات العاجلة، وتأمين الغذاء والمياه الصالحة للشرب والدواء والرعاية الصحية والمأوى، وضمان وصول هذه المساعدات إلى مستحقيها دون عوائق. غير أن الاستجابة الإنسانية، على أهميتها، لا يمكن أن تكون بديلاً عن مشروع شامل لإعادة إعمار القطاع واستعادة مقومات الحياة فيه.

إن إعادة إعمار غزة يجب أن تبدأ بالسرعة الممكنة، وفق خطة واضحة ومتكاملة، تحظى بدعم دولي جاد وتمويل كافٍ، وتستند إلى أولويات السكان واحتياجاتهم الفعلية. ويشمل ذلك إعادة بناء المنازل والمستشفيات والمدارس والجامعات، وإصلاح شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق، وإعادة تشغيل المؤسسات والمرافق الاقتصادية والخدمية.

ولا تقتصر أهمية الإعمار على إعادة تشييد المباني والمنشآت، بل تتجاوز ذلك إلى ترميم النسيج الاجتماعي، واستعادة الأمل لدى العائلات، وتهيئة الظروف التي تتيح للأطفال العودة إلى مقاعد الدراسة، وللمرضى الحصول على العلاج، وللشباب استئناف حياتهم والمشاركة في بناء مستقبلهم.

إن غزة تحتاج إلى مشروع يعيد إليها الحياة، لا إلى مجرد إزالة آثار الدمار. وتحتاج إلى تضامن دولي يتجسد في قرارات وإجراءات وتمويلات حقيقية، وإلى تعاون المؤسسات الدولية والدول المانحة والمنظمات الإنسانية من أجل إطلاق عملية إعادة إعمار مستدامة، تضع الإنسان وكرامته في مقدمة الأولويات.

وفي هذه المناسبة، تتجدد الدعوة إلى المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الإنسانية والقانونية، والعمل على حماية المدنيين من اعتداءات المستوطنين الصهاينة، واحترام القانون الدولي الإنساني من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وتكثيف الجهود الرامية إلى تثبيت السلام والاستقرار، وتوفير الظروف التي تضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في قيام دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين..

كما أن المؤسسات الثقافية والإعلامية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية والاسلامية وباقي بلدان العالم مطالبة بدورها في إبقاء القضية الفلسطينية حاضرة في الوعي الإنساني، وتسليط الضوء على معاناة المدنيين، وتعزيز ثقافة التضامن والتعايش واحترام حقوق الإنسان، بعيداً عن ازدواجية المعايير أو الانتقائية في التعامل مع المآسي الإنسانية.

إن التضامن الحقيقي لا يُقاس بعدد البيانات الصادرة أو الكلمات التي تُقال في المناسبات، بل بمدى ما يتحقق على أرض الواقع من حماية للإنسان، وتخفيف لمعاناته، واستعادة لحقوقه، وتوفير لفرص الحياة الكريمة.

في اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، نعبر عن عميق التعاطف الإنساني مع أهالي قطاع غزة، ومع كل العائلات التي فقدت أحباءها أو منازلها أو مصادر عيشها، ونتطلع إلى يوم تنتهي فيه معاناة المدنيين، وتعود فيه الحياة إلى المدارس والمستشفيات والشوارع والأحياء، وتُفتح أمام الأطفال أبواب المستقبل بدلاً من أن تحاصرهم مشاهد الحرب والدمار ودبابات الاحتلال.

إن إعادة إعمار غزة ليست منّة من أحد، بل استحقاق إنساني وضرورة ملحّة، ومسؤولية مشتركة ينبغي ألا تخضع للتأجيل أو الحسابات الضيقة. فكل يوم يتأخر فيه الإعمار يعني استمرار معاناة آلاف العائلات، وتأجيل عودة الأطفال إلى مدارسهم، وبقاء أجيال كاملة أمام تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية قاسية.

ستبقى غزة حاضرة في الضمير الإنساني، وستظل إرادة الحياة لدى أهلها أقوى من مشاهد الدمار. ولعل الرسالة الأهم التي يحملها هذا اليوم إلى العالم هي أن التضامن الحقيقي يبدأ بالوقوف إلى جانب الإنسان، ويكتمل حين تتحول الكلمات إلى أفعال، والأمنيات إلى مشاريع، والتعاطف إلى التزام دولي جاد يعيد إلى غزة حقها في الحياة والبناء والأمل.

---

* مدير مركز جسور للثقافة والاعلام والتطوير

الثقافة الديمقراطية جدل الوعي والممارسة

عبد المطلب عبد الواحد

يمكن توصيف الديمقراطية بأنها فكرة ومفهوم، أي (ثقافة) إنسانية تتحول عبر الممارسة الاجتماعية إلى نظام لإدارة العلاقة بين الرئيس والمرؤوس، يتحقق بواسطته قبول ورضا المرؤوس بالرئيس لزمن محدد وشروط محددة، وقبول الرئيس بمغادرة منصب الرئاسة والانتقال طوعاً إلى صف المرؤوسين عندما لا يتمكن من حيازة قبول ورضا الأغلبية، ولذا فإن الديمقراطية عبر الممارسة تعني إسباغ الشرعية او حجبها بين الحاكم والمحكوم، على أن يكون المحكوم (المواطن الحر) هو المنتج الوحيد للشرعية.

في التجمعات البشرية ثمة قواعد وأحكام تم التوافق عليها لضبط السلوك والتصرفات، ارتباطاً بما يتيح لجماعة من الناس العمل سوية لتوفير الحد الضروري من مستلزمات استمرار الحياة، ومواجهة مخاطر الطبيعة، وتوفير حياة آمنة.

وقد راكمت البشرية خلال تجربتها مهارات عملية ومعارف فكرية وسياسية، وأدوات لإدارة الصراع (ثقافة)، شكلت الأسس التي قامت عليها أنظمة إدارية وسلطات حاكمة تطورت عبر التاريخ تبعاً لاسلوب الإنتاج وطبيعة الاقتصاد السائد.

وتوصلت بذلك إلى انتهاج الديمقراطية سبيلاً وذلك عبر صراعات متعددة المستويات، واختلافات في وجهات النظر حول نمط الحياة وطريقة الحصول على فرص ومداخيل العيش لإدارة الخلاف سلمياً، وللارتقاء بالثقافة والوعي الجمعي، واعتمادها نمطاً للعيش الإنساني في مختلف البنى الاجتماعية، في العائلة والمدرسة والمجمع السكني والمؤسسة الادارية والنقابة والمعمل والحزب السياسي انتهاءاً بالبرلمان وهيئات إدارة الدولة.

إن من أهم مميزات الديمقراطية هي المواطنة الحرة المستقلة، والعدالة، والتساوي في الحقوق والواجبات، وكذلك الجماعية في العمل وفي اتخاذ القرار، وفي توفير آلية مراقبة جماعية لكيفية تنفيذ القرار وتطبيقه بأفضل صورة ممكنة، ومحاسبة المسؤول التنفذي في أعلى سلطات القرار وأدناها، وفقاً لأحكام القوانين المشرعة جماعياً.

غير أن الممارسة الديمقراطية تعتمد على مدى تجذر الوعي الديمقراطي لدى المواطن، ومن المؤكد أن هناك تفاوتاً في مستوى هذا الوعي على الصعيد الشعبي بشكل عام، وقصوراً وتشوهاً في استيعاب المفاهيم الديمقراطية وتجليات تطبيقها، خصوصاً في المجتمعات التي عاشت شطراً طويلاً من تاريخها محكومة بانظمة الاستبداد والدكتاتورية.

وأن هذا الفصام بين الوعي الديمقراطي وممارسته لا ينحصر بالمواطن العادي فقط، إنما تطال أعراضه الحركات والأحزاب السياسية، على السواء.. التي تغترف فكرها من خزين الماضي المظلم، وأيضاً بين قوى تدّعي المدنية والديمقراطية لفظاً وتزدريها مضموناً.. حتى الأحزاب التي تتمسك بالديمقراطية حقاً وقولاً، وتناضل من أجلها بصدق لا تخلو ممارساتها من تغوّل هذا الفصام . ويعود السبب في ذلك إلى قوة العادة والموروثات الاجتماعية.

هناك أمثلة واقعية لا حصر لها عن مؤسسات وتنظيمات جماهيرية، ومنظمات مجتمع مدني أرست بناءها الداخلي ولوائحها التنظيمية وسياساتها وفق الأليات الديمقراطية بقناعة راسخة، ولكنها في الممارسة الملموسة تتلكأ هنا وهناك في رصد الخروقات التنظيمية ومحاسبة المسؤولين عنها وفق الأصول المرعية، وتتوارى الشفافية عندما يتطلب الأمر مساءلة أحدٍ من الصف القيادي الأول.

إن ازدهار الوعي يسهم في جودة الممارسة على الصعيد السياسي والاجتماعي والتنظيمي، غير أن الممارسة تتعثر عندما لا تتطابق مع الوعي في الحياة اليومية للافراد والمؤسسات.

هذا الفصام يجد تعبيره في غياب ثقافة الاعتذار، وفي سيادة الانحيازات العاطفية بديلاً عن التفكير النقدي الموضوعي، وفي الابتعاد عن (مبدأ النقد الذاتي والنقد)؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على الفاعلية السياسية والاجتماعية والتماسك التنظيمي للأحزاب والمنظمات، ويحول دون القيام بالدور المنوط بها في الحراك السياسي الوطني الديمقراطي، ويعوق حركتها لتحقيق أهداف التنوير والتغيير الاجتماعي.

حين تكون الفكرة أقوى من الألم

شهادة شخصية في قوة الإرادة ونبل الموقف ودور الشيوعيين في العراق

كامل لهمود الخالدي

لم تكن تجربتي مع الشيوعيين تجربة انتماء حزبي، بل كانت تجربة معرفة ومراقبة واحترام، تعززت مع مرور السنوات، وأصبحت بالنسبة لي دليلاً على أن قوة الإنسان لا تُقاس بما يمتلكه من سلطة أو مال، وإنما بما يؤمن به من أفكار، وبمدى استعداده للدفاع عنها عندما يصبح التمسك بها مكلفاً.

في عام ١٩٨٤، كان معي في الجامعة طالب من النجف، يحمل الأفكار الشيوعية، ويتمتع بثقافة واسعة، ويحب الشعر والأدب والمطالعة. كانت تجمعنا علاقة أخوية، ولم تكن اختلافاتنا الفكرية عائقاً أمام الاحترام والتقدير المتبادل؛ فقد كنا نؤمن، كلٌّ من موقعه، بأن الاختلاف لا يلغي الصداقة، وأن قيمة الإنسان لا تتحدد بالاتفاق معه في الرأي.

وفي عام ١٩٨٧، قررنا نحن مجموعة من أربعة أشخاص، بدافع المزاح واختبار قوة إرادته، أن نضعه أمام موقف صعب. طلبنا منه أن يسب الشاعر الإسباني فيديريكو غارثيا لوركا، ولم يكن مطلوباً منه أكثر من ذلك كي تنتهي الحكاية. لكنه رفض.

اشتد الأمر، وتعرض للضرب، ثم حبسناه داخل دولاب حديدي لمدة ساعة كاملة. ومع كل ما تعرض له، ظل متمسكاً بموقفه، رافضاً تنفيذ طلبنا، رغم أن الأمر بدأ عندنا مزاحاً واختباراً لم نتوقع أن يصل إلى تلك الدرجة.

وأنا أستعيد هذه الحادثة اليوم، لا أجد فيها ما يبرر العنف الذي مارَسناه، بل أجد فيها درساً قاسياً في قوة القناعة، وأتذكر شاباً استطاع أن يتمسك بما يؤمن به في لحظة كان التنازل فيها أسهل من تحمل الألم.

لقد بقي ذلك الموقف في ذاكرتي، وأصبح كلما قرأت عن تاريخ الشيوعيين العراقيين ونضالهم، ولا سيما ما تعرضوا له من ملاحقة وسجن وتعذيب، أعود بذاكرتي إلى ذلك الطالب، وأفكر في حجم الإرادة التي يمتلكها الإنسان عندما تتحول الفكرة لديه من كلمات يرددها إلى قناعة يعيش من أجلها.

من تجربة فردية إلى تاريخ من الصمود

عندما نقرأ تاريخ الحركة الشيوعية العراقية، ونتوقف عند سجن نقرة السلمان وما شهده من معاناة، وعند ما تعرض له الشيوعيون من اعتقالات وتحقيقات قاسية وملاحقات، فإننا لا نقرأ مجرد صفحات من تاريخ حزب سياسي، بل نقرأ جانباً من تاريخ الصراع بين الإنسان والاضطهاد، وبين القناعة ومحاولات الإكراه.

ولم يقتصر ذلك الصمود على الرجال الذين واجهوا السجون والمعتقلات؛ فقد كان للأمهات والعائلات نصيب من المعاناة، وكان لبعض الأمهات دور استثنائي في حماية أبنائهن، وتشجيعهم على عدم الانكسار، والتمسك بمبادئهم، وعدم كشف أسرار رفاقهم تحت الضغط.

قد يختلف الناس مع الشيوعيين في أفكارهم أو برامجهم السياسية، وهذا حق مشروع في الحياة الديمقراطية، لكن الإنصاف يقتضي أن نعترف بأن التمسك بالمبدأ في ظروف الخوف والقمع، وتحمل تبعاته الشخصية والعائلية، ليس أمراً يسيراً، ولا يقدر عليه كل إنسان.

فالأفكار لا تُختبر في أوقات الراحة، وإنما تظهر حقيقتها في اللحظات التي يصبح فيها الإنسان أمام خيار صعب: أن يتخلى عما يؤمن به لينجو من الألم، أو يتحمل الألم من دون أن يتخلى عن قناعته.

وهنا تكمن قيمة الإرادة، لا في رفض الاختلاف، بل في القدرة على تحمل تبعات الموقف، مع احترام حق الآخرين في أن يختاروا أفكارهم وقناعاتهم.

بعد عام 2003: حين تصبح المسؤولية امتحاناً آخر

بعد عام ٢٠٠٣، انتقلت تجربتي من مراقبة صمود الشيوعيين في ظروف القمع إلى مراقبة أدائهم في الحياة السياسية ومؤسسات الدولة. وقد لفت انتباهي، من خلال متابعتي للشخصيات التي رشحها الحزب الشيوعي لتولي مسؤوليات تنفيذية في عدد من الحكومات، ما لمسته في عدد منهم من نزاهة وإخلاص في العمل وشعور بالمسؤولية.

وفي بلد عانى طويلاً من الفساد وسوء الإدارة وتراجع الثقة بالمؤسسات، تصبح هذه الصفات أكثر من مجرد فضائل شخصية؛ إنها ضرورة وطنية، ومقياس ينبغي أن يُحكم به على كل من يتولى مسؤولية عامة.

إن قيمة المسؤول السياسي لا تكمن في اسم حزبه، ولا في الشعارات التي يرفعها، بل في سلوكه حين يتولى المنصب، وفي مدى حرصه على المال العام، واحترامه للقانون، وابتعاده عن استغلال السلطة لمصالحه الشخصية أو الحزبية.

ومن هذا المنطلق، أرى أن ما لمسته من نزاهة وإخلاص لدى عدد من الشخصيات الشيوعية التي تولت المسؤولية يستحق التقدير، وأن هذه التجارب ينبغي أن تُذكر بوصفها نماذج إيجابية في العمل العام، بصرف النظر عن الاختلاف السياسي معها.

ولا يعني ذلك أن نمنح أي حزب أو تيار شهادة مطلقة بالنزاهة، أو أن نعفي شخصياته من النقد والمساءلة؛ فالديمقراطية الحقيقية تقوم على تقييم الجميع بالمعايير نفسها، وعلى أن يكون المسؤول خاضعاً للمحاسبة مهما كان تاريخه النضالي أو موقعه السياسي.

لكن من الإنصاف أيضاً ألا نساوي بين من خدم الدولة والمواطن بأمانة، ومن اتخذ من المنصب وسيلة للنفوذ والمكاسب. فالتجارب الإيجابية تستحق أن تُذكر، وأن تتحول إلى معيار يُحتذى به في إدارة الدولة العراقية.

تحية إلى أصحاب المبادئ

إن ما يجعلني أكتب هذه الكلمات اليوم ليس اتفاقي مع كل ما يطرحه الحزب الشيوعي العراقي، ولا ادعائي الإحاطة بكل تفاصيل تجربته، وإنما إيماني بأن الإنصاف يقتضي الاعتراف بمواقف الآخرين النبيلة، حتى عندما نختلف معهم فكرياً وسياسياً.

لقد علمتني تلك الحادثة الجامعية القديمة أن بعض الناس يحملون قناعاتهم بعمق لا تدركه الكلمات وحدها، وعلمتني متابعة تاريخ الشيوعيين العراقيين أن الصمود في وجه الاضطهاد قد يترك أثراً يتجاوز عمر صاحبه، وأن العمل العام النزيه يمكن أن يمنح السياسة وجهاً أكثر احتراماً لدى المواطنين.

إن العراق، وهو يواجه أزمات سياسية واقتصادية وإدارية متراكمة، بحاجة إلى رجال ونساء يجعلون النزاهة معياراً، والكفاءة أساساً للاختيار، وخدمة المواطن غاية للمسؤولية، ويضعون مصلحة الوطن فوق المصالح الضيقة.

وإذا كان لي أن أوجه تحية إلى الشيوعيين العراقيين، فهي تحية تقدير لكل من تمسك بقناعته من دون أن يتخلى عن إنسانيته، ولكل من تحمل الأذى دفاعاً عن حقه في الفكر، ولكل من تولى مسؤولية عامة فأداها بأمانة وإخلاص.

فالاختلاف في الفكر لا يمنع الاعتراف بالفضل، والاختلاف السياسي لا ينبغي أن يحجب عنا رؤية المواقف النبيلة.

وقد لا نتفق جميعاً على الطريق الذي ينبغي للعراق أن يسلكه، لكننا نستطيع أن نتفق على أن الوطن يستحق أن يخدمه أصحاب الضمير، وأن النزاهة ليست ملكاً لحزب دون آخر، وأن احترام الإنسان لمبادئه، واحترامه في الوقت نفسه لحق الآخرين في الاختلاف، هما من أسمى ما يمكن أن تقدمه السياسة للمجتمع.

المرحلة الراهنة ومهام الشيوعيين العراقيين

ماجد لفته العبيدي

بعد التحولات السياسية العاصفة التي أدت إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، و سقوط الدكتاتورية الفاشية في نيسان ٢٠٠٣، سيطرت القوى السياسية الطائفية - الاثنية المتنفذة على مقاليد السلطة السياسية، وفرض سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وافرغت العملية السياسية من محتواها الديمقراطي الحقيقي، وتعمقت الفجوة الطبقية عبر بسط نفوذ تحالف البرجوازية الطفيلية والتجارية الكبيرة، وإعادة توزيع الريوع النفطية لمصلحة هذه القوى، و التطفل على المال العام عبر الصفقات والعقود الوهمية المشبوهة، ليشكل ذلك الأساس للتراكم السريع لرأس المال، حيث الأرقام الفلكية للثروات بأيادي البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والتجارية الكبيرة، تتكون هذه الثروات الهائلة في ظل التنافس المحموم على المناصب الحكومية للاستحواذ على الثروة عبر القوة والسطوة السياسية على أساس طائفي وأثني لسرقة المال العام .

إن بنية النظام القائم على الرأسمالية الطفيلية المشوهة في العراق، تعتمد الدولة الريعية فيه على الريوع النفطية، ويجري على أساسها تحديد مكانة الفرد ليس من خلال علاقته بوسائل الإنتاج وحصته من الناتج الاجتماعي بل من خلال مقدار استحواذه وحصته من الريع عبر مختلف الوسائل والاشكال، في ظل سياسة السوق الرأسمالية الحرة والخصخصة المتواصلة التي عطلت الدورة الاقتصادية الإنتاجية وساهمة في تكريس الاقتصاد الريعي الطفيلي، وعطلت دور الدولة التاريخي في إعادة توزيع الثروات الاجتماعية ووسيط لفض النزاعات الاجتماعية وتنظيمها، وجعلتها وسيطا ثانويا ومجرد مراقب لهذه العملية .

لا يمكن توصيف الصراع الطبقي الاجتماعي في ظل هذه المرحلة وفق الرؤيا الكلاسيكية الماركسية، بل يتطلب دراسة الواقع وفق رؤية جديدة تعكس قراءة الصراع الطبقي الاجتماعي الدائر وفق معطيات الصراع القائم في ظل الدولة الريعية، حيث الأقلية الحاكمة (البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والتجارية الكبيرة) تستولي على الثروات الاجتماعية بينما الأكثرية الساحقة من الشغيلة والكادحين والمهمشين تعاني من الفقر والعوز والتهميش، في هذه المرحلة يتخذ الصراع الطبقي الاجتماعي أشكالا جديدة ومعقدة تستمد فيه القوى المتنفذة الحا كمة قوتها من موقعها السياسي والإيدلوجي في الدولة الريعية، وليس من علاقتها بوسائل الإنتاج وحصتها من الناتج الاجتماعي، ويصبح الخصم الطبقي للطبقات الكادحة والمسحوقة هم زعماء المافيات من السياسيين الفاسدين، زعماء المليشيات والفصائل المسلحة المنفلتة، ورجال الأعمال الذين يشاركون القوى المتنفذة في نهب المال العام، هذه القوى لا يمكن تصنيفها حسب التقسيم الطبقي الاجتماعي الماركسي التقليدي .

لقد أدت السياسة الاقتصادية العشوائية النيو ليبرالية في العراق منذ ٢٠٠٣ إلى أهدار الموارد البشرية والمادية وعمقت التفاوت الاجتماعي عبر تعاظم البطالة والتضخم وأتساع الفجوة بين الطبقات الحاكمة والطبقات والفئات الكادحة المسحوقة، وساهمت في تراكم الديون الكبيرة على الدولة و العجز في الميزانية وتجذر الفساد والتخادم والزبائنية، مما ساهم في هشاشة الطبقة الوسطى وإضعاف دورها كحامل اجتماعي للتغير الديمقراطي المنشود، وتم فرض نظام الهيمنة الطائفية والأثنية في ظل الدولة الريعية ليس على أساس النفوذ السياسي بل من خلال امتلاك القوة الغاشمة وعلى مقدار حصتهم من توزيع الريع، واستخدامه الطائفية السياسية والدين والاثنية لتزييف الوعي الاجتماعي حيث يتمظهر الصراع الطبقي في الاشكال التالية :

١- الاحتجاجات الشعبية التي تستهدف المحاصصة والفساد وتطالب في الحريات والتغيير الشامل.

٢- الصراعات السياسية بين القوى المتنفذة على عملية الاستحواذ والاستيلاء على النسبة الأكبر من الريوع النفطية والنفوذ والقوة.

٣- التحركات الاجتماعية اليومية عبر المظاهرات والوقفات والاضرابات وغيرهما، لتحسين الخدمات مثل التعليم والصحة والكهرباء والخدمات البلدية.

وبعد تحديد أشكال تمظهر الصراع الطبقي الاجتماعي في ظل الدول الريعية، لابد من الإشارة إلى العوامل المؤثرة في تغيير موازين القوى في ظل هذا الصراع ويقف في مقدمتها:

١- استخدام الريوع النفطية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ليس عبر استخدامها لتطوير الإنتاج المادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، بل لشراء الذمم والارشاء والتخادم وإشاعة الفساد بمختلف جوانبه.

٢- إشاعة الزبائنية وجعل المواطن شريكا في المحاصصة والفساد واظهاره شكليا ليس مستغلا من قبل القوى المهيمنة، فهناك أكثر من ٧ ملاين موظف وثلاثة ملاين من العوائل المتعففة التي تعيش تحت مستوى خط الفقر وتعتمد على الإعانات الاجتماعية بالإضافة إلى وجود أكثر من مليونين في الجيش والقوى الأمنية والحشد، يعتمدون في مواردهم ومعيشتهم على موارد الدولة.

٢- دور العشائرية التي تقوم بدور مزدوج، عبر فرض سيطرة النخب الحاكمة على المناطق الريفية والحواضر، وقمع المعارضة وشراء الذمم والولاءات خلال الانتخابات.

٣- تعطيل دور الطبقة الوسطى عبر سياسية الدولة الاقتصادية الطفيلية الريعية وانهيارها وتشرذمها، وتراجع دورها كحامل للتغير الاجتماعي بسب هشاشتها الاجتماعية حيث لم تعد طبقة متجانسة مؤثرة.

في ظل هذه اللوحة المتشابكة والمعقدة لعملية الصراع السياسي والاجتماعي، يطرح سؤال هام عن كيفية قلب الموازين وإحداث التغيير الديمقراطي الشامل وماهي مهام الشيوعيين العراقيين والديمقراطيين والمدنيين؟.

أن المرحلة الراهنة هي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بمختلف مهامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها استكمال السيادة الوطنية، تحقيق العدالة الاجتماعية، بناء اقتصاد سوق مشترك منتج، تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي للتداول السلمي للسلطة.

ومن اجل تحقيق مهام المرحلة الراهنة يتطلب تغيير ميزان القوى في الصراع الاجتماعي الدائر من خلال بناء جبهة شعبية واسعة تضم كل القوى الاجتماعية المتضررة من سياسة المحاصصة الطائفية والاثنية المتمثلة في الفساد والمحسوبية والزبائنية وتزوير الانتخابات وتبديد أموال الشعب وسيطرة المليشيات والمافيات على مقدرات وثروات الشعب وهدر كرامة المواطن وثلم سيادة الوطن وتبديد استقلاله.

وتتمثل أولويات الشيوعيين العراقيين وهم يتوجهون لعقد مؤتمرهم الثاني عشر في إعادة بناء الحزب بما يتلائم ومهام المرحلة الراهنة ورسم برامج قادرة على تحشيد الجماهير في الدفاع مصالحها ومكتسباتها، عبر تحالف واسع لكل القوى الديمقراطية والمدنية صاحبة المصلحة الحقيقة في التغيير المنشود .

الملف الأحمر: مسودة ترامب حول الصحراء الغربية

حنان الكناني

في بادئ الأمر، تاريخياً، كانت الصحراء الغربية مستعمرة خاضعة للإدارة الإسبانية، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، مدرج لدى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣، وكانت إسبانيا القوة القائمة بإدارته. وتمتد الصحراء الغربية، التي تقع في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، وتحدّها ثلاث دول، ولها ساحل على المحيط الأطلسي. فالجزائر تساند الشعب الصحراوي في حقه في تقرير مصيره، والمملكة المغربية تطالب بالسيادة الكاملة عليها، وتسيطر فعلياً على معظم الصحراء الغربية المحتلة، وقد أقامت جداراً يفصل أجزاء من الصحراء الغربية، يُعرف بجدار العار، كما يسميه الصحراويون. ووفقاً لما جاء في المقال البحثي للسيدة النانة معروف، بعنوان: «قراءة في تاريخ وأبعاد الجدار العسكري المغربي في الصحراء الغربية: أطول حقل ألغام في العالم بين الحرب والقانون الدولي»، وهي من السكان المحليين في مخيمات تندوف.

ومن جهة أخرى، فإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، التي كانت طرفاً في النزاع المسلح، انسحبت وتخلت عن مطالبتها الإقليمية، واستمر النزاع على الصحراء الغربية بين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمغرب، بعد اتفاقية الجزائر التي وُقّعت بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في ١٠ آب سنة ١٩٧٩. وتُعدّ موريتانيا حالياً دولة جارة تدعم موقف الحياد الإيجابي بالكامل، حسب آخر تصريح حكومي للناطق باسم حكومتها، محمد ولد ببانا، في ٥ تشرين الثاني من السنة الحالية.

وبالتالي، استمر النزاع المسلح بين جبهة البوليساريو، الممثلة للشعب الصحراوي، كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ٣٧/٣٤ الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩، الذي أشار إلى جبهة البوليساريو بوصفها ممثلة شعب الصحراء الغربية، وأوصى بمشاركتها الكاملة في البحث عن حل سياسي عادل ودائم، وبين المملكة المغربية التي تعتبر أن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من مملكتها. واستمر القتال بين الطرفين، ثم طرحت هيئة الأمم المتحدة خطة تسوية لوقف إطلاق النار، ومن ضمنها إقرار حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر استفتاء. وفي سنة ١٩٨٨، قبل الطرفان مقترحات التسوية من حيث المبدأ، في ٣٠ آب سنة ١٩٨٨، ثم صدر القرار ٦٥٨ في ٢٧ حزيران ١٩٩٠، وأقر تقرير الأمين العام الذي تضمن المقترحات وخطة تنفيذها اللازمة لإنشاء البعثة. وقد تم ذلك استناداً إلى القرار ٦٩٠ لسنة ١٩٩١، حيث أُنشئت البعثة، ومن مهامها الرئيسية تنظيم الاستفتاء (استفتاء حق تقرير المصير) والإشراف عليه في الصحراء الغربية.

إلا أن السؤال الذي يطرحه المقال: هل قامت بعثة المينورسو بما أُنشئت من أجله؟ وهل استطاعت أن تنظم ما عُهد إليها من تنظيم الاستفتاء، في حين دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في ٦ أيلول سنة ١٩٩١، أم ظل حلم الاستفتاء حلماً مؤجلاً؟ وبالرجوع إلى الواقع، نجد أن بعثة المينورسو لم يُعهد إليها فقط بمهمة الاستفتاء، بل نجد لها مهام ميدانية أخرى، من بينها مراقبة وقف إطلاق النار بين الطرفين، والمشاركة في خفض التوتر، وكذلك دعم جهود إزالة الألغام والتوعية بمخاطرها.

إن عدم تنفيذ مهمتها الجوهرية، وهي تنظيم الاستفتاء، إلى جانب استمرار المهام الميدانية الأخرى، يُعدّ، من وجهة نظري الشخصية، دليلاً على تعثر المسار السياسي في تنفيذ ما جاءت به خطة التسوية، على الرغم من مرور ما يقارب ٣٥ سنة على إنشائها.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي أدت إلى هذه النتيجة، فإن ذلك لا يعني بالضرورة سقوط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره. إن انتهاء أعمال البعثة هو جرس إنذار للشعب الصحراوي الذي عانى الويلات من التشرد والنزوح إلى مخيمات حدودية أُنشئت في ولاية تندوف الجزائرية، وهي شاهد حي على ما جرى لشعب أعزل (نساء وأطفال وكبار السن)، من تمزق أسري وتشرد ونزوح إجباري نحو المجهول، وضنك العيش، وصعوبة الأوضاع الاقتصادية والصحية.

يُراد سلب هذا الحق بمشروع قرار الإدارة الأمريكية المقدم إلى الأمم المتحدة، الذي يحمل الرقم S/٢٠٢٦/٨٦٨، أو ما يُعرف بالملف الأحمر للبيت الأبيض، والذي حدد النقطة الأهم بالنسبة لي، وهي وصف الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية بأنه الحل الأكثر قابلية للتطبيق. وبذلك نجد أنفسنا أمام تغيير جذري وكلي لخطة التسوية التي تقر صراحةً بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره عبر الاستفتاء. وليس ذلك فقط، بل توجد فقرة تحذف الإشارة إلى كلمة «الاستفتاء» من اسم البعثة وتغيّر اسمها. والسؤال الكبير: ما الذي تستفيده الإدارة الأمريكية من زج نفسها في القضية الصحراوية، ضمن مسار تفاوضي يجعل المقترح المغربي حلاً وحيداً، وإفراغ خيار حق تقرير المصير من مضمونه؟ إذ إن خيار الاستقلال وإقامة دولة لم يعد ضمن الأطروحات على قدم المساواة مع الأطروحات الأخرى التي تضمنتها المسودة.

ورجوعاً إلى التاريخ، نجد أن العلاقات الاستراتيجية الأمريكية المغربية ليست حديثة (فيما يخص الصحراء الغربية)، إذ يرجع تاريخها إلى عهد إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، حيث وُجدت وثيقة مؤرخة في ١٠ آب ١٩٨٤ تتناول وضع الصحراء الغربية، وتوضح أن واشنطن تقر بالسيطرة الإدارية للمغرب، ولكنها لا تعترف بالمطالبة المغربية بالسيادة على الإقليم. وكذلك تضمنت الوثيقة فقرات تشير إلى أن المساعدات العسكرية الأمريكية ساهمت في تعزيز موقع المغرب في الصحراء الغربية خلال الحرب، من خلال توسيع مبيعات الأسلحة للمغرب منذ عام ١٩٧٩. وكانت إدارة ريغان تقر بمبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، لكنها تعتقد أن قيام دولة صحراوية مستقلة غير قابل للاستمرار. وبالتالي، يبرز التناقض بين الأثر وتوقع النتيجة سلفاً، ومساندة أحد الأطراف دون الآخر.

ومروراً بإدارة الرئيس جورج بوش الابن، التي وصف وكيل الخارجية فيها وقتها، السيد نيكولاس بيرنز، مقترح الحكم الذاتي بأنه جاد وذو مصداقية، وصولاً إلى إدارة الرئيس دونالد ترامب، الذي لم يدعم المغرب فقط، كما فعلت الإدارات الأمريكية السابقة، وإنما اعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية في ٤ ديسمبر ٢٠٢٠. وبالتالي، نحن أمام تحول كبير في الموقف الأمريكي، من مجرد تعزيز موقف المغرب إلى الاعتراف الصريح بالسيادة المغربية.

إن اعتراف إدارة ترامب جاء بالتزامن مع إعلان المغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بوساطة أمريكية، ضمن مسار اتفاقات أبراهام. وتضمنت الالتزامات إقامة علاقات رسمية، وتسيير رحلات جوية مباشرة، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتقني، في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠. وبذلك، تم في ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ توقيع الإعلان الثلاثي بين المغرب وأمريكا وإسرائيل، الذي حثت فيه أمريكا على تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية، وفتح قنصلية أمريكية في ولاية الداخلة لتعزيز الفرص الاقتصادية. وبالتالي، نحن أمام مكاسب أمريكية تتمثل في الرغبة بالحصول على موطئ قدم في منطقة الصحراء الغربية، التي تشتهر بثرواتها المعدنية، وأهمها الفوسفات.

وما يؤيد هذا الطرح تعليق مؤقت لبعض الرسوم المفروضة على واردات الأسمدة الفوسفاتية من المغرب لمدة ٨ أشهر، حيث توجد سجلات تجارية تثبت تصدير شحنات من شركة فوسفات بوكراع من ميناء العيون إلى الولايات المتحدة، وتحديداً إلى ولاية لويزيانا. وكذلك أعلنت واشنطن في سبتمبر ٢٠٢٥ حثّ الشركات الأمريكية ودعمها للعمل في المغرب، ومن ضمنه الصحراء الغربية. إلا أننا لا نستطيع الجزم قطعاً بأن ذلك هو الدافع الأمريكي، لكن المتفحص للوضع السياسي يرى أن هناك مصالح اقتصادية أمريكية في المنطقة لا يمكن إخفاؤها.

إن استغلال الموارد الطبيعية لشعب الصحراء، مع تجاهل مصالحه ورغباته، يُعدّ مخالفاً للمبادئ القانونية. وحسب ما جاء في الرأي القانوني للمستشار القانوني للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، الوثيقة رقم S/٢٠٠٢/١٦١، فإن أنشطة استكشاف الموارد أو استغلالها في الصحراء الغربية تكون غير مشروعة إذا لم تُراعَ فيها مصالح شعب الصحراء الغربية ورغباته. وهذان شرطان مهمان لا بد من توافرهما من أجل الاستثمار في الموارد الطبيعية، بالنسبة للمغرب، في وقت يجب أن تحقق فيه تلك الاستثمارات عائداً لشعب الصحراء الغربية.

لذا، ابتدعت الإدارة الأمريكية ملفها الأحمر تحت مسمى مشروع القرار الأمريكي رقم S/٢٠٢٦/٨٦٨، وعرضته على مجلس الأمن الدولي لغرض التصويت عليه، بانحياز واضح في فقراته التي ساندت المغرب، وجاءت على حساب مصير شعب لم تترك له مساحة خاصة للتصويت، ليقرر فقط: هل يندمج مع الشعب المغربي ضمن إقليم يتمتع بالحكم الذاتي، أم يقرر أبناء الشعب الصحراوي أنهم ليسوا مغاربة ولن يكونوا مغاربة، كما صرّح الرئيس الحالي للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السيد إبراهيم غالي؟ إنما صوّتت دول لا علاقة لها بما عاناه الشعب الصحراوي طوال الخمسين عاماً الماضية.

والعلة التي تبرز لديّ هي: ما الذي يجعل المغرب يخشى أن يترك للصحراويين حرية إجراء الاستفتاء؟ ولكن، لو افترضنا أن استفتاء تقرير المصير أُجري وجاءت نتيجته لصالح إقامة دولة صحراوية مستقلة، فهل سيتم تطبيق ذلك على أرض الواقع؟ وما الضمانات الكفيلة بجعل نتيجة الاستفتاء ملزمة وقابلة للتنفيذ؟ وما الآلية اللازمة لتنفيذه؟ وما ضمانات إلزام الأطراف به؟ وما موقف مجلس الأمن الدولي، وما التدابير التي يمكن أن يتخذها في حالة عدم قبول أحد الأطراف بنتيجة الاستفتاء؟

تم نقض مشروع القرار بالفيتو الروسي، حيث أيد مشروع القرار الأمريكي أحد عشر دولة، وصوّتت بنعم، بينما صوّتت روسيا ضد المشروع، وامتنعت ثلاث دول (الصومال والصين وباكستان). والذي لفت انتباهي أن دولة لاتفيا كانت من ضمن الدول الداعمة للقرار الأمريكي، وبعد نقض مشروع قرار الإدارة الأمريكية المعروض على مجلس الأمن الدولي من قبل روسيا، أوضحت أن تصويتها لا يعني اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، ولا تأييدها للحكم الذاتي باعتباره نتيجة مقررة سلفاً، وأنها تدعم العملية السياسية، مثل تأييد استمرار عمل البعثة والزخم السياسي. وهنا تبرز الفجوة الحقيقية بين التصويت على المشروع وبين تفسير الدول المصوّتة لما تعنيه موافقتها.

إلا أن عدم إقرار المشروع الأمريكي لا يعني نهاية المغامرة الأمريكية بحقوق الشعب الصحراوي، وإنما هناك اتساع في دائرة التأييد للقرار الذي طرحته واشنطن، حتى وإن نقص الإجماع بين الدول المصوّتة.

وبعد ذلك، طُرح المشروع الروسي الذي لم يحظَ بالدعم، حيث صوّت لصالحه ثلاث دول فقط، إذ اعتمد المشروع الروسي على تمديد بعثة المينورسو سنة إضافية. ولا بد من التفريق بين مشروع القرار الأمريكي الذي حصل على العدد الكافي من الأصوات المؤيدة، لكنه لم يُعتمد بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو)، والمشروع الروسي الذي فشل في التصويت ولم يحظَ بالأصوات المؤيدة اللازمة لاعتماده.

وبالتالي، فإن الواقع الذي نحن بصدده سياسياً الآن هو أن أعمال بعثة المينورسو انتهت، وبدأت مرحلة التصفية، مع فريق أممي أصغر يتولى الإشراف على إعادة المعدات والتصرف في ممتلكات الأمم المتحدة. وأكد الأمين العام أن انتهاء عمليات البعثة لا يسقط حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأن الأمم المتحدة ستواصل جهودها السياسية من خلال مبعوث الأمين العام الشخصي، ستافان دي ميستورا.

إلا أن هناك ضبابية تشوب المشهد السياسي للصحراء الغربية، ما بين التعبئة العامة التي أعلنت عنها الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو، ودعت الصحراويين للدفاع عن حقهم في تقرير المصير، وربطت ذلك بتحركات عسكرية مغربية على طول الجدار الرملي.

حيث ورد ذكر هذه التحركات المغربية في تحليل المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦، إذ ذكر نشر قوات إضافية في الصحراء الغربية واحتمالية تقدمها شرق الجدار، كما جاء في تحليل الباحث هيو لوفات. بالإضافة إلى تقارير صحراوية، ومنها وكالة الأنباء الصحراوية في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٢٦، حيث ذكرت أن المغرب نشر أعداداً كبيرة من القوات والأسلحة والمعدات في مواقع مختلفة على طول الجدار الفاصل.

وبين تعبئة عامة تثير مخاطر التصعيد وازدياد هشاشة الوضع الأمني بعد غياب المراقبة الميدانية لبعثة المينورسو، وبين انتظار حلول سياسية جذرية لا ترقيعية، تنصف شعباً عانى الويلات وانتظر طويلاً.

خالد صالح: الترجمة أمانة وحياد قبل أن تكون معرفة بلغة

هلسنكي ـ يوسف أبو الفوز



• بدايةً، هل يمكن أن تعرفنا بنفسك؟ وماهي خلفيتك الأكاديمية في العراق؟

ــ أنا من مواليد عام ١٩٦٠ محافظة السليمانية. درست الهندسة الكهربائية في العراق وكانت فترة الدراسة في ظروف شاقة جدًا بسبب القمع واستبداد سلطة البعث. بدأت دراستي في جامعة السليمانية عام ١٩٧٩، ثم انتقلت إلى جامعة صلاح الدين في أربيل. وبعد ذلك تم إبعادي إلى جامعة بغداد عام ١٩٨٢ بسبب مشاركتي في مظاهرة طلابية ضد الحرب العراقية الإيرانية في أربيل.

• متى وصلت إلى فنلندا؟ وكيف بدأت حياتك المهنية هنا؟ ومتى بدأت العمل في مجال الترجمة؟

ــ وصلت إلى فنلندا في أوائل عام ١٩٩٠ ضمن مجموعة من اللاجئين الذين تم قبولهم من قبل الأمم المتحدة. وبعد وصولي إلى فنلندا، باشرت العمل بعد حوالي ستة أشهر. وبدأت العمل في الترجمة في صيف عام ١٩٩١. وبعد ذلك التحقت بعدة دورات متخصصة في مجال الترجمة، وكانت آخر مرحلة في مسيرتي الدراسية حصولي على شهادة بكالوريوس من الجامعة التطبيقية في هلسنكي عام ٢٠١٩ في مجال العلوم الإنسانية، تخصص الترجمة.

• وماذا حدث بعد حصولك على الشهادة؟

ــ واصلت العمل كمترجم قانوني. وخلال مسيرتي المهنية، ترجمت من اللغة الفنلندية إلى العربية والكردية، وكذلك إلى الفارسية والداريّة. أما حاليًا فأكتفي بالترجمة إلى العربية والكردية.

• ما الذي دفعك إلى اختيار مهنة الترجمة؟

ــ كان الدافع الأساسي بالنسبة لي هو حبي لتعلم اللغة الفنلندية وإتقانها. لكنني اكتشفت مع مرور الوقت أن الترجمة ليست مجرد معرفة لغة، وإنما هي مهنة لها ضوابط وقوانين ومسؤوليات عديدة يجب على المترجم الالتزام بها.

• ما أهم هذه المسؤوليات والضوابط؟

ــ من أهمها الحيادية، والأمانة، والمحافظة على السرية، واحترام المواعيد، إضافة إلى الإلمام بالقضايا السياسية والثقافية والتاريخية للمجتمعات المختلفة.

• لماذا لا تكفي معرفة اللغة وحدها للعمل كمترجم؟

ــ لأن المترجم لا يترجم الكلمات بشكل حرفي فقط، وإنما ينقل الرسالة والمضمون بطريقة مفهومة وأمينة إلى الطرف الآخر. ولذلك يجب أن يفهم السياق الثقافي والاجتماعي للكلام، وليس الكلمات فقط.

• هل يمكنك أن تعطينا مثالًا على أهمية فهم الثقافة أثناء الترجمة؟

ــ نعم. هناك عبارة تتكرر كثيراً وهي (قانون الغابة)، وتستخدم للإشارة إلى عدم وجود قانون أو نظام في بلد معين. إذا أردنا ترجمتها إلى الفنلندية بشكل حرفي، فقد لا تؤدي المعنى المقصود، لأن الغابة لدى الفنلنديين تحمل دلالة إيجابية وطيبة. لذلك يجب على المترجم استخدام تعبير أو كلمة أخرى تؤدي المعنى المقصود.

• يبدو أن الترجمة مهنة تحمل مسؤولية كبيرة، أليس كذلك؟

ــ بالتأكيد. مهنة الترجمة مهنة حساسة ومهمة جدًا، لأن المترجم قد يتعامل مع قضايا شائكة وشخصية وسرية للغاية، وهي أمور ربما لا يبوح بها الشخص لأي أحد سوى المختصين، مثل القضايا الطبية والجنائية أو حتى الأسرار والمشاكل العائلية.

• ما أهمية السرية والحيادية في هذه المهنة؟

ــ كتمان السر والحيادية من أهم العوامل في عمل المترجم. كما يجب على المترجم أن يفصل بين مواضيع العمل وحياته الشخصية، وألا يسمح للمعلومات التي يسمعها أثناء عمله بأن تؤثر في حياته أو مواقفه الشخصية.

• هل أثرت مهنة الترجمة في حياتك الشخصية؟

ــ نعم، بشكل كبير. فقد ساعدتني الترجمة على التعرف إلى مواضيع كثيرة كانت مخفية عني، ولم نكن نتعلمها في مجتمعنا سابقًا. وأصبحت أطبق بعض هذه المعارف في تربية أولادي، مثل اتباع الطرق الصحية والحضارية في تربية الأطفال وتنشئتهم، والابتعاد عن أساليب الضرب في التربية أو إطلاق تسميات جارحة وغير لائقة على الطفل، والتي تعتبر انتهاكًا لحقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام.

• هناك اعتقاد لدى البعض بأن المترجم قد ينحاز إلى الشخص الذي يترجم له. ما رأيك في ذلك؟

ــ هذا اعتقاد خاطئ وحكم مسبق موجود لدى بعض من الناس. يظن البعض أن المترجم ليس محايدًا في عمله، وأنه إما يدافع عن أبناء بلده أمام السلطات، أو بالعكس يتعاون مع مسؤولي البلد المضيف ضدهم. لكن هذا غير صحيح إطلاقًا.

• إذن ما الدور الحقيقي للمترجم أمام السلطات؟ وهل يستطيع المترجم التدخل في عمل المسؤول أو إبداء رأيه في القضية؟

ج: المترجم لا ينوب عن الشخص أمام المسؤولين، ولا يجوز له الدفاع عن أي طرف من الطرفين أو التعاون مع أحدهما ضد الآخر. المترجم المحترف ملزم بالحيادية التامة والأمانة في الترجمة. ولا يسمح للمترجم أو لأي شخص آخر بالتدخل في عمل المسؤولين أو ذوي الاختصاص. المترجم ليس معنيًا بالحكم على مضمون حديث أي طرف، وليس من حقه تقييم موقف معين أو تحديد ما إذا كان الحق مع المتحدث أو ما إذا كان صادقًا أو كاذبًا. هذا ليس من شأن المترجم.

• هل لديك موقف طريف من عملك كمترجم يوضح أهمية الحيادية؟

ج: نعم، أتذكر موقفًا طريفًا حدث عندما ذهبت إلى مركز الشرطة للترجمة لشخص موقوف. لاحظت عليه علامات خوف شديد، فاقتربت منه وعرّفت نفسي وقلت له: (أنا المترجم، اسمي خالد، وأنا محايد ومسؤول عن كتمان السر). لم ينتبه إلى كلامي جيدًا، لكنه قال بسرعة: (كيف عرفت أن اسمي خالد؟) أبتسمت وأجبته: (أنا لم أعرف أن اسمك خالد، بل قلت لك إن اسمي خالد!).

• وهل تحدث لك مواقف مشابهة أثناء الترجمة؟ وكيف تتصرف في مثل هذه الحالات؟

ــ نعم، هناك حالات كثيرة تتكرر. أحيانًا يطلب المتحدث من المترجم ألا يترجم بعض الجمل أو المواضيع التي ذكرها، أو يطلب منه عدم ترجمة الشتائم والإهانات التي يوجهها إلى المسؤول. والمترجم ملزم بترجمة ما يقوله المتحدث بأمانة، سواء كان الكلام جيدًا أو سيئًا، وسواء كان المتحدث يعتقد أنه في مصلحته أم لا. لا يحق للمترجم حذف الكلام أو تغيير معناه. الحيادية والأمانة أساس هذه المهنة.

المترجمون الفوريون: مهنة نبيلة بعيدة عن الأضواء

مع تزايد موجات الهجرة واللجوء من بلدان الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وأوروبا خلال العقود الأخيرة، برزت الحاجة إلى المترجمين الفوريين، خصوصًا لمساعدة الذين لا يجيدون لغة البلد المضيف في التعامل مع المؤسسات القانونية، والصحية، والإدارية، والاجتماعية.

ولم يعد المترجم الفوري مجرد شخص يجيد لغتين، بل أصبح وسيطًا لغويًا وثقافيًا يؤدي دورًا مهمًا في حياة أشخاص قد تتوقف حقوقهم أو سلامتهم أو قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الأساسية على دقة ما ينقله وفهمه للسياق الذي يجري فيه التواصل. وتكتسب هذه المهنة أهمية خاصة في المحاكم والمستشفيات والدوائر الحكومية ومؤسسات الهجرة واللجوء، إذ يساعد المترجم الأشخاص على فهم حقوقهم وواجباتهم، والتعبير عن احتياجاتهم، وشرح ظروفهم، والتواصل مع الجهات المختصة. ومن هنا يمكن النظر إليه بوصفه، جسرًا للتواصل الإنساني والمؤسسي، وليس مجرد ناقل للكلمات.

ومع تطور المهنة، لم تعد معرفة اللغة وحدها كافية. فالمترجم يحتاج إلى الإلمام بالمصطلحات المتخصصة، وطبيعة المؤسسات التي يعمل معها، والقوانين والإجراءات ذات الصلة، فضلًا عن فهم ثقافة الطرفين. ولهذا ظهرت المعاهد والكليات والبرامج التدريبية التي تعمل على تأهيل المترجمين وتطوير مهاراتهم في الدقة وسرعة الاستجابة، وحسن الإصغاء، والحياد، والموضوعية. ومن أهم واجبات المترجم، الحفاظ على السرية والخصوصية، فهو يطّلع، بحكم عمله، على معلومات شخصية وحساسة تتعلق بالصحة، الأسرة، الوضع القانوني أو تجارب العنف واللجوء. ولذلك فإن احترام أسرار الأشخاص وعدم إفشاء ما يسمعه أو يطلع عليه ليس مجرد سلوك أخلاقي، بل جزء أساسي من المسؤولية المهنية والثقة التي تقوم عليها عملية الترجمة.

كما أن المترجم ليس صاحب القرار. فهو ليس قاضيًا، أو محاميًا، أو طبيبًا، أو موظفًا حكوميًا، وإنما ينقل ما يقوله الأطراف بأمانة ودقة وحياد. وقد يواجه أحيانًا سوء فهم لدوره، فيُحمّل مسؤولية قرار أو نتيجة لا علاقة له بها، كأن يعتقد أحدهم أن خسارته لدعوى أو عدم حصوله على طلبه يعود إلى فشل المترجم في إيصال أفكاره. وهنا تظهر أهمية التمييز بين، نقل الرسالة واتخاذ القرار.

وخلف هذه الصورة المهنية الهادئة، يعيش المترجمون أحيانًا ضغوطًا نفسية كبيرة. فقد يضطرون إلى نقل روايات تتعلق بالعنف الأسري، والاعتداءات، والجرائم، والحروب، والاضطهاد، والفقدان، واللجوء. وفي هذه المواقف عليهم أن يؤدوا عملهم بدقة وحياد، حتى عندما تكون القصص التي يسمعونها مؤلمة ومؤثرة، وأن يكبحوا مشاعرهم الشخصية حتى لا تؤثر في مضمون الترجمة.

وقد يبقى بعض ما يسمعه المترجم عالقًا في ذاكرته طويلًا. فهو قد يحمل معه بعد انتهاء عمله قصصًا إنسانية مؤلمة، رغم أن طبيعة مهنته تفرض عليه ألا يكون طرفًا فيها. وهذا يتطلب قدرًا كبيرًا من الاتزان النفسي والمهني.

ولا تقتصر صعوبات الترجمة على الفروق بين اللغات، بل تشمل اختلاف اللهجات داخل اللغة الواحدة. فقد تحمل الكلمة معنى مختلفًا تمامًا من بلد إلى آخر. ومن الأمثلة الطريفة كلمة "مبسوط": فهي في الاستعمال السوري الشائع تعني سعيدًا أو فرحًا، بينما تحمل في بعض الاستعمالات العراقية معنى مختلفًا، وقد تشير إلى شخص تلقى تأديبًا أو ضربة. وقد تبدو مثل هذه الفروق طريفة في الحياة اليومية، لكنها قد تصبح خطيرة في سياق قانوني أو طبي إذا أسيء فهم المقصود.

لذلك يحتاج المترجم إلى أكثر من قاموس؛ يحتاج إلى معرفة حية باللغة، وفهم للسياق، وخبرة بالتعبيرات المحلية والثقافة، وقدرة على التمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المقصود.

ورغم كل هذه المسؤوليات والتحديات، تبقى مهنة الترجمة الفورية في كثير من الأحيان بعيدة عن الأضواء. فعندما ينجح التواصل، قد لا ينتبه أحد إلى الشخص الذي جعل ذلك ممكنًا. لكنه يقف في لحظات حساسة بين لغتين وثقافتين، وأحيانًا بين إنسان في أمسّ الحاجة إلى أن يُسمع، ومؤسسة تملك القدرة على اتخاذ القرار. ولهذا تستحق الترجمة الفورية أن تُرى بوصفها مهنة نبيلة ودقيقة ومسؤولة، تقوم على الأمانة والحياد والسرية، وتؤدي دورًا إنسانيًا مهمًا في حياة كثير من الناس، وإن ظل أصحابها غالبًا بعيدين عن الأضواء.

المحرر

نبيل فيليبس خوشابا: بين اللغة والإنسان

ستوكهولم ـ محمد الگحط

تبدو الترجمة الفورية في ظاهرها مهنة تقوم على نقل الكلمات والمعاني بين لغتين، لكنها في واقعها تتجاوز ذلك إلى التعامل مع مواقف إنسانية وقانونية واجتماعية شديدة الحساسية، تتطلب من المترجم دقة ومهنية، وقدرة على ضبط المشاعر في لحظات قد تكون قاسية أو مؤثرة. استعاد معنا السيد نبيل فيليبس خوشابا بعض محطات سيرته وتجربته في الترجمة الفورية:

• لنبدأ من سيرتك الشخصية؛ أين ولدت، وما أبرز محطات دراستك التي سبقت دخولك مجال الترجمة الفورية؟

ــ ولدت عام ١٩٥٦ في شيخان (عين سفني). أكملت دراستي الجامعية، وحصلت على شهادة الماجستير في التكنولوجيا الكيميائية عام ١٩٨٣ في موسكو. كانت دراستي بعيدة عن مجال الترجمة، لكن مسيرتي المهنية اتخذت لاحقًا مسارًا مختلفًا قادني إلى الترجمة الفورية، وهو مجال وجدت فيه فرصة للتواصل مع الناس ومساعدتهم.

• كيف انتقلت من تخصص التكنولوجيا الكيميائية إلى مهنة الترجمة الفورية؟ وهل خضعت لتأهيل أو دورات خاصة قبل ممارسة المهنة؟ ومتى بدأت العمل فيها؟

ــ دخلت عالم الترجمة الفورية عبر دورات متعددة في مدارس ومعاهد خاصة، شملت مجالات الطب، وعلم الاجتماع، والمحاكم والقوانين، فضلًا عن المصطلحات العسكرية، وهي مجالات تتطلب معرفة دقيقة بمصطلحاتها. وصلت إلى السويد عام ١٩٩٠، لكن بدايتي الفعلية في هذا العمل كانت عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه المهنة مساحة مهمة من حياتي العملية، وأصبحت جزءًا من تجربتي اليومية في التعامل مع مختلف الحالات والظروف الإنسانية.

• ما الذي دفعك إلى اختيار العمل في الترجمة الفورية؟ وكيف تنظر إلى هذه المهنة، خصوصًا أنها لا توفر بالضرورة دخلًا ثابتًا أو ساعات عمل منتظمة؟

ــ كان الدافع الأساسي هو الرغبة في العمل بهذا المجال ومساعدة الآخرين، إذ أرى في الترجمة فرصة لتقديم خدمة لمن لا يستطيعون التواصل مع المؤسسات أو فهم ما يجري حولهم بسبب حاجز اللغة. أما عمليًا، فليست هذه المهنة ذات ساعات ثابتة ومنتظمة؛ إذ ترتبط بالمؤسسات، وقد تتباعد المواعيد أو تتغير، وأحيانًا تُطلب في أيام العطل وأوقات الراحة، مما يجعل الدخل غير ثابت غالبًا. لكن ما يدفعني للاستمرار هو طبيعة العمل وما يتيحه من مساعدة للناس.

• ما أبرز هموم المترجم الفوري، من خلال تجربتك في العمل بين لغتين والتعامل مع مؤسسات وأشخاص مختلفين؟

ــ الهموم متعددة، منها تنظيم العمل والوصول إلى المواعيد، خاصة عند تغيرها أو امتداد مدتها أكثر من المتوقع. وهناك أيضًا تحديات تتعلق ببعض الأشخاص الذين يحاولون التحايل على الإجراءات القانونية، أو يستغلون وجود المترجم ليطلبوا منه بصورة مباشرة أو غير مباشرة مساعدتهم في أمر خارج مسؤوليته. هنا تصبح المحافظة على الحدود المهنية ضرورية، إذ يجب على المترجم الالتزام بدوره ونقل ما يُقال بدقة دون التحول إلى طرف في القضية.

• تتطلب مهنة الترجمة الفورية التزامًا مهنيًا بالحياد بين الطرفين. هل واجهت موقفًا شعرت فيه أن تعاطفك الإنساني قد يدفعك إلى تجاوز هذا الحياد، أو كاد أن يؤثر في أدائك؟

ــ واجهت مرة موقفًا شعرت فيه أن الشخص الذي أترجم له غير مدرك تمامًا للوضع الذي يواجهه، ولا لعواقب كلامه التي قد تحرمه من أطفاله. حاولت حينها بصورة غير مباشرة جعله يفهم خطورة ما يقول ليعيد النظر فيه. تضع هذه المواقف المترجم أمام صعوبة حقيقية؛ فالالتزام بالمهنية والحياد أساسي، لكن التعامل مع مصير الإنسان مؤثر للغاية، ومع ذلك يبقى دور المترجم محددًا ولا ينبغي أن يتدخل في مجريات القضية.

• هل مررت بمواقف إنسانية مؤثرة، أو غير متوقعة، بقيت عالقة في ذاكرتك خلال عملك في الترجمة الفورية؟

ــ هناك موقف لا يزال عالقًا في ذاكرتي وأثر فيّ بشدة؛ يتعلق بشاب في العشرين من عمره مصاب بمرض خبيث، وقدّر الأطباء أنه لن يقاوم المرض لأكثر من ثلاثة أشهر. طلب في اللقاء المساعدة للسفر إلى أمه ليموت بين أحضانها. روى قصته بهدوء كأنه يتحدث عن أمر عادي، فلم أستطع تحمل الموقف، وبدأت بالبكاء وعجزت عن مواصلة الترجمة. اضطروا لاصطحابي إلى غرفة أخرى حتى أهدأ وأستعيد توازني لمواصلة العمل. كان موقفًا قاسيًا جدًا، لم أترجم فيه الكلمات فحسب، بل عشت لحظة إنسانية مؤلمة أمام شاب يواجه نهاية حياته، وكل ما يريده هو الوصول إلى أمه في أيامه الأخيرة.

حكاية ومعنى

حين لا تكفي اللغة وحدها

بروكسل ـ حمزة حوني طراد

في تلك الأيام، قبل انتشار الهواتف المحمولة، حين كان الهاتف الأرضي وسيلة الاتصال الأساسية، كنت ما أزال عازبًا وأعيش في شقة صغيرة غير بعيدة عن مستشفى المدينة. كنت على وشك الخروج حين رن الهاتف بإلحاح.

كانت المتصلة مسؤولة في دائرة الشؤون الاجتماعية، وهي جهة كنت أتعاون معها أحيانًا في أعمال ترجمة تطوعية، لمساعدة أبناء الجالية العربية، ولا سيما اللاجئين العراقيين.

قالت إنها سعيدة لأنها تمكنت أخيرًا من العثور عليّ، وطلبت مني التوجه فورًا إلى المستشفى، حيث كانوا ينتظرونني لمساعدة طبية طارئة، بعد أن تعذر عليهم العثور على المترجم الذي كان من المفترض أن يحضر. لم يستغرق وصولي سوى دقائق قليلة على دراجتي الهوائية. وما إن دخلت المستشفى حتى اقتادوني إلى غرفة كان فيها طبيب تبدو عليه علامات الارتباك والتوتر، وإلى جانبه ممرضة تحاول تهدئة امرأة عراقية محجبة تحمل طفلها الرضيع. كانت المرأة لا تتحدث لغة البلد إلا بقدر محدود جدًا، ولا تعرف سوى بعض الكلمات الإنجليزية، الأمر الذي جعل التواصل معها صعبًا. وبعد أن استمعت إلى الطبيب، بدأت أفهم سبب التوتر الذي خيّم على المكان.



كانت الممرضة قد أجرت الفحوص الأولية، ولاحظت ارتفاعًا في درجة حرارة المرأة، كما أظهرت التحاليل ارتفاع مؤشرات الالتهاب في دمها. لذلك أراد الطبيب إجراء فحص أكثر دقة للاطمئنان على حالتها. تقدم منها ومد يده، فيما بدا أنه يستعد لفحص صدرها أو وضع السماعة الطبية عليه، لكن المرأة أطلقت صرخة احتجاج، فتوقف الطبيب في مكانه مذهولًا.

لم يفهم الطبيب سبب رفضها، فهو لم يكن يريد سوى أداء واجبه ومساعدتها، وفي المقابل لم تكن المرأة قادرة على شرح موقفها بلغة يفهمها. بدا المشهد، للوهلة الأولى، وكأنه مجرد سوء تفاهم، لكن سرعان ما اتضح أن وراءه اختلافًا أعمق من مجرد عائق لغوي.

بعد أن استمعت إلى المرأة وفهمت موقفها، شرحت للطبيب، ثم لمسؤولة الشؤون الاجتماعية، أنها شديدة الالتزام بتعاليمها الدينية، ومحافظة فيما يتعلق بخصوصيتها الجسدية. وبالنسبة إليها، لم يكن مقبولًا أن تكشف جسدها أو يلمسه رجل غريب، حتى وإن كان طبيبًا، لأن ذلك يتعارض مع معتقداتها وقيمها. لذلك اقترحت أن تُحال إلى طبيبة امرأة، لتتمكن من الخضوع للفحص وهي أكثر اطمئنانًا وراحة. وبعد توضيح الموقف، أصبح بالإمكان فهم ما حدث بصورة أفضل. فلم يكن الطبيب قد ارتكب خطأ مهنيًا، كما أن المرأة لم تكن ترفض العلاج أو تعارض الرعاية الطبية من حيث المبدأ. كان كل طرف ينظر إلى الموقف من زاوية ثقافية مختلفة؛ فما بدا للطبيب إجراءً طبيًا اعتياديًا، كان بالنسبة إلى المرأة تجاوزًا لحدود خصوصيتها ومعتقداتها.

أدركنا يومها أن بعض الأمور التي تبدو عادية وبسيطة في مجتمع ما، قد تكون شديدة الحساسية في مجتمع آخر، ولا سيما ما يتعلق بمفاهيم الخصوصية والحرام والعيب والحدود الجسدية في بعض البيئات المحافظة.

لقد كانت تلك الحادثة درسًا واضحًا في أن معرفة اللغة وحدها لا تكفي دائمًا لتحقيق التواصل بين الناس؛ فهناك ثقافة وعادات ومعتقدات ينبغي فهمها واحترامها أيضًا. وقد أدركت أن دور المترجم لا يقتصر على نقل الكلمات من لغة إلى أخرى، بل يتطلب أحيانًا أن يكون جسرًا للفهم بين عالمين مختلفين. فالكلمات قد تنقل المعنى، لكن فهم الإنسان يبدأ حين ندرك ما وراء الكلمات. أن مهمة المترجم الحقيقية ، هي جعل الإنسان مفهومًا للإنسان.

طريق الشعب
TAREEK AL SHAAB
www.tareeqashaab.com www.iraqicp.com

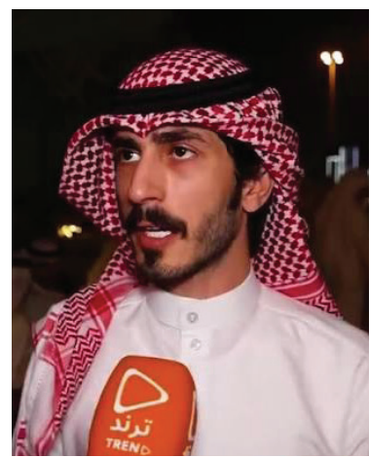
تفكيك «أيديولوجيا البرجوازية» وفضح خطاب السخرية والتسخيف

مشعان البراق*

على خلفية أطروحته في دار تقدم العربية للاستشارات السياسية والاستراتيجية بعنوان «تفكيك البرجوازية الكويتية وإعادة تركيبها وتعزيز رأسمالية الدولة»، تعرَّض الزميل أحمد الديين لهجوم شنّته بعض الصحف الكويتية استُخدمت فيه السخرية والتسخيف من أفكاره وأطروحاته بديلاً عن مناقشتها ونقدها.

ليس مستغرباً موقف الصحافة البرجوازية الكويتية من الفكر المناقض لمصالحها الطبقية، وإنما المثير للاهتمام، والذي سنتناوله في هذا المقال ونفككه، هو ذلك المنهج الذي يحاول إسقاط المعرفة بالسخرية والتسخيف، واعتبار المفاهيم والمصطلحات العلمية شعارات بالية وكلمات قديمة، وتقديم الجهل بمضمونها على أنه تحرر وحداثة، وتصوير الموقف الأيديولوجي على أنه جمود فكري وتعطيل للعقل.. فنحن هنا أمام ممارسة أيديولوجية تؤدي وظيفة محددة في الصراع الاجتماعي، ولفهم هذا المنهج ينبغي أولاً تحرير مفهوم الأيديولوجيا من التشويه الذي ألحقه به الخطاب البرجوازي.

فالأيديولوجيا ليست مجرد مجموعة من الشعارات أو الأفكار الجامدة، وإنما منظومة من التصورات والقيم والمفاهيم التي تتشكل تاريخياً في ارتباطها بالوجود الاجتماعي وعلاقاته المادية، وتعبّر بدرجات متفاوتة من الوعي عن مواقع ومصالح اجتماعية وطبقية محددة، وهي ليست بالضرورة وعياً زائفاً في جميع صورها، وإنما قد تكون أداة لتزييف الواقع وتبرير علاقات السيطرة، أو وسيلة لتنظيم الوعي والممارسة في سبيل تغيير الواقع.. وليس تصوير الإنسان الحديث على أنه تجاوز الأيديولوجيا سوى



مشعان البراق

إحدى الحيل الأيديولوجية البرجوازية؛ إذ تسعى الطبقة السائدة إلى تقديم تصوراتها الخاصة باعتبارها حقائق عامة، ومصالحها الطبقية باعتبارها مصالح المجتمع بأسره، وعلاقات الإنتاج القائمة باعتبارها النظام الطبيعي الذي لا بديل عنه.

وفي "الأيديولوجيا الألمانية" بيَّن كارل ماركس وفريدريك إنجلز أن الأفكار السائدة في كل عصر هي، عموماً، أفكار الطبقة السائدة؛ فالطبقة التي تسيطر على وسائل الإنتاج المادي تمتلك كذلك الوسائل الأساسية لإنتاج الأفكار وتداولها.. وبذلك لا تمارس البرجوازية سيطرتها بالاقتصاد والسياسة وحدهما، وإنما أيضاً بإنتاج التصورات التي تجعل سيطرتها تبدو طبيعية ومشروعة، وتحجب طابعها التاريخي ومضمونها الطبقي.

أمّا المصطلحات والمفاهيم مثل الصراع الطبقي، وفائض القيمة، وعلاقات الإنتاج، والتراكم الرأسمالي، والبرجوازية والبروليتاريا وغيرها، فإنها ليست تعاويذ محفوظة، بل مفاهيم نظرية لها تعريفاتها وتاريخها ومنهجها في تحليل الظواهر والعلاقات الاجتماعية، وهي قابلة للنقاش والنقد والاختبار، لكن دحضها يقتضي الاشتباك مع مضمونها، لا السخرية منها والتبجح بالجهل بمضامينها.. فالتسخيف لا يستهدف المصطلحات والمفاهيم لذاتها، وإنما يستهدف قدرتها على كشف علاقات الاستغلال والتناقضات الاجتماعية، وفضح الأساس المادي لسلطة طبقية تسعى البرجوازية إلى تصويرها باعتبارها طبيعية وأبدية.

ونرى شكلاً آخر من التسخيف والاستهانة يُدين الأفكار لمجرد أنها "قديمة"، وكأن الزمن هو المعيار لصحة المعرفة وتقدمها.. وذلك لا يصح؛ فالجديد ليس جديداً بمجرد حداثة ظهوره، ولا القديم يكون متخلفاً لمجرد أسبقيته التاريخية، فالأفكار لا تُقاس بأعمارها، وإنما بعلاقتها بالواقع التاريخي، وبقدرتها على تفسير حركته وتناقضاته.. وهنا يمكن الاستناد إلى المنهج النقدي الذي قدّمه مهدي عامل في كتابه "أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية"، حين نقض التصورات التي تفصل التقدم والتخلف عن أساسهما المادي، وتحوّلهما إلى صفات ثقافية مجردة.. فالمشكلة ليست في قدم الأفكار أو حداثتها، وإنما في موقعها من حركة التاريخ وعلاقات الإنتاج والصراع الاجتماعي، وقد يكون فكرٌ نشأ قبل قرن أكثر قدرة على كشف تناقضات الحاضر من خطاب وُلد بالأمس ولا يفعل سوى إعادة إنتاج المصالح القديمة في ثياب لغوية جديدة.

واللافت هنا أن البرجوازية، وهي تسخر من الأفكار المناقضة لها بحجة قِدمها، تُغفل أن هذه الأفكار نشأت في مواجهة سيطرتها التي تعود إلى الحقبة التاريخية ذاتها، بل وأقدم منها بقرون، وأن استمرار تلك السيطرة هو ما يُبقي شروط وجود نقيضها قائمة.. فما دام القديم قائماً في علاقات الإنتاج والاستغلال، فإن الفكر المناقض له يظل محتفظاً براهنيته الثورية، بل هو الجديد تاريخياً في مواجهة برجوازية تسعى إلى تأبيد عالمها القديم.

ولعل المثال الأشهر على ادعاء تجاوز الأيديولوجيا هو أطروحة "نهاية التاريخ" التي طرحها فرانسيس فوكوياما مطلع تسعينيات القرن الماضي، معتبراً أن الديمقراطية الليبرالية الغربية تمثل النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية، والشكل النهائي للحكم الإنساني.. وقد كشفت التحولات والصراعات اللاحقة حدود هذا التصور وتناقضاته، فذلك الادعاء يصوّر الليبرالية باعتبارها الأفق النهائي للتطور السياسي، وهكذا تحولت أيديولوجيا تاريخية، نشأت في شروط اجتماعية محددة، إلى غاية مفترضة للتاريخ الإنساني بأسره.

وبهذا المنطق، لا تكتفي البرجوازية بتبرير حاضرها، بل تسطو على الماضي أيضاً؛ فتُعاد قراءة نضالات البشرية وتطوراتها الفكرية والسياسية باعتبارها خطوات متتابعة نحو انتصار الليبرالية، ويُختزل التاريخ، بتناقضاته وصراعاته وإمكاناته المفتوحة، في مسار واحد ينتهي عند المجتمع الرأسمالي.. إنها محاولة لإخراج الرأسمالية من التاريخ، بعدما كانت نتاجاً له، وتحويل نظام اجتماعي قابل للتغيير والزوال إلى حقيقة سرمدية، كأن البشرية بلغت عنده نهاية قدرتها على الإبداع والتطور.

ولا يقتصر هذا التزييف الأيديولوجي على قراءة التاريخ، وإنما يمتد إلى تفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.. مثلاً؛ حين يُروَّج لفرض ضريبة القيمة المضافة باعتبارها إجراءً عادلاً، لكون الجميع سيدفعون النسبة ذاتها، يجري إخفاء التفاوت الطبقي خلف مساواة حسابية مجردة، فالضريبة التي تقتطع جزءاً مؤثراً من دخل العامل محدود الأجر لا تمثل العبء النسبي ذاته على صاحب الثروة الكبيرة، وهكذا تتحول المساواة الشكلية إلى وسيلة لتكريس اللامساواة الفعلية، وتُقدَّم السياسات التي تتجاهل التفاوت في توزيع الثروة باعتبارها إجراءات اقتصادية محايدة.. وهنا تتجلى وظيفة الأيديولوجيا البرجوازية؛ إذ تُجرّد الظواهر والعلاقات الاقتصادية من مضمونها الاجتماعي والطبقي، وتُخفي انحيازاتها خلف شعارات العدالة والمساواة، لتجعل من تحميل الطبقات الشعبية أعباءً أكبر نسبياً أمراً يبدو طبيعياً وعادلاً.

وهنا يتضح أن إعلان "موت الأيديولوجيا" ليس حكماً معرفياً محايداً، وإنما إعلان أيديولوجي عن انتصار البرجوازية، تسعى من خلاله إلى تقديم تصورها الخاص للعالم بوصفه الحقيقة الكونية ذاتها، لا تصوراً تاريخياً مشروطاً بمصالحها الطبقية.. فالليبرالية، وهي تزعم تجاوز الأيديولوجيا، لا تستهدف إلغاءها بقدر ما تستهدف نزع المشروعية عن كل فكر يناقضها، متخفيةً وراء مسميات العقلانية والموضوعية والحداثة.

فحين يُطالب العمال والمثقفون بالتخلي عن وعيهم النقدي بذريعة التحرر من الأدلجة، بينما تُقدَّم الملكية الرأسمالية والتفاوت الطبقي واحتكار الثروة والسلطة باعتبارها مسلّمات لا تستوجب المساءلة، فإن المقصود ليس تحرير العقل من الأيديولوجيا، بل تجريده من أدوات فهم الواقع ونقده وتغييره؛ حتى تغدو مصالح الطبقة السائدة حقائق عامة، وتتحول أيديولوجيتها من رؤية طبقية قابلة للنقد إلى مرجعية مطلقة يُقاس بها كل فكر، ويُدان كل ما يخرج عليها.

إن الدفاع عن المعرفة العلمية لا يعني تحصين أي فكر من النقد، بل يعني إخضاع جميع الأطروحات للبحث والبرهان والممارسة التاريخية، أما السخرية التي تستبدل الحجة بالاستهزاء، فلا تهدم الأفكار، وإنما تكشف عجز أصحابها عن مجابهتها.. ولذلك فإن معركتنا ليست دفاعاً عن مصطلحات ومفاهيم، ولا عن أشخاص بمعزل عن أفكارهم، بل دفاع عن حق المجتمع في امتلاك أدوات فهم واقعه، وكشف العلاقات الاجتماعية التي تسعى الأيديولوجيا السائدة إلى حجبها وتبرير استمرارها.

ومن هنا تبرز ضرورة كشف الأساس المادي للأيديولوجيا ومضمونها الطبقي، وفضح محاولات البرجوازية إضفاء طابع كوني على مصالحها الطبقية الخاصة، وتصوير علاقات الاستغلال والهيمنة التي أفرزتها ظروف تاريخية محددة باعتبارها قوانين طبيعية ثابتة، لا نتاجاً لتطور اجتماعي تاريخي، يخضع للتناقض والصراع، ويحمل في داخله إمكانات تغييره وتجاوزه.

فالمعرفة النقدية ضرورة لتحرير الوعي من الأوهام التي تحجب التناقضات، وتمكين الإنسان من إدراك موقعه في الصراع الاجتماعي وتنظيم إرادته لتغيير واقعه.. فالمعركة، في جوهرها، ليست بين قديم وجديد، ولا بين أيديولوجيا وعقلانية، وإنما بين فكر يكشف الطابع التاريخي للعالم القائم ويفتح أفق تجاوزه، وفكر يسعى إلى تأبيده بإخفاء تناقضاته وتزييف الوعي بها؛ حتى لو اقتضى ذلك أن يتبجّح الجهل على المعرفة بالسخرية والتسخيف.

---

*عضو المكتب السياسي للحركة التقدمية الكويتية
منصة "تقدم" - ٣١ تشرين الأول ٢٠٢٦

تزايد الهجرة خلال فترة الركود الاقتصادي الكبير 2007 - 2009

دينيس كانتربري

ترجمة: د. هاشم نعمة

تُعد الولايات المتحدة بمثابة متروبول يقع في قلب إمبراطوريتها، وعلى الرغم من أنها تقود الطريق إلى خفض المزايا والأجور وتسريح العمال، إلا أنها تستمر باستقطاب العمالة المهاجرة من منطقة الكاريبي والمناطق الأخرى المرسلة للمهاجرين حول العالم. فقد بلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على الوضعية القانونية الدائمة في الولايات المتحدة ١,٠٥٢,٤١٥ في عام ٢٠٠٧، و١,١٠٧,١٢٦ في عام ٢٠٠٨، و١,١٣٠,٨١٨ في عام ٢٠٠٩، في تزايد ثابت خلال سنوات الركود الكبير. في هذه الفترة، بلغ عدد المهاجرين الذين ترعاهم عائلاتهم ٦٨٩,٨٢٠ أو ٦٥,٥ في المئة في عام ٢٠٠٧ من مجموع الهجرة الوافدة، و٧١٦,٢٤٤ أو ٦٤,٧ في عام ٢٠٠٨، و ٧٤٧,٤١٣ أو ٦٦,١ في المئة في عام ٢٠٠٩. وبلغ عدد المهاجرين الحاصلين على الأولوية بناءً على التوظيف ١٦٢,١٧٦ أو ١٥,٤ في المئة في عام ٢٠٠٧، و١٦٦,٥١١ أو ١٥,٠ في المئة في عام ٢٠٠٨، و١٤٤,٠٣٤ أو ١٢,٧ في المئة في عام ٢٠٠٩. وكانت النسبة الأخيرة هذه، نتيجة إجراءات الحكومة لتقييد الهجرة، وليس ناتجة من رغبة الأشخاص بعدم الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن اقتصاد الولايات



دينيس كانتربري

المتحدة شهد مستويات منخفضة من النمو ومستويات عالية من تسريح العمال، لكن أزداد على نحو مستمر عدد الأشخاص الذي حصلوا على الوضعية القانونية الدائمة في الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. مع ذلك، انخفضت نسبة المهاجرين على أساس التوظيف ٢,٧ في المئة من ١٥,٤ في المئة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٢,٧ في المئة في عام ٢٠٠٩، نتيجة إجراءات تقييد الهجرة.

كانت نسبة ارتفاع الهجرة القانونية ٢,١ في المئة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وبالنسبة إلى الإقامة القانونية الدائمة، واستنادا إلى راندال مونجر (٢٠١٠) "ارتفعت تسويات الوضع القانوني بنسبة ٤,٢ في المئة من ٦٤٠,٥٦٨ في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٦٧,٧٧٦ في عام ٢٠٠٩". "وكانت تسويات الوضع القانوني مدفوعة بانخفاض الطلبات التي تنتظر البت فيها بدلا من الزيادة في استلام الطلبات خلال



عام ٢٠٠٩" (مونجر ٢٠١٠). في الواقع، كانت ٥٩ في المئة من الإقامة القانونية الدائمة الجديدة في عام ٢٠٠٩ عائدة إلى تسوية الوضع القانوني و٤١ في المئة كانت عائدة إلى المهاجرين الجدد" (مونجر ٢٠١٠).

أشار مونجر (٢٠١٠) إلى أنه، "في عام ٢٠٠٩، أصبح مجموع عدد الأشخاص الذين تمتعوا بالإقامة القانونية الدائمة ١,١٣٠,٨١٨ في الولايات المتحدة". من هذا العدد، الغالبية "(٥٩ في المئة) كانوا يعيشون في الولايات المتحدة عندما جرى منحهم الإقامة القانونية الدائمة"، وعلى وجه التقريب "كان ثلثان منهم جرى منحهم وضعية الإقامة الدائمة استنادا إلى العلاقة العائلية مع مواطني الولايات المتحدة أو جرى منحهم الإقامة القانونية الدائمة في الولايات المتحدة". وكانت الدول الرئيسة بحسب الولادة للذين منحوا الإقامة القانونية الدائمة هي "المكسيك (١٥ في المئة)، الصين (٦ في المئة)، والفلبين (٥ في المئة)".

ارتفعت نسبة الواصلين الجدد في صنف الإقامة القانونية الدائمة من ٤١ في المئة في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢,١ في المئة في عام ٢٠٠٨، لكنها انخفضت إلى ٤٠,٩ في المئة في عام ٢٠٠٩. وكان عدد الأشخاص الذي سويت وضعيتهم من ناحية الهجرة، وأصبحوا مقيمين بشكل قانوني ودائم أعلى من عدد الواصلين الجدد، وارتفعت نسبتهم باستمرار من ٥٠ في المئة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٩,١ في المئة في عام ٢٠٠٩.

لذا لا يبدو أن الأزمة الاقتصادية تشكل رادعاً للأشخاص الراغبين في الهجرة إلى الولايات المتحدة.

وبالنسبة إلى الأشخاص الذين حصلوا على وضعية الإقامة القانونية الدائمة بحسب الصنف والفئة الرئيسة للقبول في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، أشارت المعطيات بأن العمل القائم على الأفضلية أرتفع خلال هذه الفترة. ويبدو أن الأزمة لم تقيّد من أهمية العمالة المفضلة التي ارتفع عددها باستمرار بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩. وأرتفع على نحو كبير أيضا عدد المهنين الذين يحملون درجات علمية متقدمة أو يتمتعون بكفاءات استثنائية والذين حصلوا على الإقامة القانونية الدائمة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لكن عددهم انخفض في عام ٢٠٠٩.

وأشارت المعطيات بأن الجزء الأكبر من تدفق المهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة والحاصلين على الإقامة القانونية الدائمة هم من آسيا (٣٦,٥ في المئة في عام ٢٠٠٩)، مع هيمنة الصين بنسبة (٥,٧ في المئة في عام ٢٠٠٩). وتأتي أمريكا الشمالية بالمرتبة الثانية (٣٣,٢ في المئة في عام ٢٠٠٩) مع هيمنة المكسيك بنسبة (١٤,٦ في المئة في عام ٢٠٠٩). أما نسبة بقية أمريكا الشمالية فقد كانت ١٦ في المئة، تلتها منطقة الكاريبي بنسبة ١٢,٩ في المئة، وأفريقيا بنسبة ١١,٢ في المئة في عام ٢٠٠٩.

وحتى الآن، ترسل المكسيك أكبر عدد من المهاجرين إلى الولايات المتحدة تليها الصين والفلبين والهند. أما البلدان الرئيسة في منطقة الكاريبي المرسلة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة، فهي جمهورية الدومينكان وكوبا وهايتي وجامايكا.

وبحسب الجنس، أشارت المعطيات بالنسبة إلى المجموعة المُصنَّفة على أنها حاصلة على الإقامة القانونية الدائمة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ بأن النساء يُهاجرن أكثر من الرجال إلى الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ٥٥,٢ في المئة من المقيمين بشكل قانوني ودائم والذين جرى قبولهم هم من النساء و٤٤,٨ في المئة من الرجال. وفي عام ٢٠٠٨، كانت الأرقام ٥٤,٢ في المئة للنساء و٤٥,٨ في المئة للرجال، وفي عام ٢٠٠٩، كانت الأرقام ٥٤,٦ في المئة و٤٥,٤ في المئة على التوالي.

أما تدفق المهاجرين المقيمين بشكل قانوني ودائم وبحسب الحالة الاجتماعية، أشارت المعطيات في عام ٢٠٠٧ إلى أن ٥٨ في المئة من هؤلاء الأشخاص كانوا متزوجين مقارنة بـ ٣٦,٨ في المئة من العزاب. وكان هذا النمط نفسه في عام ٢٠٠٨ (٥٧,٦ في المئة متزوجين و٣٧,١ في المئة عزاب) وفي عام ٢٠٠٩ (٥٧,٩ في المئة متزوجين و٣٦,٩ في المئة عزاب).

الترجمة عن كتاب:
Dennis C. Canterbury, Capital Accumulation and Migration, Leiden/Boston, Brill, 2012, pp. .64-66

ثقافة Culture

لمراسلتنا عبر تطبيق الواتس اب 0770-5662-972

الناقدة د. نادية هناوي.. وداعاً



بحزن بالغ، تلقت الاوساط الثقافية في العراق والوطن العربي نبأ رحيل الناقدة التقدمية البارزة د. نادية هناوي مؤخراً.

وكانت الفقيدة من كتاب جريدتنا "طريق الشعب" ومجلة "الثقافة الجديدة" وجريدة "الطريق الثقافي" وقد اغنت المكتبة بالعديد من الكتب النقدية التخصصية ابرزها: نحو نظرية عابرة للاجناس/ السرد القابض على التاريخ/ القارئ في الخطاب النقدي العربي المعاصر/ نجيب محفوظ انموذجاً/ مقاربات في تجنيس الشعر ونقد التفاعلية/ غاليانو/ صياد الظلام والعبور الاجناسي/ علم السرديات ما بعد الكلاسيكية/ مناظير الثقافة/ مقالات في الادب والحياة.

وكانت الناقدة الراحلة قد حصلت على جائزة الشارقة لإبداعات المرأة عام ٢٠٢٥ وعرفت بتخصصها في النقد الادبي والسرديات وعملت على مشروع نقدي يجمع بين النظرية والتطبيق.

النقدُ الأدبيُّ في الجامعة/ النشأة الثانية (1- 2)

د. سعيد عدنان

في سنة ١٩٤٩ أُنشئت كلّيّةُ الآدابِ والعلوم، وكانت رغبةُ القائمينَ عليها، وأوّلهم عميدُها عبد العزيز الدوريّ (١٩١٩-٢٠١٠)، أن تكونَ على النمطِ البريطانيّ في قيامِ الدراسةِ على تمامِ شرائطِها، وأن يتتامَّ صنيعُها بصنيعِ دار المعلمين العالية؛ فإذا كانت العاليةُ تقومُ على تخريجِ من يصلُح أنْ يدرّس في المدارس الثانويّة، فإنّ كلّيّة الآداب والعلوم؛ إنّما تقوم على تخريجِ باحثينَ مقتدرينَ على مزاولة البحث بمنهج صحيحٍ رصين.

ولئن كانت نشأةُ النقد الأدبيّ الأولى مرتبطةً بدار المعلمين العالية؛ فقد ارتبطت النشأةُ الثانيةُ بكلّيّةِ الآداب، وبنهجِها في إقامة الدرس. وقد نشأ، مع نشأتِها، جيل جديدٌ، على خطى أساتيذه، بتراكمِ الخبرةِ والمعرفة؛ يسعى إلى أنْ يجمعَ بين الدرسِ الجامعيّ الرصين، والحياةِ الأدبيّةِ العامةِ القائمةِ في المنتدياتِ، وعلى صفحاتِ الصحف اليوميّة، وأن يضمَّ الأدبَ الحديثَ إلى الأدبِ القديم. ولقد تهيّأ لطائفةٍ منهم الدرسُ في جامعات أوربا، والتزوّد من طرائقِ البحث ومناهجه على نحوٍ صحيح. ولعلّ من أوائلهم، في ذلك، داود سلّوم (١٩٣٠-٢٠١٠)؛ إذ درّس في كلّيّة الآداب، وتخرّج فيها، ثمَّ التحق بجامعة لندن، وأحرز منها شهادةَ الدكتوراه بأطروحته:"تطوّر الفكرة والأسلوب في الأدب العراقيّ في القرنين التاسع عشر والعشرين"، ثمّ عمِل بكلّيّة الآداب؛ يدرّس الأدب وما يتّصل به. ومن آثاره، وهي كثيرة،"الأدب المعاصر في العراق"، و"مقالات عن الجواهريّ وآخرين"، و"دراسات في الأدب المقارن"، و"النقد المنهجيّ عند الجاحظ"، وغيرها. وهو فيها كلِّها حريصٌ على أن يجمع بين النظر والتطبيق، وأن يهيئ معرفةً أدبيّة صحيحة. ومن طبقته، القريبة منه، عناد غزوان (١٩٣٤- ٢٠٠٤) فقد درس في بريطانيا، بجامعة لندن، ونال الدكتوراه بأطروحته:"نشأة القصيدة العربيّة وتطوّرها". وهو موضوعٌ في صميم تاريخ الأدب العربيّ القديم، لكنّه حين عاد وزاول التدريسَ والتأليفَ والنشر ضمّ الأدبَ الحديثَ إلى القديم، وأخذَ بالترجمة، وفي ذهنه الجوُّ الأدبيُّ، وما يتطلّبُه من معرفةٍ صحيحة بمناهج النقد، وطرائقه المستحدثة؛ فترجم:"نقّاد الأدب"، و"خمسة مداخل إلى النقد الأدبيّ"، و"الإحساس بالنهاية"، وغيرها، وألّف:"التحليل النقدي والجماليّ للأدب"، و"نقد الشعر في العراق بين التأثريّة والمنهجيّة"، و"مستقبل الشعر وقضايا نقديّة"، وغيرها. وكلُّها وثيقُ الصلةِ بمدار النقد الأدبيّ في العراق. وكان قد ألّف من قبل:"المرثاة الغزليّة"، وجعلها قائمة على ركنين؛ الدراسةِ المستقصيةِ الحفيّة بالمصادر والمراجع، وعلى تذوّق الشعر، والوقوف على مواطن الجمال فيه.

وزاول رفيقه جلال الخيّاط (١٩٣٢-٢٠٠٥) النقد الأدبيّ؛ فدرس الشِّعرَ العراقيَّ الحديثَ في اتجاهاته وأعلامه، وتتبّعَ الشعراءَ يكتبُ في طرائق شعرِهم، وفي أفكارِهم، وينشرُ مقالاتِه في مجلّاتٍ أدبيّةٍ عامّة مخاطبًا القرّاءَ بعامّتهم. وله من الكتبِ ذواتِ المنحى النقديّ:"الشعرُ والزمن"، و"المنفى الملكوت- كلماتٌ في الشعر والنقد"، و"المتاهات"، وغيرها. وهي بحيويّتها، وتدفّقها، وبطابعِها الشخصيّ، أقربُ إلى النقد الصُّحفيّ منها إلى النقد الأكاديميّ.

كان عناد غزوان وجلال الخيّاط قد درسا في دار المعلمين العالية، وتخرّجا فيها، وعرفا في أروقتها مناحي الدرس الأدبيّ، بعنايته بالنصّ شعرًا ونثرًا؛ ثمّ أُتيح لهما، من بعدُ، أن يدرسا في المملكةِ المتّحدة، فوقفا على أساليبَ جديدةٍ في الدرس الأدبيّ، وسعيا أن يُفيدا منها، من دون أن ينسيا ثمارَ دار المعلمين العالية.

وقد يُقام الدرسُ الأدبيّ على علمِ البلاغة، مثلما استقرَّ عليه عند القدماء، ويُنفذُ منه إلى تبيّنِ نسيجِ الأثر، ومراميه؛ وقد انصبّ جهدُ أحمد مطلوب (١٩٣٦-٢٠١٨) على البلاغة أوّلًا، إذ أقام دراستَه في جامعةِ القاهرة على جوانبَ منها، وعاد إلى بغداد يُدرّسها في كلّيّة الآداب، ويُدرّس ما يتّصل بها؛ متّخذًا منها السبيلَ إلى فهم الآثار الأدبيّة، وتذوّقها، والوقوف على أبنيتها. وهو غزيرُ التأليفِ في قديمِ الأدب وحديثِه؛ وكلّ تأليفِه إنّما ينبثقُ من رؤيةٍ بلاغيّة؛ تعرض آثارَ الأدب على فنِّ البلاغة وعلمِها، وتصلُ بين القديم والجديد. فقد ألّف:"دراسات نقديّة وبلاغيّة"، و"معجم النقد العربيّ القديم"، و"معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها"، و"فصول في الشعر"، و"الصورة في شعر الأخطل الصغير"، وغيرها، وكلّها ذواتُ منحى بلاغيّ من حيثُ العنايةُ بالنصّ ونسيجه.

وعلى نهجِ العنايةِ بالنصِّ وتقديمِه على ما سواه نشأ نعمة رحيم العزّاوي (١٩٣٦- ٢٠١١) في دار المعلمين العالية، ثمّ استكمل النشأةَ، من بعدُ، في كلّيّة الآداب بوقفةٍ متأنيةٍ عند العرب القدماء في انصرافهم إلى اللفظ، وبنائه، وإيقاعه، وإلى الصياغة في مقبولِها ومرذولها فكتب:"النقد اللغوي عند العرب حتّى نهاية القرن السابع الهجريّ"، ونال به شهادةَ الدكتوراه، ثمّ استمرّ بنهجه المعتني بدقائق الأثر، يتطلّبها في القديم والحديث، ويحتفي بطرائق الأداء الجاريةِ على سَننِ العربيّة. فقد كتب:"أحمد حسن الزّيّات كاتبًا وناقدًا"، و"زكي مبارك سيرته الأدبيّة والنقديّة"، و"فصول في اللغة والنقد"، وغيرها.

ثُمَّ شهِد الدرسُ الجامعيُّ في أُخرياتِ سنواتِ الستينِ، وأُولياتِ سنواتِ السبعينَ من الدارسينَ الجامعيينَ النقّاد من اتّجهت عنايتُه إلى الأدبِ العراقيّ الحديث بجانبي القصّةِ والشعر منه؛ في الطليعة منهم عمر الطالب (١٩٣٢-٢٠٠٨)، وعبد الإله أحمد (١٩٤٠-٢٠٠٧)، وعليّ عبّاس علوان (١٩٣٨-٢٠١٣)؛ وهم ممّن استقام لهم الأدبُ العربيّ القديمُ، وأضافوا إليه المستحدثَ من الآثار الأدبيّة والنقديّة؛ فقد انشغل عمر الطالب بالقصّة؛ يكتبها، ويبحث في تاريخها، واتّجاهاتها، في العراق كلّه بعامّةٍ، وفي الموصل، مدينتِه، بخاصّةٍ. ومنهجُه في الدرس واقعيٌّ اجتماعيٌّ، لا يُغفلُ عناصرَ الفنّ، ثمّ أخذ، من بعدُ، يزيدُ العنايةَ بالبناء والشكل. وقد اتّضح ذلك في درسه القصّة والرواية، والمسرحيّة، فقد كتب:"الرواية العربيّة في العراق"، و"المسرحيّة العربيّة في العراق"، وقراءة ثانية في شعر البارودي"، و"مناهج الدراسة الأدبيّة الحديثة"، وغيرها. وقد اتّضحَ مسعاه الأدبيّ النقديّ، أيضًا، بعمله الواسعِ في جامعةِ الموصل؛ إذ يعرِفُ له طلبتُه مقدرتَه في تحريضهم على الدرس والاستزادة، ومقدرتَه على التحليل والاستنتاج، وربط الأثر الأدبيّ بمحيطه الاجتماعيّ والثقافيّ.

وقد عُني عبدُ الإله أحمد بالقصّة منذ صدر حياته؛ قرأ القَصصَ العراقيّ قراءةَ الدارس الناقد، وجعل من القصّة وما يتّصل بها موضعَ جهدِه في الأدب والنقد؛ فأنجزَ"نشأة القصّة وتطوّرها في العراق ١٩٠٨- ١٩٣٩)، ونال بها شهادةَ الماجستير من كلّيّة الآداب بجامعة القاهرة، ثمّ كتبَ"الأدب القصصي في العراق منذ الحرب العالميّة الثانيّة"، ونال بها شهادة الدكتوراه من الكلّيّة نفسها. ومنهجه الذي درسَ به القصصَ في كلا كتابيه؛ هو منهجٌ يقومُ على التاريخِ، وعلى الفنّ معًا؛ إذ يضعُ القصصَ في سياقِها من الزمانِ والمكان وحوادثِ المجتمع، وينظر إليها على وفقِ شرائط الفنّ القصصي نظرًا دقيقًا بمعيارٍ عالٍ قلّما سَلِمَ عليه أثرٌ ممّا درسَ. وهو بذلك من منحى أستاذه عبد المحسن طه بدر في الانشغال بالمحتوى والشكل معًا حتّى لا يكاد يفصل بينهما. وكان في درسه بكلّيّة الآداب ناقدًا منشغلًا بعناصر الفنّ، شكلًا ومحتوى، في النصّ القصصي؛ ثُمّ ظلّ مدّةَ حياته لا يُعنى بغيرِ القصّة وما هو منها.

من يصنع الأوهام الثقافية؟

علي حسن الفواز

ما يُثار هذه الأيام عن ثقافة النخبة وثقافة القطيع يحتاج الى مراجعة نقدية واخلاقية، فمن هي النخبة، ومن هو القطيع، وهل ثمة تجاور آمن بينهما، ومن الذي يملك صلاحيات التوصيف والتصنيف؟

هذه الأسئلة بدت وكأنها تكشف عن وعي مأزومة، وعن حكمٍ له حساباته الطبقية والسياسية، وعن اجراءٍ يفقد فيه الحُكم موضوعيته ومهنيته، لاسيما في التعاطي مع قضايا تخص علاقة الثقافة بالاخلاق والقيم والمبادىء، وبكلِ ما يجعل مفهوم الثقافة خارج "التسليع" وبعيدا عن الاملاءات التي يطرحها البعض الذين يتماهون كثيرا مع اوهام النخبة كما سمّاها علي حرب..

حسابات القيمة في العمل الثقافي ليست بريئة، وأن الحديث عن القيمة الثقافية خارج الحرية والارادة والمسؤولية سيجعلها تفتقد الى الواقعية، والى ما يجعل الموقف من الثقافات رهينا بالتمثيل الطبقي، والسياسي والاجتماعي، وعلى نحوٍ يجعل من "الثقافة الثورية"- مثلًا - ممارسة ثقافية محكومة بتأطيرات تُخرجُها من سياق المصطلح والمفهوم والتمثيل النظري، وبهذا فإن النخبة في السياق ذاته ستعني تمثيلًا كنائيا عن البطولة في المعرفة والاجتماع والعادات والطاقة، وأن ثقافة "القطيع" في ذات السياق ستكون كناية عن الجماهير، وهذا حكم تعسفي له حمولاته السياسية والطبقية، واحالات في توصيف غائم، تغيب فيه الواقعية، مثلما تغيب فيه علاقة تمثيل الناس بحركة التاريخ، وبالتحولات الكبرى التي يمكن أن تحدث هنا أو هناك.

فإذا افترضنا أن ما يسمى ب" عقلية القطيع" كما سمّاها غوستاف لوبون تحولت الى موقف سياسي، والى رهان على وعي مضطرب ب حركة التقدم، فإن ذلك سيعني أن النخبة بعزلتها، وغرورها، واوهامها، ستعمل على تكريس هذه "العقلية" حتى يمكن قيادها بسهولة، واخضاعها الى قوة تلك النخبة، والى توجهاتها البرجوازية، والى تطويعها لتكون أقل فاعلية في التأثير الاجتماعي وفي التغيير الثوري، وفي البناء الوطني والانساني، مثلما سيجعلها اكثر عزلة واغترابا عن أية مسؤولية نقدية..

إن اعادة انتاج ثنائية " النخبة والقطيع" يعكس مدى الرثاثة التي نتعاطى بها مع مفهوم الثقافة، ومدى غياب المسؤولية في أن يكون للنخب وظائف اخلاقية وليست معرفية ونقدية فقط، لكي نصنع فضاء للحوار الثقافي، والمجال الثقافي الذي يمكن استثماره في تغذية "الديمقراطية الثقافية، وفي تنمية" مشاركة الجمهور في صنع الزمن الثقافي، وفي استقطاب الشباب منهم لكي يساعدوهم على التخلّص من اوهام هذه الثنائية بعيدا عن وهم ثالث هو الاحتماء بالرمز الثقافي والسلطة الثقافية والرأسمال والسوق الثقافيين.

تسويق مصطلح "القطيع" بعمومية يعني تسويق مصطلحات التخلف والجهل والشر والدونية والعزل الاجتماعي والثقافي، وتكريس ما يشبه "الديكتاتورية الثقافية" والنظر الى حركة التقدم والى الحراك الذي تصنعه القوى الفاعلة في النقابات والاحزاب والجماعات المدنية، بقطع النظر عن توجهات البعض من المغالين، ممن يربطون مصطلح القطيع بالجهالة والحمق وغيرها من التوصيفات التي اشار اليها ابو حيان التوحيدي، وممن يعطون للنخبة نوعًا من التفوّق غير الآمن، والقريب من الوهم ذاته، الذي قد يُسهم في عزلة تلك النخبة عن وظائفها الاخلاقية والوطنية، وعن علاقتها بمشاريع التنمية، وما يتعلّق بالأمن الثقافي الذي بات من أكثر العناصر حيوية وتمثيلًا للتقدم الثقافي.

كما أن توصيف "النخبة" بتجرد يعني فرض واقعٍ تتعسر فيه "التداولية الثقافية" ويُفقد فيه المثقف وظيفته النقدية، وفي أن يكون عضويًا وفاعلًا في التغيير، وفي التصدّي لكثيرٍ من الاشكاليات والعقد البنيوية التي نواجهها، والكشف عن المخفي من اسئلتنا الثقافية، التي باتت تعيش غربتها وسط واقع ثقافي ملتبس وغامض، ومشوب بتناقضات ومفارقات لا حدود لها، ومنها ما يعلق بعقدة ثنائية "النخبة والقطيع" وسوء توصيفها وتوظيفها، حتى بات الأمر وكأننا ازاء قطيعة تاريخية وزمنية، تفصل بين مستويين، وبين خندقين، وهذا ما يجعل تسوية العلاقات بين الخنادق وكأنها تسوية حرائق، وعلاقات ساخنة تتأزم فيها الحوارات والاسئلة، وكل ما يتعلق بالرهانات العقلانية والنقدية على المثقف، وعلى فاعلية الخطاب النقدي، وباتجاه يعمد الى توسيع مساحات الجهد الثقافي، لتقليل مساحة العزل والتهميش والاقصاء، وفتح آفاق حقيقية للقبول بالآخر عبر الحوار والمشاركة، والنظر الايجابي الى الحياة والمستقبل..

قراءة نفسية وأدبية في رواية «البُتل»

تشريح الروح المأزومة

رنا صباح

تبدأ لعبة «البُتُل» (The Maidens) لدى الكاتب البريطاني ألكس ميكاليليديس وترجمة أنس غ الغريب من نقطة انكسار لا من ذروة مطاردة. فبدلاً من أن يضعنا الكاتب أمام محقق يجمع خيوط الجريمة ببرود، يفتح باباً على حزن متكلّس وذكريات لا تريد أن تموت، ليجعل من الفقد عدسة يكشف عن طريقها ما يعتمل تحت السطح المصقول في مدينة كامبريدج. هنا لا تتحرك الجريمة كحدث معزول خارج الذات، بل تنبثق من تصدعات نفسية قديمة، وجراح طفولة، وآليات دفاع تتحول مع الزمن إلى سجن حقيقي.



الهشاشة كعدسة للتحقيق: ماريانا والحداد العالق

تقدم الرواية شخصية "ماريانا أندروس"، المعالجة النفسية المتخصصة في العلاج الجماعي، بوصفها محققاً غير تقليدي لا يستمد قوته من الحنكة الجنائية، بل من جرحه المفتوح. تعيش ماريانا حالة من "الميلانخوليا" الفرويدية إثر فقدان زوجها "سيباستيان" غرقاً؛ فهي عالقة في برزخ زمني يرفض التخلي عن أشيائه المادية كحذائه الرياضي القديم الذي تضمه كقطعة مقدسة، وكأن التخلص منه يعني إعلان موته للمرة الثانية.

غير أن أزمة ماريانا النفسية لا تبدأ مع الفقد الزوجي، بل تمتد إلى طفولة باردة في أثينا وحرمان من نظرة احتواء صادقة من أب طاغية وأم غابت بالموت. هذا الجفاف العاطفي جعلها تتأرجح بين الخوف من التجمعات البشرية وممارسة العلاج الجماعي بوصفها معالجة تفضل البقاء في الظل. هذا الانكسار الداخلي، الذي تصفه الرواية بـ "نصف حياة" خلف حجاب كثيف من الأسى، هو تحديداً ما يجعلها قادرة على اختراق الحصون النفسية للآخرين؛ فبينما يكتفي المفتش "سانغا" بالأدلة المادية وحجج الغياب المنطقية، تقرأ ماريانا التصدعات الروحية التي خلفتها الطفولة القاسية والخذلان، وترى في "الحدود" حجر الأساس للأمان النفسي الذي ينهار أولاً لدى ضحايا العنف.

خريطة الصدمات: الشخصيات بوصفها مرايا نفسية

يعرض ميكاليليديس من خلال شخصياته المتباينة خريطة نفسية متشابكة تكشف كيف يعيد البشر تمثيل جراحهم أو الهروب منها:

- هنري (هشاشة القناع العنيف وانهيار الضوابط): يقدم هنري نموذجاً صارخاً للذات الممزقة بفعل عنف الطفولة وتنقلات دور التبني والانهيارات العصبية المتكررة. يبدو في ظاهره غاضباً ومندفعاً ومختبراً للصبر كشخص يتأهب لعراك دائم. وفي عمقه يظل كياناً هشاً يفتقر إلى إدراك الحدود الشخصية والسيكولوجية للآخرين. إن سلوكه المندفع، وتعلقه المفرط بالمعالجة، وصولاً إلى إيذاء الذات بنحت صلبان دموية على جسده، يعكس صرخة استغاثة واعتداءً نفسياً في آنٍ واحد، ويكشف كيف يتحول الألم غير المستوعب إلى سلوك تدميري يبحث عن انتباه أو إخضاع.

- زوي (اليتيمة المأزومة بين الولاء والكتمان): تحمل زوي ثقل الفقد المبكر لوالديها في حادث سير، وما رافق مراهقتها من اكتئاب حاد يتراوح بين نوبات البكاء والبرود العاطفي الشديد. ورغم سعيها للتماسك في الجامعة، فإن مقتل صديقتها "تارا" يعيد إشعال قلقها وكوابيسها، ويضعها في مأزق نفسي خانق بين حفظ السر والوفاء لصديقتها، وبين الشعور بالذنب والخوف من الحقيقة. إن ترددها وصمتها المريب إزاء بعض الأسئلة يظهران كيف يمكن للصدمة والخوف أن يخلقا حاجزاً نفسياً حتى أمام أقرب الداعمين إليها.

- جوليان آشكروفت (برود التحليل وتشييء الجريمة): في مقابل ماريانا التي تنظر إلى الاضطراب النفسي من زاوية المعاناة والتجربة الإنسانية، يمثل جوليان وجهاً آخر للتعامل مع الظواهر النفسية؛ إذ يتعاطى مع الجريمة والجنون ببرود استعراضي وموضوعية تبدو أقرب إلى التلذذ الذهني أو الاستغلال الإعلامي منها إلى التعاطف الحقيقي. وجوده يعمّق التباين النفسي في الرواية بين من يرى في الجرح البشري مأساة تستدعي الفهم، ومن يراه مادة للتحليل أو الاستعراض.

الأسطورة كقناع للجريمة: طقوس إيلوسيس ومأساة العذارى

تتكئ البنية الفكرية للرواية على توظيف ذكي لأسطورة "ديمتر" وابنتها "بيرسيفون" (كوري أو البتول). يوظف البروفيسور الكاريزمي "إدوارد فوشكا" سحر التراجيديا الإغريقية وطقوس "إيلوسيس" السرية ليخلق حوله هالة أقرب إلى الطائفة الدينية. هنا تتحول قاعة المحاضرات إلى مسرح للهيمنة الفكرية والعاطفية، وتغدو الفتيات النخبويات اللواتي يطلق عليهن لقب "البُتُل" أشبه بقرابين حديثة تُقدَّم على مذبح النرجسية الأكاديمية. إن استدعاء أبيات يوريبيديس عن التضحية بفتاة من أصول نبيلة لإرضاء ملكة العالم السفلي لا يعمل كدليل جنائي فحسب، بل يكشف عن الهوس المرضي بتحويل القتل إلى فعل طقسي يكتسب شرعيته من قداسة النص القديم.

ثنائية الرؤية والانشطار السردي

على مستوى البناء الفني، يراهن ميكاليليديس على كسر رتابة السرد بضمير الغائب المتتبع لماريانا عبر إقحام فصول قصيرة بصوت الذات المنشطرة. هذه الاعترافات المقتضبة تكشف عن وعي منقسم بين "أنا" تبدو هادئة وعاقلة وأخرى مسكونة بالغضب والرغبة في الانتقام والسيطرة، في صراع داخلي يشبه المحبوس خلف جدران الذهن واللاوعي. هذا التوازي يضع القارئ في موقع المتلصص على عقلين مأزومين: عقل المعالجة التي تحاول ترميم ذاتها عبر إنقاذ ابنة أختها "زوي"، وعقل الجاني الذي يرى في نفسه "بطل قصته" رغم تحوله إلى وحش مفترس يسعى للثأر من جراح طفولة لم تندمل. كما يبرز التناص الأدبي مع مرثية ألفريد تنيسون "في ذكرى أ. هـ. هـ." كخيط شعري يربط بين حزن ماريانا الشخصي وبين الفلسفة الكلية للرواية حول الحب والفقد، ليمنح النص عمقاً وجدانياً يتجاوز مجرد البحث عن هوية الفاعل.

المكان بوصفه شريكاً في الازدواجية

لا تعمل كامبريدج في الرواية كخلفية جغرافية محايدة، بل ككيان حي يمارس الازدواجية النفسية ذاتها؛ فهي في الظاهر ملاذ للجمال المعماري والسكينة الأكاديمية بأبراجها القوطية ومروجها الخضراء، لكنها في الباطن فضاء مغلق تتفشى فيه النميمة، وتضيع فيه الحدود بين الأستاذ والطالب، وتتوارى خلف جدرانه العتيقة طبقية مقيتة تفصل بين الطلاب المترفين وعاملات التنظيف. هذا التناقض بين قداسة العلم ووحشية الغريزة هو ما يمنح الرواية توترها الدائم، ويجعل من الجريمة صدمة تهز يقين الشخصيات التي ظنت أن المعرفة وحدها قادرة على تحصين الإنسان من الشر.

---

*البتل، تعني العذارى، البراءة والعذرية. صدرت هذه الرواية عن المركز الثقافي العربي ٢٠٢٤ وتقع في ٤٣١ صفحة.

وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
tareekashaab.com
تابعوا
اخبار الحزب الشيوعي العراقي
@iraqicp
المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

بيت الشيوعيين.. بيت العراقيين
ساهموا في التبرع لبناء
مقر الحزب الشيوعي العراقي
اتصلوا بالأرقام التالية:
AsiaHawala Fast, Easy & Secure 07742611408
ZAIN CASH 07814119461

معاً لبناء بيت الحزب.. بيت الشعب

دعماً للحملة الوطنية لبناء مقر الحزب الشيوعي العراقي، تبرع الرفاق والأصدقاء:

- عبد الكريم موسى عبد الرزاق ٥٠ الف دينار
- فائق هاشم عبادة ٥٠ الف دينار
- علي صادق الخزرجي ٥٠ الف دينار
- محمود شاكر محل ٥٠ الف دينار

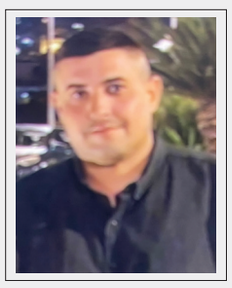
الشكر والتقدير للرفاق والأصدقاء على دعمهم واسنادهم حملة الحزب لبناء مقره المركزي في بغداد.

معاً حتى يكتمل بناء بيت الشيوعيين.. بيت العراقيين.


عبد الكريم موسى


فائق هاشم عبادة


علي صادق الخزرجي


محمود شاكر محل

حوّل ضفاف دجلة إلى فضاء ثقافي – فني مفتوح

«أنا عراقي.. أنا أقرأ» يوزع 50 ألف كتاب مجانا

بغداد – طريق الشعب

جدد مهرجان "أنا عراقي.. أنا أقرأ"، عصر أول أمس الجمعة، نجاحه السنوي للمرة الثالثة عشرة على التوالي، محولا حدائق أبي نؤاس وسط بغداد، قرب نصبي "شهريار وشهرزاد"، إلى كرنفال ثقافي وتفاعلي مفتوح، استقطب أكثر من ٢٠ ألف زائر من المثقفين والطلبة والعائلات. فيما تصدر مشهده توزيع ٥٠ ألف كتاب مجاني في مختلف صنوف المعرفة. وحملت هذه النسخة شعار "التلوث إرهاب صامت"، في خطوة تهدف إلى تسليط الضوء على المخاطر البيئية والصحية المتصاعدة في البلاد، وربط الفعل الثقافي بالمسؤولية المجتمعية تجاه حماية البيئة.



فعاليات ثقافية وفنية نوعية

مثلما في النسخ السابقة، لم تقتصر مبادرة "مؤسسة أنا عراقي.. أنا أقرأ" - وهي مؤسسة مستقلة تُعنى بالثقافة والتربية والتعليم - على توزيع الكتب وحسب، إنما وفرت أجواء لاحتضان حزمة من الفعاليات الثقافية والفنية النوعية، مُصممة لتناسب مختلف الفئات العمرية. إذ احتضنت أرض المهرجان ندوة حوارية بعنوان "المشهد الثقافي العراقي بعد عقدين من التغيير: قطيعة أم امتداد؟" تحدث فيها الروائي زهير الجزائري والشاعر طالب عبد العزيز، وأدارها د. محمد غازي الأخرس.

وفيما شهد مسرح المهرجان حفلات موسيقية وغنائية، توزعت على الحدائق المطلة على دجلة زوايا مخصصة للرسم الحر وفن الكولاج، وأخرى لنشاطات الأطفال الفنية والتفاعلية.

وضمّ المهرجان زاوية مخصصة لتوقيع الكتب أتاحت للجمهور اللقاء المباشر مع المؤلفين. إذ وقّع الروائي زهير الجزائري، والشاعر طالب عبد العزيز، والروائية ميسلون هادي، والكاتب والصحفي قيس حسن، والكاتبة سمية البطاط، أحدث إصداراتهم.

كما خُصص جناح لاستذكار الأديبة الراحلة لطفية الدليمي وتوزيع ألفي نسخة من مؤلفاتها مجانا، إلى جانب استذكار نخبة من رموز الثقافة العراقية الراحلين تحت شعار "رحلوا أجسادا.. حاضرون بأثرهم".

وفي حديث صحفي، قال عضو اللجنة المنظمة، علي شاكر، إن إدارة المهرجان تحرص سنويا على تطوير هذه الأنشطة، مبيّنا انهم استحدثوا في هذه النسخة، فعاليات جديدة للأطفال والكبار. أما بشأن الكتب، فأشار إلى انهم وزعوها على ثلاث فترات، كي يستفيد منها أكبر عدد من الجمهور، لافتا إلى ان "التغيير الإيجابي في وعي القارئ بات ملموسا منذ انطلاق الموسم الأول للمهرجان".

إقبال قياسي

سجلت النسخة الحالية حضورا جماهيريا لافتا فاق المواسم السابقة، مع طلب متنام على الكتب غير العربية، ما دفع المنظمين إلى استحداث ركن خاص للمؤلفات الأجنبية.

وذكرت عضو اللجنة المنظمة هبة الفتال، في حديث صحفي، أن الكتب التي وُزعت تنوعت بين الأدب والقانون والاقتصاد والفكر، وجرى تصنيفها حسب التخصصات، كي يُسهل على القارئ اختيار ما يناسبه، مضيفة أنه "لاحظنا اهتماما كبيرا بالكتب المكتوبة بلغات أجنبية، مثل الإنكليزية والفرنسية والألمانية، ما دفعنا إلى تخصيص ركن للمطبوعات غير العربية".

تحديات التمويل ومقترح لإقامة "مكتبة دائمة"

رغم النجاح الجماهيري الكبير، يواجه القائمون على المبادرة صعوبات تتعلق بتأمين الدعم المالي وضمان الاستمرارية، في ظل اعتمادهم على حملات التبرع والتكافل من دور النشر والمكتبات والمثقفين.

في هذا الصدد، قال مدير المهرجان الصحفي عامر مؤيد، إن "التحدي الذي يواجه الإدارة لا يكمن في إقامة المهرجان بقدر ما يتمثل في ضمان استمراره وتطويره، في ظل ما يتطلبه من موارد مالية وجهود تنظيمية"، موضحا في حديث صحفي أن "توفير ٥٠ ألف كتاب يتطلب كلفة مالية كبيرة لا تستطيع المبادرة تحملها بمفردها، ما يدفعنا إلى جمع الكتب من المعارض والاتحادات والتبرعات".

ولفت مؤيد إلى "محدودية اهتمام بعض مؤسسات القطاع الخاص برعاية الفعاليات الثقافية مقارنة بفعاليات أخرى"، مقترحا "تأسيس مكتبة دائمة تكون امتدادا عمليا للمبادرة، وتتيح للجمهور التواصل معها على مدار العام بدلا من انتظار الموعد السنوي".

قف

تهريب وتأليب

عبد المنعم الأعسم

تهريب النفط، وعمليات السطو على الانابيب الموصلة، وجني الثروات الحرام، واستباحة القوانين والأمانات، جريمة بمستوى جرائم الخيانة، لا ينبغي ان تكون هناك رحمة لمرتكبيها. فليس ثمة فروض اعتبارية فئوية تسمح للسطو المسلح (المسلح دائما) على الثروة الوطنية، على أي ارض ارتُكبت هذه الجريمة غير الخاضعة للمناقشة خارج القوانين والمحاكم، فيما سكوت الحكومات السابقة عنها، يضعها في صف المتورطين، المطلوبين للعدالة.

وحين جرى الحديث عن تهريب النفط من كركوك ونينوى، بعد فضائح التهريب في الجرف والنجف، كان ينبغي حصر الموضوع في اطار هذا الملف، وفي حدود شبهة التهريب، من دون مدّ الاجراءات خارج صلاحيات الحكومة الاتحادية، او التلويح العسكري بها، لتمس الوضع الدستوري الفيدرالي لاقليم كردستان، حيث تُناقَش مشكلاته، والعلاقة بين بغداد واربيل، على مستوى آخر، وعلى خلفية مفاوضات لم تنقطع.

واللافت ان من تلاحقهم المحاكم ومفارز القاء القبض، في جرف الصخر والنجف والبصرة والناصرية، يحاولون الافلات من طوق القصاص، ومن النقمة الشعبية العارمة، عن طريق التأليب الاعلامي المحموم على الكرد والفيدرالية ومبدأ الشراكة السياسية، بهدف إيقاف ملاحقة المهربين. والحديث يجري عن تحويل جريمتهم الى قضية سياسية قابلة للنقاش .. أي قابلة لمناقشة ما لا نقاش بشأنه.

إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ.. إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا".

القرآن الكريم

بأدوات تصوير بسيطة

شباب ميسانيون يُنتجون أفلاما اجتماعية قصيرة



متابعة – طريق الشعب

يعمل فريق شبابي مستقل في محافظة ميسان، على إنتاج أفلام قصيرة تستلهم موضوعاتها من الواقع الاجتماعي والتاريخ، وذلك بهدف توثيق القصص الواقعية ومعالجة القضايا المجتمعية.

ونقلت وكالات أنباء عن عدد من أعضاء "فريق شباب المصطفى"، قولهم إن مشروعهم انطلق عام ٢٠١٩ في مدينة العمارة، باستخدام الهواتف النقالة، قبل أن يتطور تدريجياً إلى تشكيل فريق يضم مصورين وممثلين ومشرفين وكوادر فنية.

وأضافوا أن الفريق نجح في إنتاج مجموعة من الأفلام القصيرة التي تناولت قضايا اجتماعية وتاريخية ووطنية، فضلاً عن أعمال سلطت الضوء على الحياة الريفية في جنوبي البلاد، موضحين أن الأعمال المنتجة تهدف إلى توثيق الأحداث والقصص المستمدة من الواقع وتقديمها بأسلوب درامي يسهم في إيصال رسائل هادفة إلى مختلف شرائح المجتمع.

فيما لفتوا إلى ان محدودية الإمكانات المادية والفنية وغياب الدعم المؤسسي والإعلامي، تمثلان أبرز التحديات التي تواجههم، مبينين أن جميع الأعمال أُنجزت بجهود ذاتية، وسط تطلعات للحصول على دعم من الجهات المعنية والاختصاصيين والفنانين، لتطوير قدراتهم الفنية، وتوسيع نطاق نتاجاتهم.

وكشف القائمون على الفريق عن استعدادهم لإطلاق مسلسل درامي بعنوان "ستر الناس"، يتألف من خمس حلقات، وذلك مطلع العام المقبل، مؤكدين أن المشروع يمثل خطوة نحو تقديم أعمال درامية أكثر تطوراً وتأثيراً.

وأعربوا عن أملهم في أن تحظى تجربتهم باهتمام المؤسسات الثقافية والفنية والجهات المعنية، بما يسهم في دعم المواهب الشبابية وتمكينها من مواصلة مشاريعها.

بمشاركة عراقية

احتفاء بالثقافتين العربية والأحوازية في لندن

لندن - نضال إبراهيم

نظم "مركز لندن للإبداع العربي" و"نادي حبر أبيض" البريطاني، يومي ١٤ و١٥ تشرين الثاني المنتهي، فعاليات ثقافية في العاصمة البريطانية لندن، خصص يومها الأول للثقافة العربية، بينما خُصص الثاني للثقافة الأحوازية.

وشارك في الفعاليات أدباء وفنانون ومثقفون من الجاليات العربية والعراقية والأحوازية، من بريطانيا والسويد وألمانيا وهولندا.

واستهلت فعاليات اليوم الأول بمعرض تشكيلي شارك فيه الفنانون العراقيون نائل حنا، بان الحلي، صادق طعمة، حسين السكافي، هاشم الشطري، سندس القيسي وحسن الجراح، إلى جانب الفنان الأحوازي سعيد فاضلي، فضلا عن مشاركة البيت الثقافي الصومالي.

بعدها دعت الإعلامية براءة العزاوي، إلى أمسية حوارية تجمع الشاعرة دلال جويد والمخرج السينمائي أنور قوادري، الذي تحدث عن صناعة السينما بين العالمين العربي والبريطاني.

ثم انطلقت فقرة قراءات شعرية ساهم فيها كل من الشعراء هاني شعيب من مصر، ودلال الصباغ من العراق، والعراقي مفيد البلداوي من ألمانيا، ودلال جويد، والصادق الراضي من السودان، ونورا القرقاب من ليبيا.

واختتمت فعاليات اليوم الأول بأمسية موسيقية قادها الفنان العراقي ستار الساعدي، وشارك فيها الفنانون سليم محمد ودلخواز رشيد وحسين الزهيري ود. مرتضى محسن وأسماء بني لام، ومحمد سلمان، فضلا عن الفنان الأحوازي القادم من السويد شاكر زويد.

أما اليوم الثاني، فقد استهل بأمسية أدارتها الشاعرة دلال جويد وتحدث فيها الراوي الأحوازي فاروق محمد عن الموروث الشعري لمنطقة الأحواز.

ثم عُرض فيلم بعنوان "لا يوجد لون آخر"، للمخرج الأحوازي عباس رزيجي. أعقبته جلسة نقاشية مفتوحة مع الحضور أدارها د. جمال أنصاري، وبعدها فقرة غنائية. وقد رافقت الفعاليات ورشة تشكيلية للأطفال، قدمتها الفنانة بان الحلي.

وعلى هامش الفعاليات، التقت "طريق الشعب" بالشاعرة البصرية دلال جويد، رئيسة "مركز لندن للإبداع العربي". إذ ذكرت انهم طمحوا إلى تقديم تجربة مختلفة خارج الإطار التقليدي، مبيّنة أن الفعاليات جمعت مبدعين من سوريا ومصر والسودان والعراق.

ولفتت إلى أن الفعاليات نُظمت بجهود شخصية بالتعاون مع "نادي حبر أبيض" الخيري برئاسة د. جمال أنصاري، وان جميع المشاركين متطوعون.

اتحاد الأدباء يحتفي بالروائي د. قيس العطواني

متابعة – طريق الشعب

احتفت منشورات الاتحاد العام للأدباء والكتاب الأربعاء الماضي، بالروائي د. قيس العطواني وروايته الجديدة الصادرة عنها "الرئيس ما زال حيا"، وذلك في جلسة حضرها جمع من الأدباء والمثقفين.

الجلسة التي التأمت في مقر الاتحاد ببغداد، أدارها الروائي د. كريم صبح، واستهلها بالحديث عن رواية المحتفى به، بوصفها من الروايات المعاصرة الصعبة، مبيّنا أن صعوبة مثل هذه الروايات تكمن في أن الواقع الذي تستند إليه ثيمتها معروف مسبقاً، ما يتطلب حرصاً مضاعفاً من السارد على المزج بين واقع خام صادق وصادم وخيال واسع.

من جانبه، قدم العطواني نبذة عن أحداث روايته، التي تبدأ من زقاق في "مدينة الثورة"، وتطرح نموذجاً من التباين الفكري بين شخصيات عدّة، بضمنها الشخصيتان الرئيستان الشابان "مازن" و"أسعد"، موضحا أن شخصية الأول تمثل تيارا يميل للحلول الوسطية، ويرى في السلطة الحاكمة أداة لمواجهة "الهيمنة والغطرسة الأمريكية" وتحدّي الحصار، مُغلّباً عامل الدفاع عن الوطن على معارضة دكتاتورية الحاكم.



د. قيس العطواني (إلى اليسار) ود. كريم صبح

وأضاف: "أما شخصية أسعد، فتمثّل الصوت الجريء والمتمرد الذي يرى أن الاستبداد الداخلي هو أصل البلاء والمسبب للحروب والدمار".

وأشار العطواني إلى أن الرواية العراقية المعاصرة تميل إلى أن تكون مرآة تعكس التحولات العميقة التي مرّت في ثنايا المجتمع، موضحا أن الروائي في مثل هذه الروايات، يستنطق الذاكرة الجمعية، ثم يفكك عناصر السلطة والمجتمع، وترسّباتهما.

ونوّه إلى أنه في "الرئيس ما زال حيا"، عمد إلى المزج بين واقعية الأحداث ومساراتها وما يرتبط بها من تداعيات المأساة الإنسانية، مع أطر واسعة من المخيّلة الفردية، لافتا إلى انه تعمّق في الدواخل النفسية لشخصيات الرواية، سواء كانت من الضحايا وطبقات المجتمع البسيطة، أم من رموز السلطة وأدواتها. وحاول إبراز تأثير السياسة القمعية، وطبيعة تماسها بالتفاصيل الحياتية اليومية للمواطن، وخلقها أجواء من الخوف الجمعي الذاتي المقبول من المواطن اضطراراً، فضلاً عن رصد المقاومة الفكرية والثقافية التي تبنّتها شخصيات حرة ومثقفة في متن الرواية.